



مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية متخصصة ومحكمة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

2018

منشورات قسم المحاسبة
جامعة بنغازي

الاصدار الثالث

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

بريد الكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني: 2017/239 - دار الكتب الوطنية

تعتبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الناشر

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي



jofer@uob.edu.ly

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي



هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. علي عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير:

د. خالد عبد الواحد النخاط
د. أكرم علي زوبي
د. فيصل سالم الكيخيا
د. أحمد علي الحوتة
د. جمعة علي الفاخري
د. معتز عبد الحميد كبلان

الهيئة الاستشارية:

د. سالم محمد بن غربية
د. عبد الناصر عز الدين بوخشيم
د. عبد الجليل آدم المنصوري

الاصدار الثالث - 2018

افتتاحية الاصدار الثالث

في إطار النشاط العلمي لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وبناءً على قرار قسم المحاسبة واعتماده من مجلس الجامعة، اصدرت مجلة البحوث المالية والاقتصادية، وهي مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية، وباللغتين العربية والإنجليزية. وتهدف المجلة إلى تشجيع البحث العلمي وذلك من خلال نشر البحوث المبتكرة والتي تتسم بالأصالة والجدية والإضافة إلى المعرفة. كما تهدف إلى متابعة المستجدات والتطورات الحديثة والمعاصرة في العلوم المالية والاقتصادية، وذلك من خلال عرض مراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية. وتتكون هيئة تحرير المجلة والهيئة الاستشارية من نخبة من أساتذة قسم المحاسبة بجامعة بنغازي وتتعاون في التحكيم مع نخبة من اساتذة الجامعات العربية والاجنبية، ذوي الخبرة العالية والتميز في البحث العلمي والكفاءة.

وبهذا المناسبة ندعو الباحثين والمهتمين في مجال العلوم المالية والاقتصادية بتقديم بحوثهم للنشر بالمجلة. وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للمساهمة وللاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

د. علي عوض زاقوب

رئيس التحرير

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال العلوم المالية والاقتصادية، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقاً للشروط التالية:

1. تكون فكرة البحث أصلية ولم يسبق نشرها في أي وسيلة أخرى.
2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة.
3. الالتزام في المقالة بالمنهج العلمي للبحث.
4. الالتزام في شكيلات البحث بنظام هارفرد.
5. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
6. ترفق الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونه ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.
7. ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والمراجع.
8. ترسل البحوث أو الدراسات بالبريد الإلكتروني أو على وسائط التخزين، في ملف نوع (word).
9. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. وملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن (200) كلمة.
10. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً باللغتين العربية والإنجليزية.
11. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص والمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر.
12. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.
13. تقوم المجلة بالنشر الإلكتروني للمقالة فور قبولها، وتصدر ورقياً في نهاية كل سنة.
14. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

محتويات الاصدار

1	اتجاهات البحوث المحاسبية في المجالات المتخصصة الليبية. د. علي عوض زاقوب. د. خالد عبد الواحد النخاط.	1
41	اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي. د. حسن الدامي بدر.	2
60	واقع ومستقبل قطاع الإنشاءات في ليبيا: نظرة تحليلية. د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم. د. فوزي محمد الشريف لياس.	3
72	MONTE CARLO SIMULATION AND RISK ANALYSIS: CASE STUDY ON LIBYAN OIL PROJECT NASEF M. SAAD ABDELGADER	4

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

اتجاهات البحوث المحاسبية في المجالات المتخصصة الليبية

د. علي عوض زاقوب¹ د. خالد عبد الواحد النخاط²

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والمهني في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي باستخدام استراتيجية التحليل الأرشيفي المعتمدة على تحليل المحتوى، حيث تم فحص وتحليل الخصائص الموضوعية والمنهجية لعدد (172) بحثاً محاسبياً نشر في عدد (13) مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية خلال الفترة (1969 - 2018). وقد تضمن التحليل تحليلاً كمياً وتحليلاً زمنياً للخصائص الموضوعية والمنهجية لهذه البحوث، إضافة إلى تحليل البيانات الديمغرافية لهذه البحوث. وقد أظهرت هذه التحليلات عدة استنتاجات، لعل أهمها أن البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا كان أغلبها بحثاً تطبيقياً استنباطية، كمية، استقصائية هدفت إلى اختبار النظرية المحاسبية في البيئة الليبية معتمدة على نماذج ونظريات مطورة في دراسات سابقة وبيئات أخرى؛ في حين كانت مساهمتها في تطوير المعرفة المتراكمة للنظرية المحاسبية متواضعة للغاية. كما بينت النتائج أن هذه البحوث لم تغط جميع جوانب المعرفة المحاسبية فلقد كان تركيزها على مجالات أو فروع معينة، مثل المراجعة الخارجية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمحاسبة المالية، كما كان لها تغطية محدودة للمشاكل المحاسبية في البيئة الليبية. كلمات البحث: الاتجاهات، البحوث المحاسبية، المجالات العلمية المتخصصة، ليبيا.

Abstract

The aim of this research is to evaluate the objective and methodological trends of accounting research published in specialized journals in economic and financial sciences issued by higher education institutions and scientific and professional research centers in Libya. In order to achieve this aim, the research followed the descriptive method using the strategy of analysis based on the analysis of content. The objective and methodological characteristics of (172) accounting papers published in (13) scientific journals specialized in economic and financial sciences (1969 - 2018) were reviewed. The analysis included quantitative analysis and time analysis of the objective and methodological characteristics of this research, as well as an analysis of the demographic data of the research. These analyzes have shown several results. The most important results is that the accounting research published in specialized scientific journals in economic and financial sciences in Libya was mostly empirical, quantitative, survey research. This accounting research published in specialized scientific journals in Libya mostly aimed to test the accounting theory in the Libyan environment based on models and theories developed in previous studies and other environments, while its contribution to the development of the accumulated knowledge of accounting theory was very modest. The results showed that accounting research published did not cover all aspects of accounting knowledge. It focused on specific areas or branches, such as external auditing, cost and managerial accounting, financial accounting, and limited coverage of accounting problems in the Libyan environment.

Research Keywords: Trends, Accounting Research, Specialized Scientific Journals, Libya.

¹ أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

² أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

أولاً: المقدمة:

يعتبر البحث العلمي عاملاً مهماً في تقدم وتطور مختلف المجتمعات في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد استطاعت الدول التي أولت البحث العلمي العناية والاهتمام المطلوبين توظيف الكثير من نتائجه للوصول إلى حلول ناجعة للقضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية (حواس، 2017).

تُعدّ المحاسبة وفروعها المختلفة مجال المعرفة الذي ينطوي على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية لمستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في عملية صنع القرار. وترتبط المحاسبة بالسعي لتحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة، وتعكس وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأولئك الذين يشاركون في ممارستها (Lowe and Tinker, 1989). وقد تطورت المحاسبة خلال العقود الماضية تطوراً كبيراً، حيث ساهم - ولا يزال - البحث المحاسبي مساهمة أساسية وجوهرية في هذا التطور سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني.

والبحث المحاسبي هو البحث عن آثار الأحداث الاقتصادية على عملية المحاسبة، وأثار المعلومات المحاسبية المفصح عنها عن الأحداث الاقتصادية، ويشمل مجموعة واسعة من مجالات البحث المحاسبي مثل، المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، والمراجعة، والمحاسبة الاجتماعية، وما يتصل بهذه المجالات من موضوعات بحثية (Hopwood, 2007; Oler et. al., 2010)؛ وللبحوث المحاسبية دور مهم في تقييم مدى ملاءمة الممارسات الحالية لأهداف المحاسبة، وفي تطوير ممارسات جديدة لمعالجة الاحتياجات التجارية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة للمجتمع. وقد شهدت البحوث المحاسبية تطورات وتغيرات وتطورات كبيرة في العقود الماضية، سواء في الموضوعات المبحوثة، أو في المناهج المستخدمة.

وفي هذا السياق يركز هذا البحث في الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحث المحاسبي في ليبيا، حيث يعرض القسم الثاني مشكلة ودوافع البحث، فيما يعرض القسم الثالث هدف وأهمية ونطاق البحث. أما القسم الرابع فيعرض الإطار النظري لموضوع البحث الذي يتضمن مفهوم البحث العلمي والأحداث الهامة في تطور البحوث المحاسبية، كما يراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث. ويستعرض القسم الخامس منهجية البحث المستخدمة، فيما يتناول القسم السادس تحليل ومناقشة النتائج، أما القسم السابع فيلخص الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً: مشكلة البحث:

إن التحليل النقدي للبحوث المحاسبية في المجالات العلمية يُعدّ أداة تشخيصية للبحث في تعزيز الانتاج المعرفي المحاسبي وتحديد هيكل وتطور فروع المختلفة من المعرفة العلمية. كما أنه يساعد على تقديم أدلة أولية على مدى وجود ثغرات مهمة في البحوث المحاسبية تجاه احتياجات المجتمع، وما إذا كانت هذه البحوث تحتاج إلى توسيع أو تغيير مجالات التحقيق الخاصة بها لتلبية تلك الاحتياجات المجتمع. ويمكن القول إن الدور الرئيس للمحاسبين الأكاديميين ينبغي أن يكون التدقيق في الممارسات المحاسبية لمعرفة ما إذا كانت هذه الممارسات توفر منافع طويلة الأجل لقطاع الأعمال والمجتمع، وتطوير ممارسات جديدة تلبي الاحتياجات التجارية والمجتمعية المتغيرة. كما ينبغي أن تكون القضايا المحاسبية الهامة والتي أثارت العديد من الأسئلة حول مدى ملاءمة أساليب الرقابة والإفصاح المحاسبي بمثابة دعوة وتنبه لأكاديميي المحاسبة إلى ضرورة دراسة مدى كفاية الممارسات المحاسبية لتلبية احتياجات المجتمع.

على مدى السنوات الماضية الأخيرة أصبح هناك اهتمام من الباحثين المحاسبين والمجلات والمؤتمرات المتخصصة بالمحاسبة بدراسة وتحليل البحث المحاسبي المنشور. وقد أثار العديد من الباحثين مخاوف كبيرة بشأن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحث المحاسبي. فعلى سبيل المثال أعربت (Rayburn, 2006) - رئيس جمعية المحاسبة الأمريكية - عن قلقها إزاء تزايد هيمنة بحوث المحاسبة المالية على موضوعات فروع المحاسبة الأخرى، وإلى انخفاض معدل الاستشهاد بالبحوث المحاسبية في أبحاث فروع التجارة الأخرى مثل، التمويل وإدارة الأعمال، وخلصت إلى أن السبب يرجع إلى عدم وجود تنوع في مواضيع وطرق البحث المحاسبي. كما توصل (Hopwood, 2007) إلى أن البحوث المحاسبية أصبحت أكثر ارتباطاً بالذات والذاتية بسبب تجاهل البحوث المحاسبية الحديثة للأفكار الجديدة من فروع المعرفة الأخرى. أيضاً بيّن (Tuttle and Dillard, 2007) وجود اتجاه قوي في عدد البحوث المنشورة في موضوع المحاسبة المالية وعدد أقل في موضوعات المحاسبة الأخرى.

وفي نفس السياق أشار (Parker et. al., 2011)، إلى وجود فجوة بين الأوساط الأكاديمية والمهنية في مجال المحاسبة، وأن سبب هذه الفجوة هو تركيز الأكاديميين على الجوانب النظرية والمتطلبات الأكاديمية للبحوث بدلاً من تركيزهم على تحسين الممارسة، وأيضاً بسبب مقاومة المحاسبين المهنيين للتغييرات والكشف عن البيانات الفعلية. وفي نفس الاتجاه يرى (Heck and Jensen, 2007) أنه في حين استفادت التخصصات الأخرى، مثل التمويل والاقتصاد من الأفكار الأصلية المنشورة في المجلات الأكاديمية، فمن الصعب تتبع الابتكارات في الممارسات المحاسبية لبحث نشر في المجلات الأكاديمية المحاسبية.

وربما يكون الأمر أكثر سوءاً وفق نتائج دراسة (Fogarty and Markarian, 2007)، التي توصلت إلى أن المحاسبة الأكاديمية آخذة في الانخفاض، وخلص تحليلهما إلى أن التعليم والبحث المحاسبي قد تقلص خلال الفترة الماضية وإن هذا الانخفاض سيؤدي إلى المزيد من المشاكل. وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه دراس (Buchheit et. al., 2002)، حيث قارنوا معدلات النشر التناسبي للمحاسبة والتمويل والإدارة والتسويق، وتبين أن العدد التناسبي من أعضاء هيئة التدريس في مجال النشر المحاسبي في المجلات المحاسبية الرائدة هو أقل من المعدلات المقابلة للتخصصات الأخرى.

في ليبيا يمكن ارجاع تاريخ بداية البحث المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث المتخصصة إلى سنة (1965) عندما صدرت أول مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وهي مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" عن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، يليها في سنة (1989) حين صدرت مجلة البحوث الاقتصادية عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية التابع للهيئة القومية للبحث العلمي. وقد شهد العقدان الماضيان تأسيس العديد من المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية التابعة لكليات الاقتصاد بالجامعات ومراكز البحث العلمي الليبية.

وبالرغم من زيادة عدد المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، فإن الأدلة المتوفرة عن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة بالمجلات العلمية تكاد تكون معدومة. الدليل الوحيد المتوفر - رغم قدمه - يشير إلى أن البحوث المحاسبية في ليبيا كانت ضئيلة جداً ولم تكن قوية (Kilani, 1988). ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الأفكار البحثية المطبقة في هذه البحوث قد أخذت من الكتب

والمجلات البريطانية والأمريكية، ولم تكن ذات صلة بالاحتياجات الليبية، كما أن معظمها تمحور حول المحاسبة المالية. حيث توصلت دراسة (Kilani, 1988) في هذا الصدد أنه وخلال فترة سبع سنوات نشر فقط أحد عشر بحثاً محاسبياً، تسعة منها تناولت مواضيع المحاسبة المالية، في حين تناولت مقالة واحدة موضوع محاسبة التكاليف وأخرى عن المحاسبة الحكومية.

وبالرغم من مرور قرابة 30 سنة على ما توصل إليه Kilani، وزيادة عدد المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية منذ ذلك الحين، إلا أنه لا توجد أي أدلة جديدة حول الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية في ليبيا. إن ضعف أو غياب المؤشرات الخاصة بالبحث المحاسبي في ليبيا لا يطرح فقط مشكلة الكم والكيف في هذه البحوث فحسب، إنما يوضح مدى احتمال اتساع الفجوة بين واقع البحث المحاسبي وبين ما يجب أن يكون عليه.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن توضيح مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ما هي الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا؟ وماهي التغيرات التي حدثت في هذه الاتجاهات؟
2. هل تتوافق الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا مع الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في بعض الدول الأخرى إقليمياً ودولياً؟
3. هل تغطي البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا جميع جوانب المعرفة المحاسبية ومجالات تطبيقها في البيئة الليبية؟

ثالثاً: هدف وأهمية وحدود البحث:

أ. هدف البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو تحديد وتحليل اتجاهات الموضوعات والمنهجيات وطرق البحث التي تم تطبيقها في البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا، وذلك منذ نشأتها وظهورها الى الوقت الحالي. وبشكل أكثر تحديداً، يحل البحث بيانات الفهرسة مثل، اسم المجلة، والمؤسسة الصادرة عنها، وتاريخ النشر، وبيانات الباحث؛ كما يحل الاتجاهات الموضوعية (فروع المحاسبة المبحوثة) في البحوث المحاسبية المنشورة؛ بالإضافة إلى تحليل بيانات الاتجاهات أو الخصائص المنهجية للبحث مثل، هدف البحث، ونوع بيانات البحث، وطريقة جمعها لجميع البحوث المنشورة في المجلات الأكاديمية المحاسبية الليبية على مدى (50) عاماً، وذلك لتحقيق الهدفين التاليين:

1. معرفة مدى توافق الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا مع الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في بعض الدول الأخرى إقليمياً ودولياً.
2. الوقوف على مدى تغطية البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا جميع جوانب المعرفة المحاسبية مجالات تطبيقها في البيئة الليبية.

ب. أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث الأول من نوعه في البيئة الليبية والذي يبحث في اتجاهات البحوث المحاسبية في المجالات العلمية المتخصصة في ليبيا. وبالتالي تبرز أهميته من خلال إثراء للمعرفة العلمية لهذا النوع من البحوث المحاسبية وطرق البحث المحاسبي بصفة خاصة؛ وهذا سيوفر قاعدة بيانات للبحوث المحاسبية لطلاب الدراسات العليا والباحثين في مجال المحاسبة. أيضا تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما ستكشف عليه نتائج البحث والتي ستساعد صناع القرار في التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة في توفير صورة واضحة عن اتجاهات البحث المحاسبي، وتساعد في تقييم وتطوير البحث المحاسبي بما يخدم أهداف الاقتصاد والمجتمع الليبي.

علاوة على ما تقدم، تبرز أهمية البحث في نتائجه ستساعد في معرفة ما إذا كان هناك حاجة إلى توسيع نطاق البحوث المحاسبية. فإذا كان نطاق البحوث المنشورة في المجالات المحاسبية لا يعالج التغير النوعي أو الكمي لاحتياجات المجتمع، فإن محرري هذه المجالات لديهم خيارات واضحة لجعل سياساتهم التحريرية أوسع نطاقا وأكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع. وبدلاً من ذلك، إذا فشلت هذه المجالات في توسيع نطاق البحوث التي تنشرها، فإنها قد تواجه خطر فقدان وضعها كمجلات رائدة في ليبيا. إن وضع "المجلة الرائدة" هو في الواقع وضع يمنحه أعضاء المجتمع الأكاديمي، وينبغي أن يكون المحررون في هذه المجالات في وضع قوي لإرسال الإشارات من خلال سياساتهم التحريرية التي تؤثر على تصورات ما يعتبر بحثاً مقبولا وجيدا (Unerman and O'Dwyer, 2010).

ج. حدود البحث:

يركز هذا البحث على دراسة الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، والصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والهيئات المهنية في ليبيا خلال الفترة (1969-2018).

رابعاً: الإطار النظري لموضوع البحث:

يعرض هذا القسم الإطار النظري لموضوع البحث حيث يستعرض مفهوم وتصنيفات البحث العلمي، ثم يستعرض الأحداث الهامة في تطور اتجاهات البحوث المحاسبية، كما يراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

أ. مفهوم وأهمية البحث العلمي:

بالرغم من أهمية البحث العلمي في جميع المجالات والدور الرئيس الذي يلعبه، فلا يوجد إجماع في الأدب حول كيفية تعريفه. ربما يعود ذلك إلى أن البحث يعني أشياء مختلفة لناس مختلفين. وقد حدد Collis and Hussey, 2013 ثلاثة خصائص متفق عليها في جميع تعريفات البحث وهي أن البحث هو: (أ) عملية تساؤل وتحقيق؛ (ب) عملية نظامية ومنهجية؛ (ج) يهدف لزيادة المعرفة. عليه يمكن تعريف البحث بأنه: ظاهرة ما، يريد الناس معرفة حقيقتها بطريقة منهجية نظامية، وبالتالي زيادة معرفتهم عن هذه الظاهرة قيد الدراسة (Saunders et. al., 2015).

للبحث العلمي عدة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي: (أ) مراجعة أو توليف المعرفة الموجودة؛ (ب) التحقيق في الحالات أو المشاكل القائمة؛ (ج) توفير حلول للمشاكل؛ (د) استكشاف وتحليل المزيد من القضايا العامة؛ (هـ) إنشاء أو إنشاء إجراءات أو أنظمة جديدة؛ (و) شرح ظاهرة جديدة؛ (ز) توليد معرفة جديدة (Collis and Hussey, 2013). للبحث العلمي دور مهم في مجال المحاسبة من خلال تقييم مدى ملائمة الممارسات القائمة للغرض، وفي تطوير ممارسات جديدة لمعالجة الاحتياجات التجارية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، علاوة على تطوير مناهج التدريس في مؤسسات التعليم والتدريب المحاسبية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون نطاق البحوث المحاسبية العلمية ملائم بما فيه الكفاية للتحقق ولتطوير الأدوار المتنوعة للمحاسبة في مجال الأعمال التجارية والمجتمع (Unerman and O'Dwyer, 2010).

ب. الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية:

يقصد بالاتجاهات المنهجية للبحوث ميل البحوث نحو التركيز على نوع معين من أنواع مناهج واستراتيجيات وأدوات وطرق البحث. ويعتبر تصنيف البحوث حسب اتجاهاتها المنهجية من الموضوعات الجدلية في أدبيات مناهج البحث، حيث يوجد عدد من الأنواع التي يصعب تصنيفها في نوع واحد نظراً للتداخل فيما بينها. يقدم هذا البحث في الجزء التالي عرضاً لتصنيفات البحث في أدبيات مناهج البحث المحاسبية ومناهج البحث عموماً.

1. التصنيف وفق فلسفة البحث (النموذج الفلسفي):

تعتمد عملية القيام بأي بحث على نموذج البحث الفلسفي الذي اعتمده الباحث، حيث تتأثر عملية البحث بأفكار الباحث عن طبيعة العلوم وكيفية تطوير المعرفة. فالبحوث ليست "محايدة"، بل تعكس مجموعة من الاهتمامات والاعتقادات الشخصية للباحث وقيمه وقدراته وافتراضاته وأهدافه وطموحاته. حدد (Burrell and Morgan, 1979) افتراضات فلسفية مختلفة لها تأثير مباشر على اعتماد واختيار منهجية بحثية محددة وطريقة بحث معينة. هذه الافتراضات الفلسفية هي وجهات النظر حول: (أ) طبيعة الواقع والوجود (Ontology)، وتعنى بنظرتنا للظاهرة هل هي موجودة ومنفصلة عن الإنسان أو أن الحقائق هي نتاج إدراكنا لها كبشر؛ (ب) طبيعة المعرفة (Epistemology) وتعنى بكيفية الحصول على المعرفة وعلاقتها بالظواهر؛ (ج) الطبيعة البشرية (Axiology) وتعنى آراء وأفكار و مبادئ الباحث ومدى تأثيرها على البحث؛ (د) منهجية البحث (Methodology)، وتشمل الاستراتيجيات والأدوات والطرق التي نحتاجها لاستكشاف الحقائق مثل تحديد أي نوع من الأدلة المطلوب جمعها وكيفية جمعها وتحليلها وتفسيرها. ووفقاً لذلك تصنف البحوث إلى نوعين هما:

أ. نموذج البحث الإيجابي أو الوضعي (Positivist): ويشار إليه أيضاً باسم الكمي (Quantitative)، الموضوعي (Objectivist)، العلمي (Scientific)، التجريبي (Experimentalist) أو التقليدي (Traditionalist). ويستند هذا النموذج إلى الاعتقاد أن الناس يستجيبون للتحفيز أو القوى والقواعد (المعايير) الخارجية، وأنه يمكن اكتشافها وتحديدها ووصفها باستخدام عمليات عقلانية ومنهجية واستنتاجية، وبالتالي فإن دراسة السلوك البشري يجب أن تجري بنفس الطريقة التي تجري بها الدراسات في علوم الطبيعة (Collis and Hussey, 2013). ويتميز البحث الإيجابي بنهج مستقل للوصول إلى الحقائق أو أسباب الظواهر الاجتماعية وتقديم تفسير منطقي لها بطريقة منهجية، حيث يحاول هذا التفسير إقامة روابط وعلاقات سببية بين العناصر المختلفة (أو المتغيرات) للموضوع وربطها بنظرية أو ممارسة معينة (Hale and Napier, 2013).

ب. نموذج بحث علم الظواهر (Phenomenological): ويشار إليه أيضا باسم النوعي (Qualitative)، أو الذاتي (Subjectivist)، أو الإنساني (Humanistic)، أو التفسيري (Interpretative)، وهو مدخل للبحث من وجهة النظر التي تعتقد أن السلوك البشري لا يمكن قياسه بالسهولة كما في ظواهر علوم الطبيعة، حيث تتأثر وتتشكل الدوافع والسلوك البشرية من عوامل لا يمكن ملاحظتها دائما، مثل عمليات التفكير الداخلي للبشر، حيث يضع الناس معانيهم الخاصة على الأحداث والتي تختلف من شخص لآخر؛ وبالتالي استنتاج تفسيرات مختلفة لهذه المعاني والأحداث. ويفترض هذا المنظور أن الناس غالبا ما يؤثرون على الأحداث ويتصرفون بطرق لا يمكن التنبؤ بها تكل بأي قواعد مبنية أو معايير محددة. فهم غالبا ما يكونون فاعلين في مرحلة بشرية ويشكلون أداءهم وفقا لمجموعة واسعة من المتغيرات. وبالتالي يهتم هذا المنظور بدراسة وتفسير السلوك من مرجعية الإطار المفاهيمي الذاتي للمشاركين. لذلك يتم اختيار طرق البحث الملائمة في محاولة لوصف وترجمة وشرح وتفسير الأحداث من وجهات نظر الناس موضوع البحث (Ekka, 2014).

وبالرغم من أن النموذجين يقعان على طرفي نقيض؛ إلا إنه يمكن أن يتداخل بطريقتين ما وفقا لفرضيات الباحث (Collis and Hussey, 2013).

2. التصنيف وفق إمكانية تطبيق نتائج البحث: تصنف البحوث من حيث إمكانية تطبيق نتائج البحث إلى:

- أ. البحوث الأساسية (النظرية): تهدف إلى توسيع آفاق المعرفة دون أي غرض للتطبيق العملي.
- ب. البحوث التطبيقية: تهدف إلى إيجاد وتطبيق حلول للمشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة.

3. التصنيف وفق مداخل البحث: يقصد بمدخل البحث منطقية الوصول إلى النتائج، حيث تصنف البحوث إلى (Saunders et. al., 2015):

- أ. البحث الاستنباطي: هو دراسة للنظريات والمفاهيم العامة المطورة لغرض اختبارها عمليا، حيث ينتقل البحث الاستنباطي من العموميات النظرية لينتهي إلى حالات معينة محددة تختبر صحة تلك العموميات النظرية.
- ب. البحث الاستقرائي: هو دراسة للمشاهدات أو البيانات التجريبية بهدف تطوير مفاهيم أو نظريات عامة، أي بعكس البحث الاستنباطي، حيث ينتقل البحث الاستقرائي من حالات فردية معينة لاستنباط أفكار عامة أو نظريات عامة.

4. التصنيف وفق استراتيجية البحث: يقصد باستراتيجية البحث طريقة إجراء البحث. وتصنف أنواع البحث وفقا لذلك إلى الأنواع التالية (Saunders et. al., 2015):

- أ. البحث الاستقصائي: وتشمل اختيار عينة ممثلة وغير منحازة من المجتمع قيد الدراسة، حيث تكون الطرق الرئيسية لجمع البيانات هي المقابلات أو الاستبيانات أو خليط من الاثنين. هناك نوعان رئيسيان من الدراسات الاستقصائية: الدراسة الاستقصائية الوصفية وتتعلق بتحديد وحصر وتيرة استجابة معينة بين مجموعة المسح، أو الدراسة الاستقصائية التحليلية وتهدف إلى تحليل العلاقة بين العناصر المختلفة (المتغيرات) في العينة.
- ب. البحث التجريبي: ويتم إجراء دراسات تجريبية في بيئات خاضعة للرقابة المنظمة بعناية تمكن من تحديد العلاقات السببية للظواهر وتحليلها، حيث يمكن التحكم في المتغيرات لمراقبة الآثار على المواضيع المدروسة.

- ج. **دراسة الحالة:** توفر دراسة الحالة فرصة لدراسة موضوع معين بعمق، وعادة ما ينطوي جمع وتحليل البيانات التي قد تكون على حد سواء بيانات نوعية وكمية.
- د. **البحث الإجرائي:** يتضمن البحث الإجرائي تدخل الباحث للتأثير والتغيير في أي حالة معينة، ورصد وتقييم النتائج.
- هـ. **النظرية المتجذرة (Ground Theory):** تستخدم هذه الاستراتيجية أساليب استقرائية للتنبؤ وشرح السلوك لبناء النظرية.
- و. **البحث الأرشيفي:** تركز هذه الاستراتيجية على جمع البيانات أو المستندات الأرشيفية، ما يسمح بالتحليل الاستكشافي أو التوضيحي أو الوصفي للتغيرات المتعاقبة على مدى فترة زمنية طويلة.
- ز. **البحث الإثنوجرافي (بحث الأجناس البشرية):** وهي دراسة لوصف عادات الشعوب والثقافات الفردية من وجهة نظر منفصلة. وتتطلب هذه الاستراتيجية أن يكون الباحث جزءًا من المجتمع أو الموقف المبحوث.
5. **التصنيف وفق الأفق الزمني للبحث:** يقصد بالأفق الزمني للبحث الفترة الزمنية المبحوثة، وتصنف أنواع البحث وفقا لذلك إلى الأنواع الآتية (Saunders et. al., 2015):
- أ. **البحث الزمني:** وهي دراسات على مدى فترة طويلة لمراقبة تأثير الوقت على الظاهرة قيد المراقبة والدراسة، وجمع البيانات الأولية من التغيرات التي تحدث على متغيرات الظاهرة. وغالبا ما تجرى الدراسات الزمنية على مدى عدة سنوات.
- ب. **البحث المقارن:** وهو دراسة تشمل منظمات أو مجموعات مختلفة من الناس للنظر في أوجه الشبه أو الاختلاف فيما بينها في وقت معين.
6. **التصنيف وفق هدف البحث:** تصنف أنواع البحث وفقا لهدفها إلى الأنواع الآتية (Saunders et. al., 2013; Collis and Hussey, 2015):
- أ. **البحث الاستكشافي:** يستخدم عندما لا تكون هناك دراسات سابقة كافية أو تكون معدومة. والهدف من البحث هو التعرف على أنماط أو فرضيات أو أفكار يمكن أن تشكل أساسا لمزيد من البحث. وتتمثل تقنيات البحث النموذجية المستخدمة في البحث الاستكشافي عادةً في دراسات الحالة، والملاحظات، والتحليل التاريخي واستعراض الدراسات والبيانات السابقة ذات الصلة.
- ب. **البحث الوصفي:** يستخدم لوصف ظاهرة (مشكلة) ما بهدف تحديد وتصنيف عناصر وخصائص الظاهرة قيد الدراسة. وكثيرا ما تستخدم التقنيات الكمية والإحصائية لجمع وتحليل وتلخيص البيانات.
- ج. **البحث التحليلي:** يتمثل هدفه في شرح السبب أو الكيفية التي حدثت بها الظاهرة قيد الدراسة. ومن السمات الهامة لهذا النوع من البحوث تحديد وقياس العوامل المختلفة (أو المتغيرات) الكامنة وراء هذه الظاهرة.
- د. **البحث التنبؤي:** ويهدف إلى التكهّن بشأن الاحتمالات المستقبلية، استنادا إلى تحليل وثيق للأدلة المتاحة للسبب والنتيجة.
7. **التصنيف وفق بيانات البحث:** تصنف البحوث وفق نوع البيانات التي تعالجها إلى (Saunders et. al., 2015):
- أ. **البحث الكمي:** يركز البحث الكمي على جمع وتحليل البيانات العددية ذات الصلة بالظاهرة قيد الدراسة. ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تفسير الظاهرة المبحوثة ويستخدم أدوات إحصائية لتجميع البيانات وعرضها وتحليلها.

ب. **البحث النوعي:** يشمل دراسة القيم، والمواقف، والتصورات الخاصة بالناس بهدف فهم الظاهرة المبحوثة دون استخدام معالجات إحصائية.

8. تصنيفات أخرى:

يمكن تصنيف أنواع البحوث أيضا وفق أسس أخرى، مثل: نوع مجتمع الدراسة (القطاعات، أو المناطق أو الأقاليم المستهدفة)، أو طريقة المعاينة (دراسة المجتمع بالكامل أو دراسة عينة منه)، أو نوع أداة جمع البيانات (الاستبيان، والملاحظة، والمقابلة، وتحليل المحتوى ونحوه)، أو نوع التحليل الإحصائي المستخدم (إحصاء وصفي أو إحصاء استدلال). وأخيرا وجب التنويه إلى أنه لا يوجد منهجية بحث أفضل من غيرها، إنما تعتمد منهجية البحث على طبيعة موضوع البحث وهدفه والأبعاد والمتغيرات ذات الصلة (Kerlingr and Lee, 2000).

ج. تطور البحث المحاسبي:

هناك العديد من الأحداث وراء تطور الاتجاهات الموضوعية والمنهجية في البحث المحاسبي لعل أهمها والأكثر جذرية هو الانتقال من هيمنة البحوث المعيارية (Normative) في فترة الستينيات إلى البحوث الإيجابية (Positivist) منذ منتصف السبعينيات إلى اليوم، وقد كان هذا التغير واضحا من قبل أهم (6) مجالات محاسبية في العالم. وقد ساعدت عدة عوامل في هيمنة البحوث الإيجابية أهمها: إنشاء ونشر عدد من قواعد البيانات الأرشيفية في ستينيات من القرن الماضي؛ ونشر البحوث المحاسبية التي تقدم دعما نظريا لربط أسعار الأسهم بالمعلومات المحاسبية؛ وإنشاء مجالات جديدة تركز تقريبا للبحوث الإيجابية؛ وتأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في سنة (1973)، الذي حل محل مجلس مبادئ المحاسبة (APB)، وهي منظمة مستقلة تتضمن أعضاء دائمين مكرسين لصياغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Gaffikin, 2006; Oler et. al., 2010).

علاوة على ذلك تعتبر دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) من بين البحوث البارزة الأخرى التي كان لها أثر في هيمنة فلسفة البحث الإيجابي على البحوث المحاسبية المنشورة، حيث وضحت كيف يمكن للبحوث الإيجابية أن تلعب دورا في وضع المعايير المحاسبية (وهو مجال يتوقع أن يسيطر عليه المعياريون). وقد ساعدت هذه الدراسة وغيرها من البحوث الإيجابية إلى تغيير النظرة إلى الأرقام المحاسبية من أنها غير ذات صلة إلى ربطها بعدد متزايد من الظواهر الاقتصادية، مثل ربط خطط المكافآت التي يتبعها المديرون باختيارهم للطرق والسياسات المحاسبية (Oler et. al., 2010).

وقد ساهم أيضا في هذا التغيير تطوير برامج الدكتوراه في المحاسبة في كثير من الجامعات خاصة في الولايات الأمريكية وبريطانيا، حيث أعطي الطلاب تدريباً على أساليب البحث الكمي، والنظريات الاقتصادية والمالية الجديدة والكلاسيكية واستخدام تقنيات معالجة المعلومات الجديدة (وخاصة استخدام أجهزة الكمبيوتر). وتزامنا مع ذلك، فإن تزايد توافر قواعد بيانات سوق الأوراق المالية على نطاق واسع مع الطلب على البحوث التجارية لتكون مرتبطة مباشرة بالممارسات التجارية القائمة، أدى إلى زيادة هائلة من البحوث التطبيقية الجديدة في المحاسبة، بما في ذلك نظرية المحاسبة الإيجابية التي أصبحت بمثابة الشكل المهيمن لبحوث المحاسبة المنشورة.

رغم ترحيب البعض بهذا التحول، واجه انتقادات عديدة، حيث أكد (Lowe and Tinker, 1989) أن المحاسبة كعلم وممارسة يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. فالمحاسبة -

كما أوضح (Hopwood, 1989) - هدف ومسعى في حد ذاتها وليست مجرد وسيلة تقنية مُقيّمة وخادمة لعملية صنع القرار الفعال، إذ أنها ترتبط بالسعي لتحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة. وقد تم الاعتراف بالطابع الاجتماعي للمحاسبة قبل ذلك بكثير. على سبيل المثال، في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، كان "Scoot" قد نشر كتاباً في سنة (1931) يؤكد الطابع الاجتماعي للمحاسبة، حيث قال إن المجتمع ومؤسساته (بما في ذلك الاقتصادية) تتغير باستمرار، وإذا كان للمحاسبة أن تكون مفيدة في توفير فهم صحيح للحقائق الاقتصادية، فيجب النظر للمحاسبة من منظور أوسع بكثير من مجرد منظور تقني. ومنذ ذلك الوقت أعرب العديد من الباحث عن آراء مماثلة، مثل (Mautz, 1963) الذي جادل بأن المحاسبة تقي بالمعايير المحددة المقبولة للعلوم الاجتماعية. لذلك، يحتاج الباحثون إلى إعادة تقييم نهجهم والالتزام بمتطلبات منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، حيث يمكن للممارسة المحاسبية المهنية الاستفادة من نتائج مثل هذه البحوث.

وجادل (Gaffikin, 2006) بأن المحاسبة كعلم اجتماعي يجب أن تعكس افتراضات علم الوجود ونظرية المعرفة والمنهجية في العلوم الاجتماعية الأخرى. كما أوضح (Hopwood, 1989) بأن المحاسبة ليست مجرد مسعى تقني محايد، بل تعكس وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأولئك الذين يشاركون في ممارستها. وقد كان (Morgan, 1983) أكثر وضوحاً حين ذكر أن المحاسبة تعد من التخصصات المعنية بجوانب المجتمع البشري لأنها نظام فكر صممه البشر للمساعدة في صنع القرار البشري. لذلك، يبدو أن علم الوجود البنائي الاجتماعي، يشكل أساساً أكثر ملاءمة لوضع المفاهيم المحاسبية، بدلاً من علم الوجود الواقعي. وبالتالي، فمن الأنسب أن تتحول المحاسبة إلى الأساليب التي تعترف بالجوانب البشرية لفرع المعرفة.

وفقاً لذلك يصبح من الواضح أن منهج العلوم الطبيعية في البحوث المحاسبية ليس مناسباً، فقد رفض في معظم العلوم الاجتماعية. إن الافتراضات ضعيفة الخبرة في المنهج التجريبي الجديد لا تكفي لتعكس الدور الحقيقي للمحاسبة في المجتمع، بل قد تشير إلى احتمال أن تكون كارثية على الفوائد العملية المتوخاة من تقارير المحاسبة المالية وذلك كما أوضح (Lowe and Tinker, 1989). وفي هذا الخصوص يجادل كلا من (Tomkins and Groves, 1983) بأن تبني منهجية أخرى غير تلك التي يطلب استخدامها في العلوم الطبيعية قد يساعد في غلق الفجوة بين نظرية المحاسبة وممارستها.

لسوء الحظ، فإن المحاسبين كانوا بطيئين جداً في إدراك هذا الأمر، كما هو واضح في المشاركة الكبيرة في برامج البحوث التجريبية الجديدة على مدى السنوات الخمسين الماضية؛ ما يؤكد أو يعطي مصداقية أكثر للرأي القائل بأن المحاسبة هي فرع معرفي فكري لم ينضج بعد في التفكير الذاتي ورضي بكونه فرعاً معرفياً للاقتصاد. وكنيجة لذلك فقد اعتمد اعتماداً كبيراً على النظريات والمنهجيات الاقتصادية. هذا لا يعني أنه لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد لأنه يتعامل إلى حد كبير مع الظواهر الاقتصادية، ولكنه يتعامل مع مثل هذه الظواهر من وجهة نظر مختلفة جداً (وإلا فإنه سيكون ببساطة جزءاً من فروع علم الاقتصاد). وبينما يجادل البعض بأن المحاسبة هي خادمة الاقتصاد الرأسمالي، فهذا يعكس مجرد وجهة نظر متحيزة ومفترضة، لأن هناك عدة جوانب للمحاسبة منفصلة تماماً عن التحليل الاقتصادي البسيط، مثل نظم الرقابة والضبط ومعالجة المعلومات والاعتبارات السلوكية. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا للمحاسبة على أساس أنها نظام للمعلومات (سواء كانت مالية أو غير مالية)، فإن كافة المؤسسات والقرارات الاقتصادية تحتاج إلى هذه المعلومات سواء كانت هذه المؤسسات رأسمالية أو غيرها.

د. الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية

يقصد باتجاهات البحث الموضوعية في المحاسبة تركيز البحوث المحاسبية على فرع من فروع المعرفة المحاسبية، مثل المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو المراجعة، أو على موضوع معين في أحد فروع المحاسبة، مثل موضوع الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في فرع المحاسبة المالية. ومنذ منتصف السبعينات بدأ الاهتمام بتحليل الإنتاج العلمي في البحوث المحاسبية بهدف دراسة اتجاهات وخصائص البحث المحاسبي، وأصبح هناك عدد كبير من الباحثين والمجلات والمؤتمرات في هذا المجال. في هذا القسم يراجع الباحثين نتائج أهم هذه البحوث ذات الصلة بموضوع البحث.

قدم (Stone, 2002) توزيعاً للمنشورات المحاسبية حسب الأسلوب والموضوع من عام (1989) إلى عام (1998) لعدد من المجلات المحاسبية الرائدة، واستنتج أن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية المهيمنة خلال تلك الفترة هي المحاسبة المالية بالنسبة لموضوعات المحاسبة، ومنهجية التحليل الأرشيفي بالنسبة للمنهجيات المستخدمة.

وبطريقة مشابهة، قام (Oler et. al., 2010) بتحليل الاتجاهات في البحوث المحاسبية من خلال دراسة البحوث المنشورة في أعلى ست مجلات محاسبية¹ خلال الفترة (1960-2007). وقد استخدم الباحثون الاستشهادات الواردة في هذه البحوث كبديل لتحديد الاتجاهات الموضوعية والمنهجية. وأشارت النتائج التي توصلوا إليها إلى أنه على الرغم من أن هذه الاتجاهات تختلف حسب المجلة، إلا أن موضوع المحاسبة المالية ومنهجية التحليل الأرشيفي هي الأكثر هيمنة مقارنة بالمواضيع والمنهجيات الأخرى. وقد فسر الباحثون هذا الوضع كنتيجة لقرار الباحثين المؤثرين في هذه المجلات المحاسبية الرائدة لنقل علم المحاسبة من المنظور المعياري إلى المنظور الإيجابي الذي يركز على التحليل الرياضي والبحث التطبيقي ويحدد البحث العلمي في المحاسبة من منظور ضيق. وقد وصف الباحثون هذا التغير بأنه البحث في تأثير الأحداث الاقتصادية على عملية تلخيص وتحليل والتحقق والإفصاح عن المعلومات المالية، وعن آثار المعلومات المفصّل عنها (التقارير المالية) على الأحداث الاقتصادية. وقد أطلق (Heck and Jensen, 2007) مصطلح (Accountics) على هذا التغير الجذري للبحث المحاسبي الذي حدث في سياسة التحرير لغالبية المجلات المحاسبية الرائدة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

وقام (Unerman and O'Dwyer, 2010) بتحليل المواضيع والقضايا الرئيسية التي تغطيها جميع البحوث المنشورة في المجلات المحاسبية الست الرائدة على مدى فترة عشر سنوات من سنة (1999) إلى سنة (2008). وتبين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المقالات المنشورة في هذه المجلات المحاسبية خلال فترة الدراسة ركزت على الدور التقليدي للمحاسبة، وهذا أدى إلى عدم تركيز أو اهتمام معظم البحوث المنشورة على البحوث التي تسعى إلى تقديم رؤى للمساعدة في تطوير المحاسبة بطرق قد تخدم الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. كما تبين من النتائج أيضاً، أن القليل جداً من البحوث المنشورة في هذه المجلات قد ركز على دراسة

¹ هذه المجلات الرائدة هي:

Accounting, Organizations, and Society Journal; Contemporary Accounting Research; Journal of Accounting and Economics; Journal of Accounting Research; Review of Accounting Studies; and the Accounting Review.

القضايا المحاسبية المرتبطة بالأشكال الجديدة للمعاملات المالية والاقتصادية التي كانت متورطة بشكل كبير في الأحداث التي أدت إلى انهيار شركات كبيرة مثل Enron سنة (2001) وفضيحة المحاسب القانوني لها، وهي شركة المحاسبة المعروفة Anderson، وأخيرا الأزمة المالية العالمية سنة (2008).

وعلاوة على ذلك، تركز نسبة صغيرة فقط من البحوث على بلدان خارج الولايات المتحدة، مما يدل على الطبيعة الضيقة للكثير من هذه البحوث. وقد لا تغطي هذه البحوث المحدودة احتياجات المجتمعات خارج الولايات المتحدة بشكل كاف. وقد بدأت إحدى المجالات الرائدة في الآونة الأخيرة القيام بذلك من خلال تغيير سياستها التحريرية وإعادة تشكيل هيئة تحريرها. وإذا لم تتبع المجالات الأخرى مثل هذا التغيير، فإنها قد تخاطر بفقدان مركزها كمجلات رائدة، كما أنها قد تساهم في خطر فقدان البحوث المحاسبية المصدقية، إذا لم يعد ينظر إليها على أنها تخدم احتياجات المجتمعات.

استخدم (Tuttle and Dillard, 2007) النظرية المؤسسية لغرض تفسير الانخفاض الكبير في تنوع موضوعات البحث المحاسبي، وتوصلا إلى أن عوامل التماثل المؤسسية (القسري، المعياري، والمحاكي)² تشكل المجال التنظيمي للبحوث المحاسبية، وأن تأثيرات هذه العوامل غالبا تلغي الملائمة والاهمية النظرية للبحوث، وتقضيلات البحث الفردية.

وأجرى (Kutluk et. al., 2011) مراجعة لعدد (630) بحث حول البحث المحاسبي المنشورة في المجالات الرائدة على المستوى الدولي³ والمتخصصة في الدراسات التاريخية للمحاسبة⁴، وقد استخدموا التحليل الكمي، وتحليل المضمون، حيث صنفوا موضوعات البحث المحاسبي ضمن (22) موضوعاً، واستنتجوا أن موضوع المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية تعتبر أكثر موضوعات البحوث المنشورة في تلك المجالات. ورغم ذلك يبدو أن هناك تغيراً قد حدث خلال الفترة الأخيرة، حيث تشير نتائج دراسة (Fowler and Keeper, 2016) إلى أن هناك نمواً في تنوع موضوعات البحث المحاسبي، وكذلك في أنماط النشر الأخرى، مثل المشاركة في التأليف، والتغطية الزمنية للبحث والمشاركة النسائية.

وقام (Lunkes et. al., 2013) بدراسة وتحليل مقارن لموضوعات وطرق البحث المستخدمة في أبحاث المحاسبة الإدارية المنشورة في كل من أسبانيا والبرازيل خلال الفترة (2001-2010). وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المحاسبة الإدارية لم تحظ بالقدر الكافي من اهتمامات الباحثين في كل من البلدين. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أسلوب دراسة الحالة وأسلوب المسح الاستقصائي باعتبارهما أكثر الأساليب أوال طرق البحثية المستخدمة. وقد نسبت الدراسة الأسباب المحتملة لذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات أو صعوبة في الحصول على البيانات، وإلى عدم وجود مجلات متخصصة في المحاسبة الإدارية.

² النظرية المؤسسية تجادل انه بسبب تأثير عوامل التماثل المؤسسية فأن المنظمات والافراد تتبع غالبا نفس الهياكل والنظم والإجراءات وهو ما يسمى التماثل المؤسسي. هذه العوامل تنقسم الي ثلاثة انواع هي: العوامل القسرية؛ العوامل المعيارية؛ وعوامل المحاكاة.

³ مثل: Accounting Business and Financial History Journal، Accounting Historian Journal

⁴ دراسة الاتجاهات الموضوعية والمنهجية وأنماط النشر تعتبر من الدراسات التي يمكن تصنيفها بأنها تدرج ضمن الدراسات التاريخية للمحاسبة والبحث المحاسبي.

على المستوى العربي، وعلى الرغم من مضي 15 سنة على ملاحظة الحيزان (2003) الذي أشار إلى أن البحوث السابقة في مجال دراسة اتجاهات البحث المحاسبي في الدول العربية تعد من البحوث المحدودة في أدبيات البحث المحاسبي في الدول العربية، فإن الوضع الحالي يشير إلى استمرار محدودية البحوث في هذا المجال، حيث يوجد عدد محدود من البحوث المحاسبية التي اهتمت بدراسة أنماط البحث المحاسبي المنشور في المجالات المتخصصة في الدول العربية. في الجزء التالي من هذا القسم نستعرض أهم الدراسات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها ذات العلاقة بموضوع هذا البحث.

وتعتبر الدراسة التي أجريت في مصر أول هذه الدراسات، حيث قام الشرقاوي (2000) بتحليل الاتجاهات الرئيسية لموضوعات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة المحاسبة والإدارة والتأمين التي تصدرها كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة خلال الفترة (1980-1998)، ومقارنتها باتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة (The Accounting Review)، باعتبارها من أهم المجالات المحاسبية العلمية المُحكَّمة التي تعكس اتجاهات البحوث المحاسبية على المستوى الدولي. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود اختلافات ذات أهمية كبيرة بين اتجاهات البحث المحاسبي المنشور بمصر واتجاهات البحث المحاسبي المنشور على المستوى الدولي خلال فترة الدراسة. ففي حين كان تركيز البحث المحاسبي الدولي على المحاسبة المالية والأسواق المالية، كان تركيز الاتجاهات البحثية المحاسبية المنشورة بمصر على موضوعات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

وبطريقة مشابهة لدراسة الشرقاوي، قام الحيزان (2003) بدراسة اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في السعودية خلال الفترة (1980-2000)، وذلك بهدف تحديد ومقارنة اتجاهات هذه البحوث مع اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة (The Accounting Review). وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مخالفة لنتيجة دراسة الشرقاوي بمصر، حيث وجد الحيزان تشابهاً كبيراً بين اتجاهات البحوث المنشورة في السعودية وتلك المنشورة في مجلة (The Accounting Review) في جميع موضوعات المحاسبة عدا المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، مما يشير إلى توافق اهتمامات الباحثين في السعودية مع اهتمامات الباحثين على المستوى الدولي.

وفي الأردن، أجرى الخدّاش (2002) دراسة لتحديد الاتجاهات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية المنشورة في المجالات المتخصصة العلمية في الأردن خلال الفترة (1996-2001)، لغرض تقييم منهجية هذه البحوث ومدى إسهامها في إثراء المعرفة المحاسبية وتطبيقاتها في الأردن والأدب المحاسبي العربي. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن معظم البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن خلال فترة الدراسة كانت دراسات ميدانية استقرائية، أما الدراسات النظرية المعيارية فهي ضئيلة جداً. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى تركيز هذه البحوث على موضوعات الأسواق المالية ومراجعة الحسابات، بينما باقي مجالات المحاسبة الأخرى مثل، المحاسبة الإدارية فقد حظيت باهتمام متواضع من الباحثين الأكاديميين الأردنيين. وقد خلصت الدراسة إلى أن البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن لم تساهم بشكل ملحوظ في تطوير وزيادة المعرفة المحاسبية في موضوع النظرية المحاسبية، حيث ركزت معظم هذه البحوث على البيئة الأردنية، وخاصة الشركات المساهمة العامة.

وعلى نحو متصل بالأردن، أجرى الدحيات (2012) دراسة لمعرفة ما إذا كان هناك تغير في اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن خلال الفترة الزمنية (2000-2007)، وخلص إلى عدم وجود تغير في تلك الاتجاهات عما توصل إليه الخدّاش (2002)، حيث لازالت هذه البحوث تركز على موضوعات المحاسبة المالية، وخاصة الأسواق المالية، ولم تحظ مجالات المحاسبة الأخرى بالاهتمام الأكاديمي الكافي. كما اشارت الدراسة إلى أن الاتجاهات المنهجية للأبحاث لم تتغير أيضاً، حيث يركز معظمها على أنواع البحوث الاستكشافية والوصفية أكثر من التركيز على البحوث التفسيرية.

ومن جانبه، أجرى حلس (2009) دراسة لمعرفة وتحليل اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية بفلسطين خلال الفترة (2004-2008)، ومقارنتها بالاتجاهات البحثية المحاسبية المنشورة في المجالات على المستوى الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين أنماط البحوث المحاسبية المنشورة بفلسطين مع تلك المنشورة على المستوى الدولي في مجال المراجعة، أما بقية مجالات المحاسبة فهناك عدم توافق في الاتجاهات البحثية خاصة في مجال المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والإدارية.

يمكن أن نخلص مما تقدم بأن معظم البحوث في مجال البحث المحاسبي تتفق على تصنيف البحوث المحاسبية إلى نوعين أساسيين هما: الأول: أبحاث ميدانية تهتم باستقراء واقع التطبيق المحاسبي وتحليله ومحاولة حل مشاكله بهدف الوصول إلى معايير محاسبية ملائمة وقابلة للتطبيق لبيئة معينة. والثاني: أبحاث نظرية استدلالية تهتم بتحليل وتفسير نظريات ومفاهيم محاسبية معينة. وبالرغم من هذا الاتفاق، يعتقد بعض الباحثين أن الخط الفاصل بين هذين النوعين من البحوث غير واضح حيث أن التداخل قائم بينهما. وقد أيد مجموعة من الباحثين وجهة النظر من منطلق أن وذلك لأن البحوث الميدانية يجب أن تبنى على أساس افتراضات (Propositions) محددة مصاغة في شكل فرضيات أو أسئلة تُوصَف الظاهرة وفق إطار نظري (Conceptual Framework) محدد قبل إجراء الدراسة الميدانية. وهذا يعني بالضرورة أن الدراسات الميدانية تبنى أساساً على افتراضات نظرية مستخلصة من أدبيات سابقة وتحليلات الباحث الشخصية ثم تستكمل بجمع البيانات الميدانية لاختبار صحة أو صدق هذه الافتراضات أو الإجابة على الأسئلة (الحيزان، 2003).

أما فيما يتعلق بالاتجاهات الموضوعية للبحث المحاسبي، فيمكن أن نخلص إلى أن أهم الاتجاهات الموضوعية للبحث المحاسبي في المجالات المحاسبية الرائدة دولياً تركز على مجالات عدة أهمها المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، كما تركز على استخدام التحليل الأرشيفي. بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات السابقة إلى تركز معظم البحوث المنشورة في هذه المجالات على احتياجات الولايات المتحدة، مما يدل على الطبيعة الضيقة للكثير من هذه البحوث. إلا أنه لوحظ مؤخراً تغير في اهتمامات تلك المجالات بما يشير إلى تنوع أكثر في موضوعات البحوث المنشورة ونطاق تغطيتها.

أخيراً، تشير مراجعة الدراسات السابقة في الدول العربية إلى أنه بالرغم من وجود تشابه في كثير من العوامل الثقافية والاجتماعية لهذه الدول، توجد اختلافات في اتجاهات وخصائص البحوث المحاسبية المنشورة فيها، مما يستنتج منه وجود عوامل أو مسببات لهذه الاختلافات تحتاج إلى دراسة وتحليل. حيث تشير نتائج الدراسات السابقة إلى اختلاف الاتجاهات الموضوعية للأبحاث المنشورة في المجالات المحاسبية العربية مقارنة بالاتجاهات

الموضوعية للأبحاث المنشورة في المجالات الرائدة دولياً باستثناء السعودية خلال الفترة (1980-2000). كما تشير تلك الدراسات إلى اختلاف الاتجاهات الموضوعية من دولة لأخرى، فمثلاً تركز البحوث في مصر على موضوعات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، وفي الأردن على المحاسبة المالية والأسواق المالية، والمراجعة في فلسطين، بينما في السعودية كان التركيز على المحاسبة المالية.

وفي ذات السياق، فإن هذا البحث يحاول محاكاة الأفكار والطرق المستخدمة في الدراسات السابقة لغرض دراسة اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا.

خامساً: منهجية وطريقة وإجراءات البحث:

أ. أسلوب البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم اتباع المنهج الوصفي باستخدام تحليل المحتوى، وهو أسلوب وصف موضوعي كمي منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة (محتوى الاتصال) من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها، وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم دراسته لدراسة مضمونه وتحليله (عليان، غنيم، 2000). وقد تم اختيار هذا الأسلوب لملاءمته لتحقيق أهداف البحث، حيث يساعد على جمع البيانات المتعلقة بأهداف وتساؤلات البحث وتحليلها بشكل موضوعي وكمي للحصول على استدلالات أو استنتاجات حول الاتجاهات الموضوعية والمنهجية (خصائص ظاهرة البحث) للبحوث المنشورة في المجالات المتخصصة في ليبيا.

ب. مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع الدراسة جميع البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والمتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال الفترة (1969-2018). وقد كان هدف الباحثين حصر جميع مفردات المجتمع بدلاً من أخذ عينة، وذلك لأنه يفضل عند استخدام أسلوب تحليل المحتوى دراسة جميع مفردات المجتمع، حيث يختلف مجتمع الدراسة من حيث اختلاف خصائص المؤسسة الناشئة، مثل الخلفية الأكاديمية والمهنية وتوجهات هيئة التحرير، وتاريخ المؤسسة؛ وأيضاً من حيث اختلاف الفترة الزمنية (جابر وكاظم، 1978). إلا أن الباحثين لم يتمكنوا من الحصول على بعض الأعداد من المجالات نظراً لقدمها وفقدانها أو توقفها عن الصدور وصعوبة الاتصال بإداراتها، لذلك تم اختيار مجتمع يمثل كل البحوث المحاسبية المنشورة التي تمكن الباحثين من الحصول عليها. وقد تمكن الباحثين من حصر وتحليل بيانات (172) بحثاً محاسبياً من أصل (762) بحثاً في مختلف مجالات العلوم الاقتصادية والمالية، وبنسبة نشر محاسبي بلغت (23%) من إجمالي عدد البحوث المنشورة، نتيجة فحص ومراجعة (109)⁵ من أصل (146) عدد صادر عن (13) مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال الفترة (1969-2018).

⁵ يمثل مجموع الأعداد التي تمكن الباحثين من الحصول عليها.

جدول (1): المجالات العلمية المتخصصة وعدد البحوث المحاسبية المنشورة بها خلال الفترة (1965-2018)

رمز المجلة	اسم المجلة	المؤسسة الصادرة	تاريخ التأسيس	إجمالي عدد البحوث	عدد البحوث المحاسبية
J1	دراسات في الاقتصاد والتجارة	كلية الاقتصاد . جامعة بنغازي	1965	266	34
J2	البحوث الاقتصادية	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	1989	196	32
J3	الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	2002	7	4
J4	المختار للعلوم الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	2012	49	10
J5	العلوم الاقتصادية والسياسية	الجامعة الاسمية	2013	70	28
J6	العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	2013	14	7
J7	دراسات في الاقتصاد والاعمال	جامعة مصراتة	2014	35	17
J8	افاق اقتصادية	جامعة المرقب	2015	56	10
J9	كلية الاقتصاد الصادرة	جامعة الزاوية	2015	7	1
J10	البحوث المالية والاقتصادية	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	2016	13	8
J11	دراسات محاسبية	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	2018	14	9
J12	الدراسات الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	2018	28	11
J13	البحوث والدراسات الاقتصادية	قسم البحوث . جامعة طرابلس	2016	7	1
	المجموع			762	172

المصدر: إعداد الباحثين.

ج. أداة جمع البيانات:

لغرض جمع البيانات اللازمة، استخدمت استمارة تحليل المحتوى من إعداد وتصميم الباحثين، وتوضح الخطوات التالية الإجراءات العلمية المتبعة لإعداد وتطبيق استمارة تحليل المحتوى:

1. تصنيف محتويات التحليل: (المتغيرات الأساسية التي تحقق أهداف البحث) وهي كما يلي:
 - أ. المتغيرات الديمغرافية: وهي تمثل اسم المجلة، وتاريخ النشر، ونوع الباحث، والمشاركة في البحث، والمشاركة النسائية، ولغة البحث. وتم استخدام هذه المتغيرات لغرض الاستفادة منها في تحليل النتائج للتعرف على أي فروق في الاتجاهات الموضوعية أو المنهجية التي يمكن أن تعزى إلى أي من هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات مستقلة.
 - ب. المتغيرات المنهجية: وهي تمثل نوع منهج البحث من حيث نوع (مدخل البحث، واستراتيجية البحث، وهدف البحث، وبيانات البحث، وتطبيق نتائج البحث، ونوع مجتمع البحث (القطاع المبحوث)، وعينة البحث، ونوع وعدد ادوات البحث، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم.
 - ج. المتغيرات الموضوعية: وتمثل الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية، وتشمل مجموعة واسعة من المجالات البحثية، مثل: المحاسبة المالية؛ ومحاسبة التكاليف؛ والمحاسبة الإدارية، ونظم المعلومات المحاسبية؛ والمراجعة الخارجية؛ والمراجعة الداخلية؛ والمحاسبة الاجتماعية والبيئية؛ والمحاسبة الضريبية؛ والمحاسبة الحكومية والقومية، وحوكمة الشركات؛ والتعليم والبحث المحاسبي.

2. اختيار وحدة التحليل: وحدة التحليل عبارة عن مجموعة من الوحدات الأساسية (قسم أو جزء أو قطاع) من المحتوى المراد تحليله، وتسمى وحدات الترميز، وتساعد الباحث أو المحلل في التعرف على التفاصيل المرتبطة بتحقيق أهداف البحث. وتعتبر من أهم وحدات تحليل المضمون: وحدة الكلمة؛ وحدة الموضوع أو الفكرة؛ وحدة الشخصية؛ وحدة المفردة؛ وحدة المساحة والزمن (سليمان، 2014؛ أبراش، 2009)⁶. وتتمثل وحدات التحليل لهذا البحث في المتغيرات المنهجية والموضوعية للبحث المحاسبي السابق الإشارة إليها أعلاه.

3. تصميم أداة البحث (استمارة تحليل المحتوى) والتأكد من صدقها: تم تصميمها بعد الاطلاع على بعض استمارات تحليل المحتوى المستخدمة في دراسات مشابهة، وعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي الذين أبدوا بعض الملاحظات القيمة التي تم الاستفادة منها عند التصميم النهائي لاستمارة تحليل المحتوى.

4. التحقق من ثبات أداة البحث: لغرض التأكد من ثبات استمارة تحليل المحتوى باختلاف المحللين، قام الباحثين باختيار عينة مستقلة لكل منهما، ثم قام كل باحث بتطبيق استمارة تحليل المحتوى على العينة المختارة. بعد ذلك قام كل باحث بإعادة تطبيق استمارة تحليل المحتوى على عينة الباحث الآخر. ولمعرفة ثبات التحليل باختلاف الزمن قام الباحثين بإعادة التحليل بعد فترة ثلاثة أسابيع، ثم تم استخراج معاملات الثبات⁷ عن طريق نسبة الاختلاف بين الباحثين ونسبة الاتفاق بين التحليلين، وقد كان متوسط معامل الثبات باختلاف المحللين 91%، ومتوسط معامل الثبات باختلاف الفترة الزمنية 94%. وتؤكد هذه النسب إمكانية الاعتماد على أداة البحث.

5. تطبيق أداة البحث: في هذه الخطوة تم حصر جميع البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات المُحكّمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية الصادرة عن مؤسسات التعليم والبحث العلمي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وتحديد وتجميع بياناتها الأساسية المطلوبة باستخدام استمارة تحليل المحتوى.

د. أداة تحليل ووصف البيانات:

بعد تطبيق أداة البحث، تم التوصل إلى مجموعة من البيانات التي تعبر عن المتغيرات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية السابق الإشارة إليها. وقد تم إدخال ومعالجة هذه البيانات عن طريق برنامج الجداول الإلكترونية (Excel)، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية التي سيتم تمثيلها باستخدام الجداول والأشكال الإيضاحية بهدف تحديد الاتجاهات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية المنشورة في الدوريات المحكمة في ليبيا. ونظرا لطول الفترة الزمنية التي يغطيها هذا البحث ولغرض إظهار نتائج التحليل بشكل أكثر وضوحاً تم تقسيم فترة الدراسة إلى خمسة عقود ابتداء من (1969) وهو تاريخ أول بحث

⁶ أهم وحدات تحليل المضمون هي: **وحدة الكلمة**: وهي أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، وقد تشير الكلمة إلى معنى رمزي معين، كما قد تتحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفاهيم التي تعطيها معنى خاصاً. وعندما تستخدم الكلمة بصفتها وحدة في تحليل المضمون، فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات أو فئات مختارة في شأن المادة موضوع التحليل. **وحدة الموضوع**: ويقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة معينة. **وحدة الشخصية**: ويقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التي ترد في العمل بصفة خاصة. **وحدة المفردة**: ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتاباً أو مقالة أو قصة أو حديثاً إذاعياً أو برنامجاً أو خطاباً، وتستخدم المفردة وحدة في التحليل إذا كان هناك عدة مفردات. **وحدة المساحة والزمن**: وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

⁷ يحسب معامل الثبات عن طريق معادلة حساب ثبات التحليل التالية: نسبة الاتفاق = عدد البنود المتفق عليها ÷ المجموع الكلي للبنود.

محاسبي منشور كما يلي: الفترة الأولى (1969-1978)؛ الفترة الثانية (1979-1988)؛ الفترة الثالثة (1989-1998)؛ الفترة الرابعة (1999-2008)؛ الفترة الخامسة (2009-2018).

سادسا: تحليل ومناقشة نتائج البحث:

يتناول البحث في هذا القسم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بأهداف هذا البحث.

أ. التحليل الديمغرافي للبيانات:

يلخص الجدول رقم (2) البيانات الديمغرافية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة في ليبيا خلال الفترة 1969-2018، حيث تبين الأرقام أن هذه البحوث المحاسبية بلغت (172) بحثاً، قام بإعدادها (260) باحثاً وباحثة، وبمشاركة نسائية بلغت (28) باحثة بنسبة (11%) شارك في نشر (21) بحثاً وبنسبة (12%) مقابل (232) باحثاً بنسبة (89%) ساهموا في عدد (151) بحثاً وبنسبة (88%). وتجدر الإشارة أن كل المشاركات النسائية حدثت في الفترة الأخيرة (2018-2019)، حيث لم تكن هناك أي مشاركة نسائية قبل هذه الفترة. كما تبين أرقام الجدول رقم (2) أن اللغة العربية هي لغة معظم البحوث المحاسبية المنشورة، حيث بلغ عدد البحوث المكتوبة باللغة العربية (150) بحثاً بنسبة (87%) مقابل (22) بحثاً وبنسبة (13%) مكتوباً باللغة الإنجليزية.

جدول (2): اتجاه المشاركة النسائية واللغة المستخدمة في البحوث المنشورة

لغة البحث			المشاركة النسائية				
نوع الباحث	عدد الباحثون	%	عدد البحوث	%	اللغة	العدد	%
باحث	232	89	151	88	العربية	150	90
باحثة	28	11	21	12	الانجليزية	22	10
المجموع	260	100	172	100	المجموع	172	100

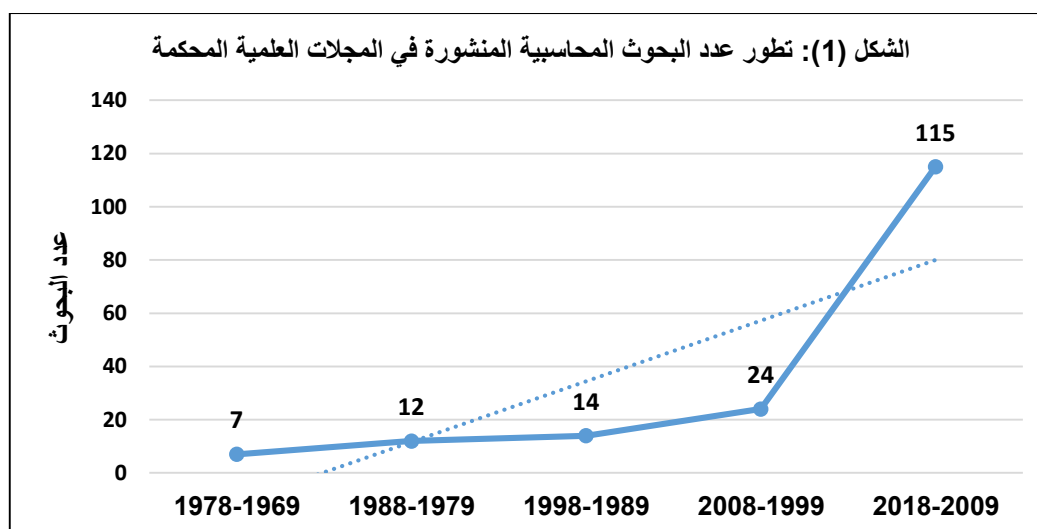
وفيما يتعلق بنمط المشاركة في إجراء البحوث، يشير تحليل بيانات المشاركة في البحث الموضحة في الجدول رقم (3) إلى أن إجراء البحث المحاسبي بشكل فردي يمثل النسبة الأكبر، حيث تبلغ البحوث الفردية التي أجراها باحث واحد (94) بحثاً بنسبة (55%)، بينما تبلغ البحوث المشتركة التي أجراها أكثر من باحث (باحثان أو أكثر) (78) بحثاً بنسبة (45%)، إلا أنه يلاحظ تغير نمط المشاركة في البحث خلال العقد الأخير لصالح البحوث المشتركة، حيث يشير الاتجاه إلى زيادة عدد البحوث المشتركة عن البحوث الفردية بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة (2009-2018).

جدول (3): تطور اتجاه المشاركة في البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة في ليبيا

المشاركة في البحث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية
فردية	7	12	12	17	46	94	55%
مشترك	0	0	2	7	69	78	45%
المجموع	7	12	14	24	115	172	100%

ب. تطور عدد البحوث المحاسبية المنشورة ومعدل النشر في المجالات العلمية المحكمة:

يوضح الشكل رقم (1) تطور عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة في ليبيا خلال الفترة 1969-2018، وتشير الأرقام في الشكل أنه باستثناء الفترة الأخيرة (2009-2018)، فقد كان عدد البحوث المحاسبية المنشورة متواضعاً، حيث لم يتعدى (57) بحثاً خلال فترة (40) سنة، إلا أن زيادة مهمة حدثت في عدد البحوث خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية المنشورة (115) بحثاً؛ وترجع هذه الزيادة إلى ظهور عدد كبير نسبياً من المجالات المتخصصة خلال هذه الفترة بلغت (10) مجالات، نشر فيها (102) بحث محاسبي تمثل (89%) من مجموع البحوث المحاسبية المنشورة خلال هذه الفترة، مما يدل على زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في مجال البحوث المحاسبية وفي باقي التخصصات الاقتصادية والمالية عموماً خلال هذه الفترة.



ويبين الجدول رقم (4) تحليل بيانات نسب النشر المحاسبي، حيث تشير البيانات إلى أن البحوث المحاسبية التي تم دراستها بلغت (172) بحثاً محاسبياً من أصل (762) بحث نشر في (109) عدد صادر عن (13) مجلة علمية محكمة متخصصة في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية خلال الفترة (1969-2018)، ويمثل هذا العدد نسبة (23%) من مجموع البحوث المنشورة في مختلف التخصصات الاقتصادية والمالية. كذلك، تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة نشر مجلة دراسات محاسبية (J11) التي تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، كانت أعلى نسبة نشر للبحوث المحاسبية مقارنة بنسب نشر المجالات الأخرى، حيث بلغت (64%) من مجموع البحوث المنشورة في المجلة، وهذا يعتبر أمراً طبيعياً كون هذه المجلة متخصصة فقط في البحوث المحاسبية خلاف باقي المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية. وجاءت نسب النشر المحاسبي لمجلة البحوث المالية والاقتصادية (J10) التي يصدرها قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، ومجلة الاقتصاد والعلوم السياسية (J3) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة طرابلس، ومجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (J6) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة بني وليد، ومجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال (J7) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة أعلى معدلات مقارنة بباقي المجالات المتخصصة، وبنسب نشر محاسبي بلغت (62%)، (57%)، (50%)، (49%) على التوالي. وبالأخذ في الاعتبار عدد البحوث المحاسبية المنشورة في جميع المجالات المتخصصة تعتبر نسب النشر المحاسبي في هذه المجالات مرتفعة نسبياً. نسب النشر المحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (J5) التي تصدر عن الجامعة الأسمرية،

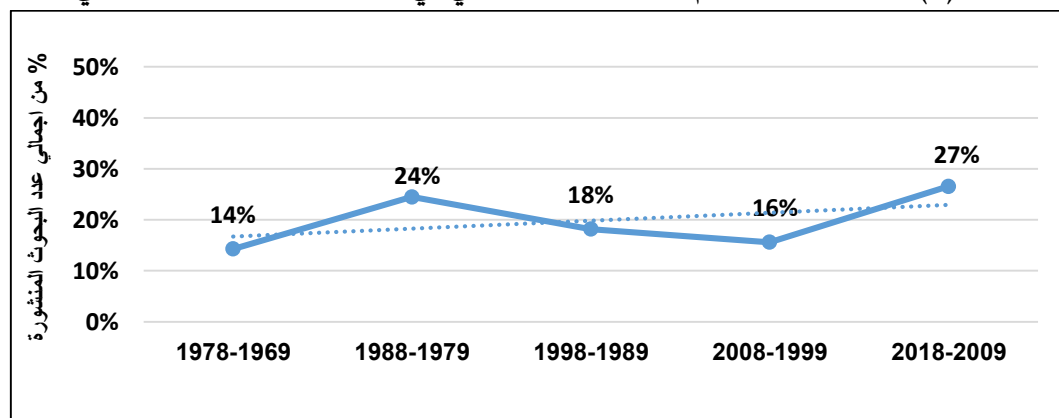
ومجلة الدراسات الاقتصادية (J12) التي تصدرها كلية الاقتصاد بجامعة سرت، جاءت متوسطة حيث بلغت (40%)، (39%) من مجموع عدد البحوث المنشورة في كل مجلة على التوالي. أما باقي المجالات، فتعتبر نسب النشر المحاسبي بها منخفض جدا حيث تراوحت بين (20%) و(13%) من مجموع عدد البحوث المنشورة في كل مجلة من تلك المجالات.

جدول (4): نسب النشر المحاسبي في المجالات العلمية المتخصصة في ليبيا

رمز المجلة	اسم المجلة	المؤسسة الصادرة	إجمالي عدد البحوث	عدد البحوث المحاسبية	نسبة النشر المحاسبي
J11	مجلة دراسات محاسبية	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	14	9	64%
J10	مجلة البحوث المالية والاقتصادية	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	13	8	62%
J3	مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	7	4	57%
J6	مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	14	7	50%
J7	مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال	جامعة مصراتة	35	17	49%
J5	مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية	الجامعة الاسمية	70	28	40%
J12	مجلة الدراسات الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	28	11	39%
J4	مجلة المختار للعلوم الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	49	10	20%
J8	مجلة افاق اقتصادية	جامعة المرقب	56	10	18%
J2	مجلة البحوث الاقتصادية	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	196	32	16%
J9	مجلة كلية الاقتصاد	جامعة الزاوية	7	1	14%
J13	مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية	قسم البحوث . جامعة طرابلس	7	1	14%
J1	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة	كلية الاقتصاد . جامعة بنغازي	266	34	13%
إجمالي البحوث			762	172	23%

وبالرغم من تواضع المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي في المجالات العلمية المتخصصة (23%)، يشير تحليل تطور اتجاه المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي المبين في الشكل رقم (2) إلى تطور نسبي في نسبة النشر خلال فترة الدراسة، خاصة الفترة الأخيرة، ارتفعت نسبة النشر بشكل غير مستقر إلى أن وصلت (27%) بحث، وهذا يعتبر مؤشراً على زيادة اهتمام المحاسبين الأكاديميين بالبحث العلمي في الفترة الأخيرة.

الشكل (2): تطور المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي في المجالات العلمية المتخصصة في ليبيا



كما يبين الجدول رقم (5) نسبة البحوث المحاسبية المنشورة لكل مجلة من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية. وتشير البيانات إلى أن أعلى نسبة بحوث محاسبية منشورة إلى إجمالي البحوث المحاسبية المنشورة كانت لمجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الصادرة عن كلية الاقتصاد جامعة بنغازي (J1)، حيث بلغت (20%) تقريباً ممثلة في (34) بحثاً من أصل (172) بحثاً محاسبياً منشور في جميع المجالات المتخصصة في جميع الفترات الزمنية، ويليهما في الترتيب مجلة البحوث الاقتصادية الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية في بنغازي (J2)، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية (32) بحثاً بنسبة (18%) تقريباً. ويلاحظ أن هاتين المجلتين قد احتلتا الترتيبين الأول والثاني في عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات الليبية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، بالرغم من أنهما جاءتا في تراتيب متأخرة في نسب النشر المحاسبي للبحوث المحاسبية المنشورة، حيث بلغا (13%) و (16%) من إجمالي البحوث المنشورة في كل منهما على التوالي، وذلك كما هو موضح في الجدول السابق رقم (4). في حين أن صاحب أعلى نسبة نشر محاسبي (64%) كانت مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين والتي حصلت على أهمية نسبية متأخرة من حيث الترتيب، حيث بلغت نسبة ما نشرته (5%) تقريباً من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات المتخصصة.

ويرجع السبب في هذا التناقض إلى أن هاتين المجلتين تعتبران من أقدم المجلات، حيث تأسستا عامي (1965)، (1989) على التوالي، فكانتا الوحيدتان في الساحة البحثية والملجأ الأول للباحثين المحاسبين لنشر بحوثهم فيهما، وبالتالي كان لهما أعلى عدد من البحوث المحاسبية المنشورة. إلا أنه يؤخذ عليهما انخفاض نسبة عدد البحوث المحاسبية بالنسبة للأعداد الصادرة عنهما خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، فيعزى ارتفاع نسبة النشر المحاسبي إلى كونها مجلة متخصصة في البحوث المحاسبية فقط، كما يعزى انخفاض نسبة الأعداد المنشورة بها إلى حداثة تأسيسها، فقد تأسست حديثاً عام (2018).

كما يبين الجدول رقم (5) عدد والأهمية النسبية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية وفقاً للمناطق الجغرافية، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن المنطقة الشرقية يوجد بها عدد (4) مجلات متخصصة فقط، نشر فيها (84) بحثاً من أصل (172) بحثاً محاسبياً منشوراً في جميع المجالات المتخصصة، وتمثل نسبة (49%) من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة، وأن نسبة النشر المحاسبي لهذه المجالات بلغت (16%) من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الشرقية، و(11%) من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجالات المتخصصة في ليبيا. في حين كان عدد المجلات في المنطقة الغربية (9) مجلات نشر فيها (88) بحثاً محاسبياً تمثل نسبة (51%) من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة، وأن نسبة النشر المحاسبي لهذه المجالات بلغت (37%) من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الغربية، و(12%) من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجالات المتخصصة في ليبيا.

جدول (5): نسبة البحوث المحاسبية المنشورة وفقاً للمناطق الجغرافية للمجلات المتخصصة

رمز المجلة	اسم المجلة	المؤسسة الصادرة	تاريخ التأسيس	إجمالي عدد البحوث	البحوث المحاسبية	
					العدد	(%) البحوث المحاسبية
البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الشرقية						
J1	دراسات في الاقتصاد والتجارة	كلية الاقتصاد . جامعة بنغازي	1965	266	34	% 20
J2	البحوث الاقتصادية	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	1989	196	32	% 18
J4	المختار للعلوم الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	2012	49	10	% 6
J10	البحوث المالية والاقتصادية	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	2016	13	8	% 5
الإجمالي				524	84	% 49
نسبة النشر المحاسبي من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الشرقية				%16		
نسبة النشر المحاسبي من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجلات				%11		
البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الغربية						
J5	العلوم الاقتصادية والسياسية	الجامعة الاسمية	2013	70	28	% 16
J7	دراسات في الاقتصاد والاعمال	جامعة مصراتة	2014	35	17	% 10
J8	افاق اقتصادية	جامعة المرقب	2015	56	10	% 6
J12	الدراسات الاقتصادية	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	2018	28	11	% 6
J11	دراسات محاسبية	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	2018	14	9	% 5
J6	العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	2013	14	7	% 4
J3	الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	2002	7	4	% 2
J9	كلية الاقتصاد الصادرة	جامعة الزاوية	2015	7	1	% 1
J13	البحوث والدراسات الاقتصادية	قسم البحوث . جامعة طرابلس	2016	7	1	% 1
الإجمالي				238	88	% 51
نسبة النشر المحاسبي من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الغربية				%37		
نسبة النشر المحاسبي من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجلات				%12		
المجموع				762	172	% 100

وبلاحظ مما سبق أنه بالرغم من أقدمية المجلات في المنطقة الشرقية وبقاءهما في الساحة البحثية لوحدهما لعدة عقود زمنية، وبالرغم من حداثة المجلات المتخصصة في المنطقة الغربية، إلا أن المجلات التي تصدر في المنطقة الغربية كان لها النصيب الأكبر من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة وأعلى نسب نشر للبحوث المحاسبية، وهذا يرجع حسب اعتقاد الباحثين إلى الأسباب التالية:

أ. زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا في المنطقة الغربية وما ترتب عنها من زيادة في عدد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس واتساع مجال النشر أمامهم، وذلك عن طريق التطور الملحوظ في أعداد المجلات المتخصصة الصادرة عن جامعات المنطقة الغربية.

ب. توجه العديد من الباحثين بالمنطقة الشرقية لنشر أبحاثهم في المجلات المتخصصة التابعة للجامعات والمراكز العلمية في المنطقة الغربية، حيث يوضح الجدول رقم (6) أن عدد الباحثين من المنطقة الشرقية الذين قاموا بنشر أبحاثهم في المجلات الصادرة بالمنطقة الغربية بلغ (26) باحثاً من أصل (119) باحثاً من المنطقة الشرقية وبنسبة (22%)، وما نسبته (17%) من مجموع عدد الباحثين الذين قاموا بنشر

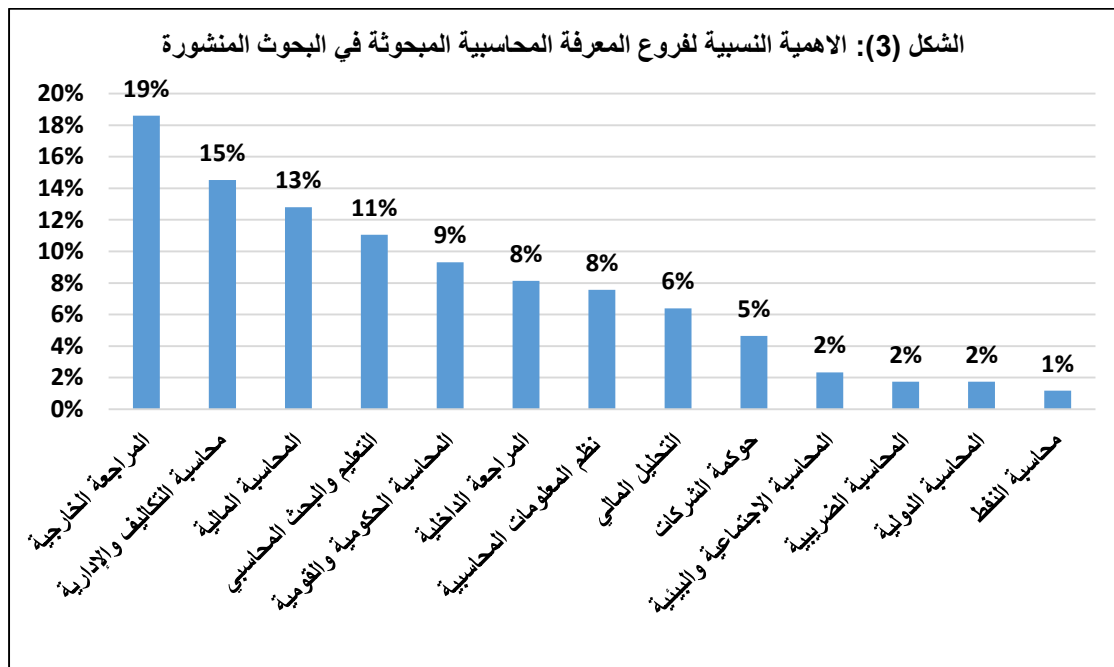
أبحاثهم في المجالات الصادرة بالمنطقة الغربية، في حين بلغ عدد الباحثين من المنطقة الغربية الذين قاموا بنشر أبحاثهم في المجالات الصادرة بالمنطقة الشرقية (8) باحثين من أصل (133) باحثاً من المنطقة الغربية ونسبة (6%)، وما نسبته (7%) من مجموع عدد الباحثين الذين قاموا بنشر أبحاثهم في المجالات الصادرة بالمنطقة الشرقية.

جدول (6): عدد ونسبة الباحثين وفقاً للمناطق الجغرافية للجامعات والمراكز العلمية

المجلات	الباحثون من المنطقة الشرقية		الباحثون من المنطقة الغربية		الباحثون الاجانب		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	(الغربية)
مجالات صادرة بالمنطقة الشرقية	93	78%	8	6%	9	90%	110	93%
مجالات صادرة بالمنطقة الغربية	26	22%	125	94%	1	10%	152	83%
المجموع	119	100%	133	100%	10	100%	262	-

ج. تحليل الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة:

يقصد باتجاهات البحث الموضوعية في المحاسبة هو ما مدى تركيز البحوث المحاسبية على مجالات المعرفة المحاسبية، مثل المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو المراجعة. يوضح الشكل رقم (3) الأهمية النسبية لفروع المعرفة المحاسبية المبثورة في البحوث المنشورة، كما يوضح الجدول رقم (7) تصنيفات وتطور اتجاهات أعداد والأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية لفروع المحاسبة المبثورة في البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات المحكمة المتخصصة في ليبيا خلال الفترة (1969-2018) وفق فروع المعرفة المحاسبية⁸.



⁸ صنف فروع المعرفة المحاسبية في معظم الدراسات السابقة إلى الفروع الرئيسية وهي المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف والإدارية، المراجعة الخارجية، المحاسبة الضريبية، أما باقي الفروع تدرج في تصنيف واحد وهو فروع أخرى، ولكن في هذا البحث تم تصنيف جميع فروع المعرفة المحاسبية كل على حده دون ضم أي منها في مجموعات وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل فرع.

ومن دراسة المؤشرات الإحصائية المبينة بالشكل رقم (3) والجدول رقم (7) يمكن استنتاج ما يلي:

1. أن البحوث المحاسبية المنشورة خلال فترة الدراسة وعددها (172) بحثاً غطت (13) فرعاً محاسبياً بأعداد ونسب متفاوتة، وبمتوسط حسابي عام لكل فروع المحاسبة بلغ (3.44) بحثاً سنوياً طيلة فترة الدراسة وهي (50) سنة. إلا أنه يلاحظ من تتبع تطور إجمالي العدد والمتوسط الحسابي خلال فترات الدراسة تواضع مؤشرات نشر البحث المحاسبي في جميع الفترات باستثناء الفترة الأخيرة (2009-2018)، حيث يلاحظ زيادة مهمة في العدد والمتوسط الحسابي للبحوث في معظم فروع المحاسبة خلال هذه الفترة، حيث تمثل (89%) من إجمالي البحوث المنشورة كما سبق الإشارة. وبالرغم من هذه الزيادة لم تتأثر المتوسطات الحسابية لكل فترة الدراسة في معظم فروع المحاسبة، وكذلك المتوسط الحسابي العام لكل الفروع بنفس أثر نسبة الزيادة؛ ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في عدد البحوث المنشورة طيلة الفترة (1969-2008)، وهي فترة طويلة مقارنة بالفترة الأخيرة (2009-2018) التي شهدت تطوراً ملحوظاً في عدد البحوث المحاسبية المنشورة.

2. جاءت البحوث في مجالات المراجعة الخارجية، محاسبة التكاليف والإدارية، المحاسبة المالية في الترتيب الثلاثة الأولى من حيث إجمالي الأهمية النسبية والوسط الحسابي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (19%)، (15%)، (13%)، على التوالي، وبمتوسطات حسابية سنوية (0.64)، (0.50)، (0.44)، على التوالي خلال كل فترة الدراسة. كما يلاحظ من تتبع مؤشر الأهمية النسبية في كل فترة أن البحوث في هذه الفروع احتفظت بأهميتها النسبية في معظم الفترات، وإن اختلفت فيما بينها، أو خرج أحدها في إحدى الفترات عن الترتيب الثلاثة الأولى.

3. جاءت البحوث في فروع التعليم والبحث المحاسبي، والمحاسبة الحكومية والقومية، والمراجعة الداخلية، ونظم المعلومات المحاسبية في الترتيب الأربعة التالية من حيث إجمالي الأهمية النسبية والوسط الحسابي، حيث جاءت البحوث في فرع التعليم والبحث المحاسبي في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية بلغت (13%) وبمتوسط حسابي (0.38)، يليه البحوث في فرع المحاسبة الحكومية والقومية والذي جاء في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية بلغت (9%) ومتوسط حسابي (0.32)، بينما جاءت البحوث في فرعي المراجعة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية بذات الأهمية النسبية التي بلغت (8%)، إلا أن فرع المراجعة الداخلية جاء في الترتيب السادس، وفرع نظم المعلومات المحاسبية في الترتيب السابع وفقاً لمؤشر العدد والمتوسط الحسابي لكل منهما حيث بلغا (0.28)، (0.26) على التوالي خلال كل فترة الدراسة.

4. جاءت البحوث المحاسبية المنشورة في فرعي التحليل المالي وحوكمة الشركات في المرتبتين الثامنة والتاسعة، وبأهمية نسبية لم تتجاوز (6%) و(5%) على التوالي وبمتوسط حسابي (0.22) و(0.16) على التوالي، بينما جاءت باقي فروع المحاسبة، وهي المحاسبة الاجتماعية والبيئية، والمحاسبة الضريبية، والمحاسبة الدولية، ومحاسبة النفط، في تراتيب منخفضة بشكل ملحوظ من حيث الأهمية النسبية حيث تراوحت بين (2%) و(1%) وبمتوسطات حسابية تكاد أن تكون صفراً.

5. اجمالاً جاءت النتائج السابقة متفقة إلى حد ما مع ترتيب الأهمية النسبية للاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في السعودية، وفلسطين، والأردن، وأيضاً على المستوى الدولي، وذلك استناداً لما توصلت إليه الدراسات السابقة المشار إليها عند مناقشة تطور الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية، حيث جاءت البحوث المنشورة في فروع المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمراجعة الخارجية في الترتيب الثلاثة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وإن اختلفت فيما بينها في قيم أعداد البحوث أو قيم أهميتها النسبية أو في الترتيب الثلاثة الأولى.

6. وبالرغم من الاستنتاج رقم (5) أعلاه، يلاحظ انخفاض قيم الأهمية النسبية للبحوث المنشورة في ليبيا في هذه الفروع عن نظيراتها على المستوى الدولي، وإلى حد ما مع نظيراتها في السعودية وفلسطين، إلا أنها أعلى مقارنة مع نظيراتها في الأردن. وهذا يشير إلى انخفاض اهتمام الباحثين المحاسبين في ليبيا عموماً بالبحوث في فروع المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمراجعة الخارجية مقارنة مع نظيراتها على المستوى الدولي أو بعض الدول العربية.

جدول (7): تطور أعداد والأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية للبحوث المحاسبية المنشورة في ليبيا وفق فروع المعرفة المحاسبية خلال الفترة (1969-2018)

المجموع			2009-2018			1999-2008			1989-1998			1979-1988			1969-1978			فرع المحاسبة
المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	
0.64	19	32	2.2	19	22	0.5	21	5	0.1	7	1	0.3	25	3	0.1	14	1	المراجعة الخارجية
0.5	15	25	1.9	17	19	0.2	8	2	0.2	14	2	0	0	0	0.2	29	2	محاسبة التكاليف والإدارية
0.44	13	22	1	9	10	0.6	25	6	0.2	14	2	0.2	17	2	0.2	29	2	المحاسبة المالية
0.38	11	19	1.2	10	12	0.4	17	4	0.2	14	2	0.1	8	1	0	0	0	التعليم والبحث المحاسبي
0.32	9	16	0.8	7	8	0.2	8	2	0.4	29	4	0.2	17	2	0	0	0	المحاسبة الحكومية والقومية
0.28	8	14	1.2	10	12	0.1	4	1	0	0	0	0.1	8	1	0	0	0	المراجعة الداخلية
0.26	8	13	0.9	8	9	0.1	4	1	0.1	7	1	0.1	8	1	0.1	14	1	نظم المعلومات المحاسبية
0.22	6	11	0.7	6	7	0.3	13	3	0	0	0	0.1	8	1	0	0	0	التحليل المالي
0.16	5	8	0.8	7	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حوكمة الشركات
0.08	2	4	0.4	3	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المحاسبة الاجتماعية والبيئية
0.06	2	3	0.1	1	1	0	0	0	0.1	7	1	0.1	8	1	0	0	0	المحاسبة الضريبية
0.06	2	3	0.2	2	2	0	0	0	0.1	7	1	0	0	0	0	0	0	المحاسبة الدولية
0.04	1	2	0.1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.1	14	1	محاسبة النفط
3.44	100	172	11.5	100	115	2.4	100	24	1.4	100	14	1.2	100	12	0.7	100	7	جميع فروع المحاسبة

د. تحليل الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة:

يقصد بالاتجاهات أو الخصائص المنهجية للبحوث ميل البحوث نحو التركيز على نوع معين من أنواع مناهج واستراتيجيات وأدوات وطرق البحث. في هذا البحث تتمثل هذه الخصائص في نوع منهج البحث من حيث: نوع مدخل البحث، واستراتيجية البحث، وهدف البحث، وبيانات البحث، وتطبيق نتائج البحث، ونوع مجتمع (القطاع المبحوث)، وعينة البحث، ونوع وعدد أدوات البحث، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم. وسوف نتناول في هذا القسم عرضاً وتحليلاً ومناقشة لنتائج البحث في ضوء الاتجاهات المنهجية للبحوث.

1. يشير الجدول رقم (8) إلى أن البحوث التطبيقية تمثل النسبة الأكبر من عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات اللبينة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، حيث بلغت (119) بحثاً من أصل (172) بحثاً بنسبة (69%) من إجمالي البحوث المحاسبية. بينما بلغت البحوث النظرية عدد (53) بحثاً بنسبة (31%). ونود التوضيح هنا أن هذه البحوث النظرية سيتم استبعادها من خطوات التحليل التالية بسبب عدم توفر باقي الخصائص المنهجية المتعارف عليها في تلك البحوث، كمدخل البحث العلمي، واستراتيجية البحث، والمكان المبحوث، وطريقة المعاينة، وأسلوب التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (8): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق تطبيق النتائج

البيان	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
نظري	7	8	10	10	18	53	31
تطبيقي	0	4	4	14	97	119	69
المجموع	7	12	14	24	115	172	100

2. بعد استبعاد البحوث النظرية من باقي خطوات تحليل الاتجاهات المنهجية يتضح من الجدول رقم (9) أن النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية كانت بحوثاً استنباطية، حيث بلغت (89) بحثاً من أصل (119) بحثاً تطبيقياً تمثل نسبة (75%)، بينما بلغت البحوث الاستقرائية (30) بحثاً تمثل نسبة (25%) وذلك خلال جميع الفترات الزمنية. كما يبين الجدول أن البحوث الكمية تمثل نسبة (89%) من إجمالي البحوث التطبيقية، حيث بلغت (107) بحثاً، في حين أن البحوث النوعية بلغت (9) بحوث تمثل نسبة (8%)، وأن البحوث ذات الطبيعة الاستقصائية تمثل نسبة (77%) من إجمالي البحوث التطبيقية، حيث بلغت (92) بحثاً، في حين أن البحوث التجريبية (7) بحوث بنسبة (7%)، وبحوث دراسة الحالة (12) بحثاً تمثل نسبة (10%)، وأخيراً البحوث الأرشيفية (7) بحوث بنسبة (6%).

3. إن زيادة أعداد البحوث الكمية والبحوث الاستقصائية خلال الفترة الأخيرة (2009-2018) وتطور أعدادها خلال جميع الفترات يعتبر نتيجة طبيعية لكون النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية قيد الدراسة والتي بلغت (75%) كانت بحوثاً استنباطية، والتي تطورت أعدادها بشكل كبير في الفترة الأخيرة (2009-2018) عن باقي الفترات الزمنية. وهذا يعني توجه معظم البحوث التطبيقية إلى اختبار النظرية المحاسبية، فيما لم تركز على بناء النظرية المحاسبية. وهذا يتأكد من خلال البيانات الواردة من الجدول رقم (9) والذي يوضح أن ما نسبته (55%) من البحوث التطبيقية قيد الدراسة كانت من حيث الهدف بحوثاً وصفية تحليلية، وما نسبته (38%) هي بحوث تحليل علاقات، لتصل البحوث التي تتضمن دراسة العلاقات والفروقات بين المتغيرات والتي تستخدم الأساليب والأدوات الإحصائية إلى نسبة (93%) من الإجمالي.

الجدول رقم (9): تصنيف البحوث المحاسبية المنشورة وفق مدخل، ونوع البيانات، واستراتيجية، هدف البحث

مدخل البحث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
استنباطي	0	3	2	6	78	89	75
استقرائي	0	1	2	8	19	30	25
المجموع	0	4	4	14	97	119	100
نوع البيانات	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
كمية	0	4	3	8	92	107	89
نوعية	0	0	1	5	3	9	8
كلاهما	0	0	0	1	2	3	3
المجموع	0	4	4	14	97	119	100%
استراتيجية البحث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
استقصائي	0	2	2	7	81	92	77
دراسة حالة	0	0	1	5	6	12	10
تجريبي	0	2	0	2	4	8	7
أرشيقي	0	0	1	0	6	7	6
المجموع	0	4	4	14	97	119	100
هدف البحث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
وصفية	0	1	1	8	56	66	55
تحليل علاقات	0	2	2	6	35	45	38
استكشافي	0	0	1	0	6	7	6
تنبؤي	0	1	0	0	0	1	1
المجموع	0	4	4	14	97	119	100

4. فيما يتعلق بأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في البحوث قيد الدراسة، يشير الجدول رقم (10) إلى أن نسبة (73%) من البحوث قيد الدراسة قد اتبعت الأسلوب الاستدلالي، بينما نسبة (27%) من البحوث استخدمت الأسلوب الوصفي في تحليل بياناتها. وهذا يتوافق مع ما جاء في الجدول رقم (9)، حيث أوضحت بيانات الجدول أن أغلب البحوث قيد الدراسة كانت بحثاً استنباطية، وكمية، واستقصائية، ووصفية، وتحليلية للعلاقات والفروقات. ويرجع ذلك إلى زيادة معرفة الباحثين المحاسبين باستخدامات الحاسوب والتطبيقات ذات العلاقة بالبحث العلمي، وإلى توفر البرامج الإحصائية وسهولة الحصول عليها وتطبيقها، بالإضافة إلى سهولة إجراء البحث الاستنباطي مقارنة بالبحث الاستقرائي.

الجدول رقم (10): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق أسلوب التحليل الإحصائي

أسلوب التحليل الإحصائي	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
استدلالي	0	3	2	7	75	87	73
وصفي	0	1	2	7	22	32	27
المجموع	0	4	4	14	97	119	100

5. يلاحظ من الجدول رقم (11) الخاص بالقطاعات المبحوثة التي شملتها البحوث قيد الدراسة، أن قطاع المصارف وقطاع الصناعة ومهنة المحاسبة جاءت في الترتيب الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت (19%)، (18%)، (18%) على التوالي، كما يلاحظ أن هذه القطاعات احتفظت بأهميتها النسبية في جميع فترات الدراسة. وقد جاءت البحوث التي تناولت قطاعات متنوعة في الترتيب الرابع بنسبة (14%)، بينما جاء قطاع التعليم المحاسبي في الترتيب الخامس بنسبة (13%)، يليه ديوان المحاسبة وقطاع النفط والغاز في الترتيب السادس بنسبة (6%) لكل منهما. أما باقي القطاعات - وهي القطاع العام وقطاع المواصلات وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية - فقد جاءت في تراتيب متأخرة بشكل ملحوظ من حيث الأهمية النسبية، حيث تراوحت النسبة ما بين (1%) و (3%) كما هو موضح بالجدول رقم (11).

6. يلاحظ من الجدول رقم (12) أن النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية وعددها (52) بحثاً ونسبة (43%) قد تم إجراؤها في المنطقة الغربية، وعدد (19) بحثاً بنسبة (16%) قد تم إجراؤها في المنطقة الشرقية، بينما عدد (38) بحثاً ونسبة (32%) قد شمل ليبيا بالكامل، و (10) بحوث بنسبة (8%) من البحوث التطبيقية بحثاً دولية أجريت في دول إقليمية وعالمية. ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم (12) تطور عدد البحوث خلال الفترات الزمنية في المنطقة الغربية بشكل كبير، الأمر الذي يرجع الي زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا، وما ترتب عليه من زيادة في عدد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس واتساع مجال النشر أمامهم وذلك عن طريق التطور الملحوظ في أعداد المجالات في المنطقة الغربية.

الجدول رقم (11): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق القطاع المبحوث

القطاع المبحوث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
المصارف	0	1	0	2	20	23	19
مهنة المحاسبة	0	1	1	4	16	22	18
الصناعة	0	0	0	6	16	22	18
متنوعة	0	2	1	0	14	17	14
التعليم المحاسبي	0	0	0	2	13	15	13
ديوان المحاسبة	0	0	0	0	7	7	6
نفط وغاز	0	0	0	0	7	7	6
القطاع العام	0	0	1	0	3	4	3
المواصلات	0	0	0	0	1	1	1
الزراعة	0	0	1	0	0	1	1
المجموع	0	4	4	14	97	119	100

الجدول رقم (12): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق المكان المبحوث

المكان المبحوث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
المنطقة الغربية	0	0	0	4	48	52	43
ليبيا	0	2	3	5	28	38	32
المنطقة الشرقية	0	0	1	1	17	19	16
دولي	0	2	0	4	4	10	8
المجموع	0	4	4	14	97	119	100

7. يشير الجدول رقم (13) الى أساليب جمع البيانات المستخدمة وطريقة المعاينة، ويلاحظ من الجدول أن الاستبيان قد استحوذ علي أعلى نسبة من أساليب جمع البيانات المستخدمة في البحوث المحاسبية، حيث بلغت أهميته النسبية (72%)، وذلك كنتيجة طبيعية لكون أغلب البحوث بحثاً استقصائية. يليه في الأهمية أسلوب تحليل المحتوى، حيث بلغت نسبته (13%)، أما باقي الأساليب كالمقابلة والملاحظة والنماذج الرياضية فجاءت في تراتيب منخفضة ومتأخرة من الأهمية النسبية، حيث تراوحت ما بين (3%) و (6%). وعليه فإنه من الطبيعي أن تكون طريقة المعاينة باستخدام العينة بأنواعها المختلفة الأكثر استخداماً، حيث بلغت نسبة استخدام العينة في البحوث قيد الدراسة (93%)، بينما دراسة المجتمع بالكامل بلغت (7%) من طرق المعاينة المستخدمة في هذه البحوث.

الجدول رقم (13): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق طريقة المعاينة وأداة البحث

أداة البحث	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
الاستبيان	0	3	2	7	84	96	72
تحليل المحتوى	0	1	2	6	8	17	13
المقابلة	0	0	0	3	5	8	6
الملاحظة	0	0	0	6	2	8	6
نموذج قياس	0	0	0	0	4	4	3
المجموع	0	4	4	22	103	133	100
طريقة المعاينة	1969-1978	1979-1988	1989-1998	1999-2008	2009-2018	المجموع	الأهمية النسبية (%)
عينة	0	4	4	14	89	111	93
مجتمع	0	0	0	0	8	8	7
المجموع	0	4	4	14	97	119	100%

سابعا: الاستنتاجات والتوصيات.

أ. الاستنتاجات:

يتمثل الهدف من هذا البحث في تحديد وتحليل وتقييم الاتجاهات الموضوعية والمنهجية (الخصائص البحثية) للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات الليبية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية منذ بداية صدورهما إلى الوقت الحالي. ولهذا الغرض تم فحص وتحليل الخصائص الموضوعية والمنهجية لعدد (172) بحثاً محاسبياً نشر في عدد (13) مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية خلال الفترة (1969 - 2018). وقد ركز التحليل على التحليل الكمي، وتحليل المحتوى، والتحليل الزمني للخصائص الموضوعية والمنهجية لهذه البحوث، بالإضافة إلى التحليل الديمغرافي لبيانات هذه البحوث. وقد أظهرت هذه التحاليل عدة استنتاجات تجيب على أسئلة البحث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. بلغت البحوث المحاسبية المنشورة (172) بحثاً، قام بإعدادها (260) باحثاً وباحثة، وبمشاركة نسائية بلغت (28) باحثة بنسبة (11%) شاركن في نشر (21) بحثاً وبنسبة (12%) مقابل (232) باحثاً بنسبة (89%) ساهموا في عدد (151) بحثاً وبنسبة (88%).

2. باستثناء الفترة الأخيرة (2009-2018)، فقد كان عدد البحوث المحاسبية المنشورة متواضعاً، حيث لم يتعدى (57) بحثاً خلال فترة (40) سنة، إلا أن زيادة مهمة حدثت في عدد البحوث خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية المنشورة (115) بحثاً.

3. يلاحظ بصورة عامة أن هناك تواضع في نسبة النشر المحاسبي حيث بلغت النسبة في كل المجالات المتخصصة (23%) من مجموع البحوث المنشورة في المجالات المتخصصة في مختلف التخصصات المالية والاقتصادية، وبصفة خاصة نسبة النشر المحاسبي للمجالات المتخصصة في المنطقة الشرقية، حيث بلغت (16%) من مجموع البحوث المنشورة في المجالات المتخصصة في المنطقة الشرقية، بينما بلغت نسبة النشر المحاسبي للمجالات المتخصصة في المنطقة الغربية (37%) من مجموع البحوث المنشورة في المجالات المتخصصة في المنطقة الغربية.

4. البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا لم تغطي جميع جوانب المعرفة المحاسبية، فلقد كان تركيزها على مجالات معينة، حيث جاءت البحوث في مجالات المراجعة الخارجية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمحاسبة المالية في الترتيب الثلاثة الأولى من حيث الأهمية النسبية.

5. الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجالات الليبية المتخصصة تتوافق إلى حد ما مع نظيراتها في بعض الدول الأخرى على المستوى الإقليمي وأيضاً على المستوى الدولي، وذلك استناداً لما توصلت إليه الدراسات السابقة.

6. البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا كان لها تغطية محدودة للمشاكل المحاسبية في البيئة الليبية، وذلك بسبب تركيزها الكبير على قطاعات معينة دون غيرها مثل المصارف، ومهنة المحاسبة، والصناعة.

7. البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا كان أغلبها بحثاً تطبيقية استنباطية، وكمية، واستقصائية، ووصفية، واستدلالية هدفت إلى اختبار النظرية المحاسبية في البيئة الليبية معتمدة على نماذج ونظريات (أطر نظرية) مطورة في دراسات سابقة وبيئات أخرى؛ في حين كانت مساهمتها في تطوير المعرفة المتراكمة للنظرية المحاسبية متواضعة للغاية إن كانت موجودة أساساً.

يعتقد الباحثين أن هذه النتائج ستكون مهمة للباحثين المحاسبين من أعضاء هيئة تدريس وطلاب الدراسات العليا عند التفكير في إمكانية تطوير أفكارهم البحثية فيما يتعلق بالبحث المحاسبي. أيضاً قد يكون مسؤولو التعليم المحاسبي الأكاديمي في ليبيا مهتمين بهذه النتائج خاصة عندما يتخذون القرارات المتعلقة بتطوير البحث المحاسبي الأكاديمي.

ب. التوصيات والمقترحات بدراسات مستقبلية:

كان الهدف من هذا البحث بدء النقاش ومتابعته، وليس إتمامه؛ والتوصيف الحالي المقترح لواقع البحث المحاسبي في ليبيا هو نقطة بداية، نأمل أن يتبعه المزيد من التفكير والمناقشة المستتيرة حول صحة البحث المحاسبي الأكاديمي وتطوره في ليبيا. ويعتقد الباحثين أن هذه النتائج ستكون مهمة للباحثين من أعضاء هيئة

تدريس وطلاب الدراسات العليا وغيرهم عند التفكير في إمكانية تطوير افكارهم البحثية فيما يتعلق بالبحث المحاسبي. كما قد تشكل مجالا لاهتمام المسؤولين والمختصين في مجال التعليم المحاسبي عندما يتخذون القرارات المتعلقة بتطوير البحث المحاسبي الأكاديمي. وفي سبيل تطوير البحث المحاسبي الأكاديمي، يقترح الباحثين مجموعة التوصيات التالية:

1. تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية، ورصد الميزانيات المالية اللازمة للنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي في شتى المجالات المهمة للمجتمع.
2. إنشاء قاعدة بيانات لجميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية للدولة الليبية وتسهيل عملية الوصول اليها للباحثين.
3. عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل مستقبلية حول واقع البحث المحاسبي في ليبيا.
4. حث الباحثين المحاسبين على تغطية جميع مجالات المعرفة المحاسبية المختلفة، والتنوع أيضا في دراسة مشاكل التطبيق المحاسبي في جميع القطاعات وألا تكون مقتصرة على قطاعات معينة.
5. تشجيع الباحثين المحاسبين على إجراء البحوث الاستقرائية التي تقدم فهما أعمق لظاهرة البحث من خلال استخدام منهجية دراسة الحالة، وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات وطنية، واحتمال عدم ملائمة استخدام نماذج ونظريات تخص بيئات مختلفة عن البيئة الليبية قد تقدم فرضيات بحثية غير مناسبة للواقع الراهن للمؤسسات الليبية.
6. دراسة دوافع الباحثين المحاسبين لإجراء البحوث المحاسبية على قطاعات ومجالات معينة وأسباب التركيز عليها.
7. دراسة أسباب توجه العديد من الباحثين المحاسبين بالجامعات والمراكز العلمية بالمنطقة الشرقية بنشر أبحاثهم في المجالات المتخصصة التابعة للجامعات والمراكز العلمية في المنطقة الغربية.
8. يتطلب التحديد الدقيق لاتجاهات البحوث المحاسبية في ليبيا دراسة الخصائص الموضوعية والمنهجية لرسائل الماجستير المجازة في الجامعات الليبية، لذلك يقترح إجراء بحوث مستقبلية لاتجاهات رسائل الماجستير المحاسبية في ليبيا.

المراجع:

أ. المراجع العربية:

1. أبراش، إبراهيم. 2009. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. عمان: دار الشروق للنشر.
2. الحيزان، أسامة. 2003. دراسة تحليلية لاتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة 2 (43):307-370.
3. الخدّاش، حسام الدين. 2002. اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات المحكمة الأردنية. المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر. الشارقة. الإمارات العربية المتحدة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 168-194.
4. النحيات، محمد. 2012. اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن: دراسة تحليلية للبحوث المنشورة خلال الفترة 2000-2007. مجلة مؤتمرات للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاجتماعية 5 (27):137-178.
5. جابر، عبد الحميد جابر؛ كاظم، أحمد خيرى. 1978. مناهج البحث في التربية وعلم النفس: دار النهضة العربية.
6. حلس، سالم. 2009. دراسة تحليلية للاتجاهات الرئيسة للبحوث المحاسبية المنشورة في فلسطين خلال الفترة من 2004-2008. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية 17 (2):551-569.
7. سليمان، عبد الرحمن. 2014. مناهج البحث: المنهل.
8. عليان، ربحي، عثمان، غنيم. 2000. مناهج واساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق: دار صفاء.
9. حواس، محمود. 2017. البحث العلمي في العالم العربي التعريف، الواقع، الإنفاق، المشكلات والمعوقات، سبل التطوير. مجلة آراء حول الخليج.
10. مؤشر المعرفة العربي دبي. 2016. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. الإمارات العربية المتحدة.

ب. المراجع الاجنبية:

1. Buchheit, S., D. Collins, and A. Reitenga. 2002. A cross-discipline comparison of top-tier academic journal publication rates: 1997-1999. *Journal of Accounting Education* 20 (2):123-130. [https://doi.org/10.1016/S0748-5751\(02\)00003-9](https://doi.org/10.1016/S0748-5751(02)00003-9)
2. Burrell, G., and G. Morgan. 1979. *Sociological paradigms and organisational analysis*: Ashgate.
3. Carnegie, G. D. 2014. The present and future of accounting history. *Accounting, Auditing and Accountability Journal* 27 (8):1241-1249. <https://doi.org/10.1108/AAAJ-05-2014-1715>
4. Christie, A. A. 1987. On cross-sectional analysis in accounting research. *Journal of Accounting and Economics* 9 (3):231-258. [https://doi.org/10.1016/0165-4101\(87\)90007-3](https://doi.org/10.1016/0165-4101(87)90007-3)
5. Collis, J., and R. Hussey. 2013. *Business Research: A Practical Guide for Undergraduate and Postgraduate Students*: Palgrave Macmillan.
6. Coyne, J. G., S. L. Summers, B. Williams, and D. A. Wood. 2010. Accounting Program Research Rankings by Topical Area and Methodology. *Issues in Accounting Education* 25 (4):631-654. <https://doi.org/10.2308/iace.2010.25.4.631>
7. Ekka, R. 2014. *Research Methodology and Data Analysis in Humanities and Social Sciences*: Lulu. Com.
8. Fogarty, T. J., and A. D. Holder. 2012. Exploring Accounting Doctoral Program Decline: Variation and the Search for Antecedents. *Issues in Accounting Education* 27 (2):373-397. <https://doi.org/10.2308/iace-50127>

9. Fogarty, T. J., and G. Markarian. 2007. An Empirical Assessment of the Rise and Fall of Accounting as an Academic Discipline. *Issues in Accounting Education* 22 (2):137-161. <https://doi.org/10.2308/iace.2007.22.2.137>
10. Fowler, C. J., and T. Keeper. 2016. Twenty years of Accounting History, 1996–2015: Evidence of the changing faces of accounting history research. *Accounting History* 21 (4):389-418. <https://doi.org/10.1177/1032373216657842>
11. Gaffikin, M., *The Critique of Accounting Theory*, School of Accounting and Finance, University of Wollongong, Working Paper 25, 2006. <https://ro.uow.edu.au/accfinwp/41>
12. Hale, S., and J. Napier. 2013. *Research methods in interpreting: a practical resource*. London: Bloomsbury Publishing.
13. Heck, J. L., and R. E. Jensen. 2007. An analysis of the evolution of research contributions by The Accounting Review, 1926–2005. *Accounting Historians Journal* 34 (2):109-141. <https://doi.org/10.2308/0148-4184.34.2.109>
14. Hesford, J. W., S.-H. Lee, W. A. Van der Stede, and S. M. Young. 2006. Management Accounting: A Bibliographic Study. In *Handbooks of management accounting research*, edited by C. S. Chapman, A. G. Hopwood and M. D. Shields: Elsevier, 3-26. [https://doi.org/10.1016/S1751-3243\(06\)01001-7](https://doi.org/10.1016/S1751-3243(06)01001-7)
15. Hopwood, A. 1989. Accounting and the Pursuit of Social Interests. In *Critical Perspectives in Management Control*, edited by W. F. Chua, T. Lowe and T. Puxty. London: Palgrave Macmillan UK, 141-157. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-07658-1_8
16. Hopwood, A. G. 2007. Whither Accounting Research? *The Accounting Review* 82 (5):1365-1374. <https://doi.org/10.2308/accr.2007.82.5.1365>
17. Hoque, Z. 2006. *Methodological issues in accounting research: theories, methods and issues*: Spiramus Press Ltd.
18. Kerlinger, F. N., and H. B. Lee. 2000. *Foundations of Behavioral Research*: Harcourt College Publishers.
19. Kilani, K. A. 1988. *The evolution and status of accounting in Libya*, Doctoral dissertation, University of Hull, UK. <https://core.ac.uk/download/pdf/2731531.pdf>
20. Kutluk, F. A., E. Agyar, and A. Ersoy. 2011. An Analysis of Accounting History Publications in the Period of 2000-2009. *The Journal of Accounting and Finance* (50). http://www.journal.mufad.org.tr/index.php?option=com_content&view=article&id=481%3Aan-analysis-of-accounting-history-publications-in-the-period-of-2000-2009&catid=924%3Aasyi-50-nisan-2011&Itemid=55&lang=en
21. Laughlin, R. 2011. Accounting research, policy and practice: worlds together or worlds apart? In *bridging the gap between academic accounting research and professional practice*, edited by R. B. a. J. G. Elaine Evans. New South Wales: The Institute of Chartered Accountants in Australia, 21.
22. Lowe, T., and T. Tinker. 1989. Accounting as Social Science: Abstract Versus Concrete Sources of Accounting Change. In *Critical Perspectives in Management Control*, edited by W. F. Chua, T. Lowe and T. Puxty. London: Palgrave Macmillan UK, 47-61. https://doi.org/10.1007/978-1-349-07658-1_4
23. Lunkes, R. J., V. M. R. Feliu, and F. S. d. Rosa. 2013. Study of published articles on management accounting in Brazil and Spain. *Accounting and Finance Review* 24 (61):11-26. <http://dx.doi.org/10.1590/S1519-70772013000100003>
24. Morgan, G. 1983. Social science and accounting research: A commentary on Tomkins and Groves. *Accounting, Organizations and Society* 8 (4):385-388. [https://doi.org/10.1016/0361-3682\(83\)90051-X](https://doi.org/10.1016/0361-3682(83)90051-X)
25. Napier, C. J. 1989. Research directions in accounting history. *The British Accounting Review* 21 (3):237-254. [https://doi.org/10.1016/0890-8389\(89\)90095-4](https://doi.org/10.1016/0890-8389(89)90095-4)
26. Oler, D. K., M. J. Oler, and C. J. Skousen. 2010. Characterizing Accounting Research. *Accounting Horizons* 24 (4):635-670. <https://doi.org/10.2308/acch.2010.24.4.635>

27. Parker, L. D., J. Guthrie, and S. Linacre. 2011. The relationship between academic accounting research and professional practice. *Accounting, Auditing and Accountability Journal* 24 (1):5-14. <https://doi.org/10.1108/09513571111098036>
28. Ryan, B., R. W. Scapens, and M. Theobald. 2002. *Research Method and Methodology in Finance and Accounting*: Thomson.
29. Rayburn, J. D. 2006. ACCOUNTING EDUCATION NEWS, edited by J. D. Rayburn and T. E. Sutherland: American Accounting Association.
<http://aaahq.org/Portals/0/documents/journals/Accounting%20Education%20News/Summer2006.pdf>
30. Saunders, M. N. K., P. Lewis, and A. Thornhill. 2015. *Research Methods for Business Students*: Pearson Education Limited.
31. Scoot D. R. 1931. *The cultural significance of accounts*: H. Holt and company.
32. Stone, D. N. 2002. Researching the revolution: Prospects and possibilities for the Journal of Information Systems. *Journal of Information Systems* 16 (1):1-6.
<https://doi.org/10.2308/jis.2002.16.1.1>
33. Tomkins, C., and R. Groves. 1983. The everyday accountant and researching his reality. *Accounting, Organizations and Society* 8 (4):361-374.
[https://doi.org/10.1016/0361-3682\(83\)90049-1](https://doi.org/10.1016/0361-3682(83)90049-1)
34. Tuttle, B., and J. Dillard. 2007. Beyond Competition: Institutional Isomorphism in U.S. Accounting Research. *Accounting Horizons* 21 (4):387-409.
<https://doi.org/10.2308/acch.2007.21.4.387>
35. Unerman, J., and B. O'Dwyer. 2010. *The relevance and utility of leading accounting research*. ACCA, London.
36. Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1978. Towards a positive theory of the determination of accounting standards. *Accounting review*: 112-134.
www.jstor.org/stable/245729

ملحق

البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية
والصادرة عن مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة (1969-2018)

ت	العدد	السنة	عنوان البحث	الباحث
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة: كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي				
1	5	1969	المشاكل المحاسبية المعاصرة: تعديل القوائم المالية في فترات التضخم	مصطفى عبد الحميد
2	5	1969	خصائص المحاسبة البترولية	رؤوف مصطفى
3	7	1971	استخدام بيانات التكاليف لتحسين الكفاءة الإدارية في صناعة الغزل	حسين عامر شرف
4	8	1972	دراسة مقارنة لتطور التفكير العلمي حول فرض ثبات قيمة النقود في المحاسبة على مستوى المشروع وعلى المستوى القومي	حسين عامر شرف
5	10	1974	أثر التغير في أهداف الانظمة الموحدة للتكاليف الصناعية على المقومات الأساسية لتصميمها	حسين عامر شرف
6	10	1974	النظام الموحد أم المرونة: معضلة المحاسبة	خليفة علي ضوء
7	11	1975	استخدام العينات في المراجعة	خليفة علي ضوء
8	15	1979	مراجعة تنظيم البيانات الالكترونية	يونس حسن الشريف
9	16	1980	دراسة تطبيقية تحليلية حول الخدمات المحاسبية في ليبيا	يونس حسن الشريف
10	16	1980	اجراءات الرقابة الادارية على النفقات الاستثمارية	عبد السلام العربي
11	16	1980	إطار لنظرية المحاسبة	محمد عبد الله بيت المال
12	17	1981	العينات الاحصائية في المراجعة	عبد السلام علي العربي
13	17	1981	اتجاهات جديدة في الميزانية العامة	محمد مفتاح بيت المال
14	17	1981	دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية	يونس حسن الشريف
15	17	1981	ضرائب الدخل في ليبيا: دراسة تاريخية	محمد عبد الله بيت المال
16	17	1981	أثر اختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الانتماء بالمصارف	عبد السلام علي العربي
17	18	1982	دور المحاسبة في الاقتصاد المخطط	مختار بوزريدة
18	18	1982	المعلومات المستمدة من الاعلان عن الارباح ربع السنوية	سالم محمد بن غربية
19	20	1984	الاستعانة بالحاسبات الالكترونية في تدريس المحاسبة	سالم محمد بن غربية
20	22-23	2004-2003	تسخير المحاسبة الحديثة لخدمة غايات التنمية في البيئة الليبية	سالم اسماعيل الحصادي
21	22-23	2004-2003	العوامل المؤثرة في تحديد اتعاب عملية المراجعة	مصطفة بكار؛ أمين الدرباق
22	22-23	2004-2003	المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية	مسعود البدري
23	25	2006	العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	بشير محمد؛ عبد المولى علي
24	25	2006	استراتيجية التبرير في المراجعة	عوض الروياتي
25	25	2006	فهم محاسبة المسؤولية في المنظمات من وجهة النظر المؤسسية والبناء الاجتماعي	مصطفى فوكله؛ أونكويتلاويل أوتانا
26	26	2007	استقصاء حول ملانمة محتويات مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا	مصطفى بكار
27	27	2008	تقييم أداء المؤامرات غير القانونية	محمد الهادي بعيو
28	27	2008	دراسة تطبيقية على العوامل البنينة المؤثرة على تطور مهنة المحاسبة في ليبيا	مصطفى بكار؛ جمعة الحاسي
29	28	2009	ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية	أحمد العماري
30	28	2009	دور مبدأ الدخل الاقتصادي في المحاسبة	عبد السلام البدري
31	30-29	2011-2010	العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي: تحليلات نظرية واستنتاجات عملية	مصطفى بكار؛ جمعة الحاسي؛ عبد الوهاب محمد
32	32-31	2013-2012	مدى مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة الخطوط الليبية	بوبر شريرة؛ فاطمة الساحلي
33	34-33	2015-2014	أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الانتماء في المصارف التجارية الليبية	جمعة الحاسي؛ إيهاب المسماري
34	34-33	2015-2014	هيكل ومسؤوليات مجالس الإدارة في البنوك التجارية الليبية: رؤى من النظرية المؤسسية	علي زاقوب
مجلة البحوث الاقتصادية: مركز بحوث العلوم لاقتصادية - بنغازي				
35	1	1989	احتساب التكلفة في مشروعات انتاج البيض ولحوم الدواجن	عبد السلام كيلان
36	1	1989	معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا	سالم بن غربية؛ عبد السلام كيلان؛ أحمد بالخير
37	2	1990	توحيد وتنسيق مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة (المقومات والمشاكل)	سالم بن غربية
38	2	1990	الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية	الكيلاني عبد الكريم
39	2	1990	حصر وتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا	محمد بيت المال وآخرون
40	2	1990	بعض المتطلبات المحاسبية لعملية التخطيط الاقتصادي	أحمد منيسي

41	2	1990	أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية	محمد بيت المال
42	2	1990	أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهني والتعليم المحاسبي	سالم بن غربية
43	3	1991	دراسة تحليلية للنظام الضريبي الليبي	ميثم صاحب عجام
44	3	1991	التعليم المحاسبي والتحديات التي يواجهها	سالم بن غربية
45	4	1992	المصروفات وأوراق العمل الالكترونية	سالم بن غربية
46	7	1996	فحص انتقادي لواقع القياس المحاسبي	سالم الحصادي
47	8	1997	آفاق معاصرة لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية من منظور محاسبي	كمال النقيب
48	9	1998	حاضر ومستقبل تقارير الأداء في ليبيا	الكيلائي عبد الكريم
49	11	2000	التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا	الكيلائي عبد الكريم
50	12	2001	دراسة وتحليل موضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية والانتقادات المعاصرة لها	وريا برهان
51	13	2002	تطوير مقومات النظام المحاسبي في قطاع المقاولات الانشائية	وحيد محمود رمو
52	14	2003	السبل لزيادة الثقة في عدالة القوائم المالية المنشورة	سالم الحصادي
53	15	2004	أثر الرفع المالي في ربحية الشركات المساهمة	مدحت الطراونة
54	15	2004	المساءلة في وحدات القطاع العام في ليبيا ودور المعلومات في المساءلة	مصطفى فوكله
55	16	2005	الافصح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الاوراق المالية	مصطفى فوكله؛ توني بيري؛ جون كولن
56	16	2005	تطور بيئة العمل المحاسبي وامكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة	سالم بن غربية
57	16	2005	تقييم الاداء التسويقي من منظور محاسبي	بشير محمد درويش
58	16	2005	مشاكل التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة وفعالية استخدام الاستراتيجيات الداعمة لهما: دراسة مقارنة بين ليبيا وتايلاند	مصطفى بكار؛ راسل أليكس
59	17	2006	تقييم واقع نظام محاسبة الاموال العامة في ليبيا وامكانية تطويره	الهادي السحيري
60	18	2007	العلاقة بين مقاييس الاداء الاقتصادي والعوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية	عبدالحفيظ محمد
61	18	2007	المصارف التجارية الليبية وراس المال المعرفي وفق معايير لجنة بازل	محمود بادي؛ مصطفى فوكله؛ مصطفى فياض
62	18	2007	تصميم البحث الاجتماعي	ادريس الشريف
63	19	2008	إعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية: دراسة تجربة مصرف الصحاري	بشير محمد عاشور
64	20	2009	تطور عقود اتفاقيات انتاج النفط في ليبيا وأثارها على نشاطات الاستكشاف والتطوير (تحليلات نظرية)	مصطفى بكار؛ منى بيت المال
65	21	2012	مقومات ومعوقات استخدام أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات	أحمد فتحي الفطراس
66	21	2012	تأثير العوامل البيئية على تطور قياس الاداء	عادل افكرين
67	24	2016	أثر نظم الرقابة الداخلية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الليبية المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية	بوبكر شريعة؛ مصباح دومة
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية: كلية الاقتصاد -جامعة طرابلس				
68	15	2016	الاختلافات بين معايير المراجعة الصادرة عن (IAASB & PCAOB)	عمران عامر
69	15	2016	معوقات تطبيق نظام التكاليف الفعلية في المصارف التجارية الليبية	سمية عمار
70	15	2016	نظام التكاليف على اساس النشاط بين الخصائص والمعوقات	مصطفى عبد السلام؛ أمينة محمد
71	15	2016	مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمعايير المراجعة الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية	مصطفى لشير منيع؛ محمد فرج شقلوف
مجلة المختار للعلوم الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة عمر المختار				
72	1	2012	مدى استخدام المحاسبة الادارية الحديثة في الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز في ليبيا	أحمد فتحي الفطراس
73	1	2012	مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا-اسباب التدهن وامكانيات التطوير	محمود عمران بن سليم
74	1	2012	دور بعض المتغيرات وابعاد شدة الموقف الاخلاقي في عملية صنع القرار الاخلاقي لطلبة المحاسبة في ليبيا	أحمد العبيدي
75	2	2013	مدى امكانية تطبيق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية	طارق الشريف
76	2	2013	جودة البيانات: عوامل النجاح الحاسمة لضمانها في نظم المعلومات المحاسبية	أحمد فتحي الفطراس
77	2	2013	استخدام المقاييس المالية وغير المالية في نظام تقييم الاداء في القطاع المصرفي	جمعة الفاخري
78	3	2016	أثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الايجار على قرارات الاستثمار في ليبيا	ادريس الشريف؛ خالد الفضلي
79	3	2016	إطار مقترح لبعض العوامل المؤثرة على جودة التعليم المحاسبي	خالد رحيل؛ زينب صداقة
80	3	2016	مدى التزام قانوني الضرائب الليبي والمصري بمعايير المحاسبة الضريبية	امين الدرياق؛ سالم العمروني

شمس الدين محمد؛ عيسى الفرجاني	تقييم انتقادي لمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	2016	3	81
مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: الجامعة الاسمرية - زلن				
منصور لرباس؛ محمود المقلّة	التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب	2013	1	82
نصر صالح	العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين	2013	1	83
ميلاد اشميله؛ محمد مفتاح	مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية	2013	1	84
جمعة الفاخري	تقيم اساليب العمل الرقابي ودراسة العوامل المؤثرة في تطويرها بديوان المحاسبة الليبي	2013	2	85
عادل الشويرف؛ هادل رمضان	اسباب الفساد المالي والاداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة	2013	2	86
منى احمد؛ عبد الغني احمد	ادوات المحاسبة الادارية الواقع ومعوقات التطبيق	2013	2	87
فتحي رمضان	مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية	2013	2	88
نوري علي؛ فتحي الزويبيك؛ عادل المشاط	الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية في ليبيا	2013	2	89
محمد ابو القاسم	مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري في الشركات العامة	2013	2	90
منصور لرباش؛ ميلاد اشميله	تقييم فعالية اجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي في المحافظة على المال العام	2013	2	91
عصام السايح؛ موسى رمضان	موقف مراجع الحسابات الخارجي الليبي من مخاطر اعمال العميل	2013	2	92
محمد مفتاح	مدى تأثير التغيرات في بيئة الاعمال الحديثة في أنظمة التكاليف الحديثة	2014	3	93
صالح ميلود؛ عبد الحفيظ فرج	مدى امكانية تطبيق اجراءات رقابة الاداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا	2014	3	94
عبد الحكيم البشير	التطور التاريخي لمفهوم استقلالية المراجع الخارجي ومعناه وأهميته في المراجعة	2014	3	95
بوبكر شريعة؛ وفاء البركي	قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي	2014	4	96
عبد الحكيم البشير	الوضع القانوني والمالي للشركات العميلة محل المراجعة وأثره على استقلالية المراجع الخارجي	2014	4	97
مراد كواش؛ نجوى قمازي	حقيقة تطور المحاسبة الإدارية في ظل مستجدات بيئة الاعمال	2015	5	98
المكي معنوق؛ احمد السنوسي	مدى ضرورة توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي	2015	5	99
محمد ابو عقرب	أثر استقلالية اقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية	2015	5	100
الهادي السحيري؛ عصام الدين الساتح	دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي	2015	6	101
محمود المقلّة؛ منصور لرباش	التحديات والمشاكل التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية	2016	7	102
حسام النعاس؛ خليل عقوب	العوامل المؤثرة على الأداء الأكاديمي لطلبة المحاسبة	2016	8	103
عبد النبي قزح؛ مصطفى الحضيري	قواعد أداب سلوك مهنة المراجعة في ليبيا واليات تطبيقها	2017	9	104
عبد الغني الفطيس؛ عادل رمضان	تطبيقات محاسبة التكاليف في ليبيا	2017	9	105
فتحي رمضان	دور مجالس الإدارة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية	2017	9	106
مفتاح بوغالية؛ أحمد الهبيدي؛ منصور الفرجاني	معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	2017	10	107
أحمد الكاديكي؛ هدى البديري، ناجي الكاديكي	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية	2017	10	108
علي النعاس	درجة توافق تطبيقات المحاسبة في الشركات المغربية مع التطبيقات المحاسبية الدولية	2017	10	109
مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: كلية الاقتصاد - جامعة بني وليد				
خميس عبد السلام؛ الشارف انبيه	مدى فاعلية نظام تكاليف الأنشطة على المنتجات الصناعية	2013	2	110
عبد المنعم سالم؛ عيسى الصالحين	نظام الانتاج المحدد، الركائز ومتطلبات التطبيق	2013	2	111
خالد رحيل	دور التحليل المالي في تقييم اداء المصارف التجارية	2013	2	112
عبد الرازق محمد؛ احمد رمضان	المعلومات المالية الفترية ودورها في خدمة مستخدميها	2014	4	113

114	4	2014	واجبات ومسؤوليات المحاسب القانوني في التشريعات الليبية. الطموح وتحديات الواقع	مسعود امحمد
115	4	2014	العوامل المؤثرة على مستوى جودة خدمات المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين الليبيين	المهدي عبد العظيم
116	4	2014	واقع المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في المصارف الليبية	نور الدين عبد الله؛ حسني رمضان
مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال: جامعة مصراتة				
117	1	2014	العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	الحسين السريتي؛ عبد الرؤوف سعيد
118	1	2014	مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية	عبد الرازق المبروك؛ محمد علي
119	1	2014	دور الحوكمة في تعزيز الافصاح عن الاداء الاجتماعي بالتقارير المالية للمصارف	بوبكر شريعة؛ كريمة السعداوي
120	1	2014	تقييم مناهج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا	عادل المشاط؛ نسرین الشاوش
121	1	2014	نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على صناعة القرارات الادارية والمالية	عبد الحميد المقرئ؛ ابراهيم الفرجاني
122	1	2014	دور نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين في تطوير جودة المراجعة	عبد المنعم اجباره؛ يوسف حمدو
123	1	2014	مدى التزام ديوان المحاسبة ومراجعيه وتطبيقه لقواعد السلوك الوظيفي	نجيب سالم
124	3	2015	أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير خطر المراجعة في البيئة الليبية	علي الزواوي؛ البشير الشاوش
125	4	2016	مدى توافق تقرير مراجعي الحسابات للعاملين بديوان المحاسبة الليبي مع متطلبات معيار المراجعة 700	مصطفى ساسي؛ ابراهيم الكردي؛ عمر ابو أصبع
126	5	2017	دور نظم المعلومات المحاسبية تجاه المسؤولية البينية للمنظمات	التهامي عثمان
127	5	2017	إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل ادارة المخاطر بالمصارف التجارية في ليبيا	المكي معروق؛ حميده المحجوب
128	5	2017	مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية	علي السويح؛ سليمان النعاس
129	5	2017	مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	ابراهيم بوشيبه؛ محمد الفطيمي
130	5	2017	المحاسبة الادارية والبينية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	حسين طارق؛ ابتسام محمود
131	5	2017	انشطة المراجعة الداخلية ومساهمتها كالية رقابية في تحقيق التنمية المستدامة	حميدة المحجوب؛ حنان بوشعالة
132	5	2017	دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية	عمر المزوغي؛ مختار الطويل
133	6	2017	العلاقة بين الكفاءة المهنية واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية	احمد محمد؛ المهدي مفتاح
مجلة افاق اقتصادية: جامعة المرقب				
134	1	2015	التحديات والمشاكل التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا	محمد أبو القاسم
135	2	2015	الانترنت والبحث العلمي المحاسبي لأعضاء هيئة التدريس بالمحاسبة بالجامعات الليبية	محمد أبو القاسم؛ أحمد خليفة
136	2	2015	دراسة العلاقة بين الافصاح عن الموارد البشرية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	عبد الحميد المقرئ؛ ابراهيم الفرجاني
137	4	2016	دور المراجع الخارجي في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على مصداقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الليبية	الصادق اقتبیر؛ محمود المحجوب
138	5	2017	مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية	موسی كریبات
139	5	2017	التكامل بين مدخل بطاقة الاداء المتوازن ومدخل القياس المرجعي لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية وتطبيق حوكمة الشركات	سمیر مههل؛ عمران البکوری
140	5	2017	الربح المحاسبي والاقتصادي في منشآت الاعمال	احمد البشير
141	7	2018	أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية	سليم مجلخ؛ وليد بشيشي
142	7	2018	تطوير اداء ادارة المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل ادارة المخاطر من خلال استخدام مدخلي بطاقة الاداء المتوازن والقياس المرجعي وانعكاساته على جودة اداء المراجعة الخارجية	سمیر مههل؛ منصور الفرجاني
143	8	2018	تأثير قياس المخاطر المالية على تحسين الاداء المالي للشركات الصغيرة	احمد القرطاس
144	1	2015	تأثير ثقافة المنظمة على تبني اساليب المحاسبة الادارية داخل الشركات العاملة في ليبيا	محمد الدروقي؛ فادي العصفور؛ اسامة الجرو
مجلة البحوث المحاسبية والاقتصادية: قسم المحاسبة - جامعة بنغازي				
145	1	2016	أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى	أكرم زويي؛ خالد النخاط
146	1	2016	أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة	معتر كيلان

	بسوق الأوراق المالية الليبي			
147	مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية	2016	1	ادريس الشريف؛ غادة الفيتوري
148	الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا	2016	1	بوبكر شريعة
149	مدى التزام المراجع الخارجي الليبي بمعايير المراجعة الدولي 240 المتعلق بالاحتيا	2017	2	بو بكر شريعة؛ رحاب الغزواني
150	مدى تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	2017	2	جمعة الحاسي
151	تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر مراجعي الحسابات: دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية الليبي	2017	2	عادل أفكيرين؛ مصباح الخذري
152	Monte Carlo Simulation and Risk Analysis	2018	3	ناصر الحاسي
مجلة دراسات محاسبية: نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين				
153	العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع: دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين في ليبيا	2018	1	مصطفى ساسي؛ حسني رمضان؛ جميل محمد
154	مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداة للرقابة المالية	2018	1	محمد البغدادي
155	أهمية التدقيق الشرعي وعوائق دمجها في مناهج التعليم العالي	2018	1	سمية عمار
156	دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة	2018	1	عبد الرؤوف سعيد
157	معوقات تطبيق المحاسبة البنينة	2018	1	حسن الدراجي؛ خالد الفضلي؛ ايهاب حمزة
158	دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا	2018	1	عيسى رمضان؛ شمس الدين محمد
159	أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية	2018	1	محمد الو القاسم، سعاد عياش
160	مدى امكانية تطبيق نظام التكاليف المبنى على اساس الانشطة	2018	1	خيرية محمد؛ مبروكة المزوغي
161	أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العامة العاملة في طرابلس	2018	1	شعلة ابو القاسم؛ محمد منصور
مجلة الدراسات الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة سرت				
162	مقومات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة للتخطيط الاستراتيجي في المشروعات الليبية الصغيرة	2018	1	أكرم زوبي؛ خالد النخاط؛ يسري آدم
163	العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا	2018	1	أشرف سالم
164	خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة	2018	1	السوسى امحمد
165	دور آليات الحوكمة الضريبية في مكافحة الفساد الضريبي	2018	2	عزيزة عوض
166	دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية	2018	2	وليد البرغثي
167	العوامل المؤثرة في استخدام المراجعين الخارجيين لعمل المراجعة الداخلية	2018	2	عبد الوهاب محمد
168	أنظمة الرقابة الداخلية كأداة لمنع ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمستشفيات الليبية	2018	3	نادية الحداد؛ عزيزة عوض
169	دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	2018	3	علي عبد الله؛ هيثم علي
170	مدى التزام المراجعين الداخليين بمظاهر السلوك السلبي التي تؤثر على أدائهم وسبل معالجتها	2018	4	فتحي رمضان
171	إطار مقترح للتكامل بين نظامي قياس الأداء المتوازن والتكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت بهدف زيادة فاعلية نظام تخطيط موارد	2018	4	مفتاح محمد
مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة طرابلس				
172	الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا	2016	1	طارق علي؛ ادريس الشريف

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي

Examination of the causal relationship between Public Expenditure and inflation
in the Libyan economy

د/ حسن الدامي بدر¹

الملخص

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010) في الأجلين القصير والطويل، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام والتضخم على علاقة تكامل مشترك، وأن هناك علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم.

Abstract

This study aimed to examine the causal relationship between Public Expenditure and inflation, expressed as an index of consumer prices, in the Libyan economy during the period (1970-2010) in the short term and the long run. For this, the study used the standard methods of modern test stationary of the time series and Co integration Error Correction model and causal Granger. The study found that Public Expenditure and inflation on a common complementary relationship, and that there is a long-run causal relationship trending from Public Expenditure to inflation.

¹ محاضر بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

تقديم:

يعد التضخم مشكلة اقتصادية قديمة أصبحت في عصرنا الحالي وبصفة عامة مسلمة تتقش في أغلب اقتصاديات دول العالم، وتقيد الأدبيات حول التضخم بأنه وعلى الرغم من نجاح الاقتصاديين في تقديم تفاصيل عن أسباب هذه المشكلة و عن نتائجها، إلا أن موضوع العلاقة السببية بينها وبين الإنفاق العام كان ولازال من بين أحد أهم الموضوعات وأكثرها جدلا في الأدب الاقتصادي، فمن ناحية تبين الأدبيات بأن توسع الإنفاق العام قد يكون سببا لظهور التضخم، وفي المقابل وعلى وجه مغاير تماما نجد أن هناك اعتقاد آخر لدى العديد من الاقتصاديين بأن توسع الإنفاق العام قد يكون نتيجة لظهور التضخم وازدياد حدته في الاقتصاد، وقد عزز من هذا الجدل أيضاً النتائج المتباينة أو الغير حاسمة للدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة وتحليل هذه العلاقة في الاقتصاديات المختلفة النامية منها أو المتقدمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2010)، تتضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس للتضخم، وكذلك الإنفاق العام وفقاً لأسعار سنة 2003، وقد تم الحصول على هذه البيانات من الإحصائيات الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ديسمبر 2010، ومن نشرات اقتصادية مختلفة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد تم تناولها في جزئين جزء نظري وآخر تطبيقي، وفي الجزء النظري تم توضيح الأسلوب الوصفي التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري الخاص بموضوعها، وكذلك وصف وتحليل تطور الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي، أما في الجزء التطبيقي فقد تم البحث في العلاقة السببية بين المتغيرين من خلال توظيف اختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي الكمي مثل Co integration and Error Correction Model، وكذلك Granger Casualty test، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف بـ Stationary tests.

أولاً-الجزء النظري:**1-1 الإنفاق العام:**

يعد الإنفاق العام Public Expenditure في الوقت الحاضر أداة من أهم أدوات السياسة المالية، وتاريخياً فقد ازدادت أهمية هذه الأداة وتوسع استخدامها في العديد من دول العالم بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وظهور الفكر الكينزي مع مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، والذي بموجبه أصبح الإنفاق العام مكوناً أساسياً من مكونات الطلب الكلي، وهذا الأخير بمثابة المحدد الرئيسي للعرض الكلي في الاقتصاد.

وعموماً يقصد بالإنفاق العام تلك المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق أغراض النفع العام (وليم، 2009، ص151)، وللإنفاق العام تصنيفات عديدة وكثيرة لعل أشهرها تصنيفه إلى إنفاق استهلاكي Consumption Expenditure، وآخر استثماري Investment Expenditure، فالأول هو ذلك النوع من الإنفاق اللازم لانتظام سير المرافق العامة للدولة دون أن يترتب عليه زيادة في التكوين الرأسمالي للدولة كالأجور والمرتبات ونفقات الصيانة، أما الثاني فهو الذي يترتب عليه زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفير أسباب التنمية، أي أنه يتعلق بتنمية قدرات الأجهزة العامة على أداء الخدمات التي تقدمها، مثل ما ينفق لبناء الموانئ والطرق والسدود ومحطات الطاقة وكذلك المشروعات الصناعية ونظيرتها الزراعية (حشيش، ب.ت، ص71).

1-2 التضخم:

يعتبر التضخم (Inflation) في نظر جمهور الاقتصاديين مشكلة اقتصادية يعد الارتفاع المتواصل والمحسوس للمستوى العام للأسعار عبر الزمن مؤشراً على وجودها في الاقتصاد (مسعود و الأصفر، 2014، ص38)، ويمكن التعبير عن حدثها بصورة كمية بعدة طرق لعل أبرزها الأرقام القياسية والتي أشهرها وأكثرها استخداماً الرقم القياسي لأسعار المستهلك (The Consumer Price Index) (خليل، 1994، ص68)، هذا وقد تناول الاقتصاديون أسباباً متعددة ومختلفة للتضخم، حيث يرى البعض بأن أحد أسباب التضخم يتمثل في التوسع في الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات النمو في العرض الكلي، والبعض الآخر يرى بأن التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية بحتة تنجم عن زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج (Olu and Idih) p23, 2015، كما أن هناك من يضيف سببين آخرين للتضخم كليهما يمثلان نوعاً من ممارسة القوة في الأسواق من قبل بعض المجموعات، يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنسوبيها، بينما يتمثل السبب الثاني في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها، ويسمى النوع الأول بتضخم الأجور، بينما يسمى النوع الثاني بتضخم الأرباح، وفي إطار المؤثرات الخارجية يشير آخرون لنوع آخر من التضخم وهو التضخم المستورد وهو ذلك النوع الذي ينتج عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج وهو يظهر بشكل كبير وواضح في الاقتصاديات صغيرة الحجم المفتوحة على العالم الخارجي (مهران، 2007، ص4).

1-3 العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي Macroeconomic Modeling إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والتضخم، كما تشير أيضاً إلى أنه و الرغم من الاهتمام الذي حظيت به هذه العلاقة من قبل مفكري الاقتصاد الكلي وخبرائه فإن النقاش والجدل حولها لازال قائماً ولم يحسم بعد، فمن ناحية يرى البعض بأن توسع الإنفاق العام قد يكون سبباً لظهور التضخم وإن حدة هذا الأخير تتحدد على ضوء وضعية الاقتصاد، وحالته، فضلاً عن كيفية تخصيص هذا الإنفاق وتوجيهه، وكذلك طريقة تمويله، فإذا كان الاقتصاد يعمل مثلاً دون مستوى التوظيف الكامل أو أتصف جهازه الإنتاجي بالمرونة، فإن أثر توسع الإنفاق العام سيكون أما محدوداً أو ضعيفاً على المستوى العام للأسعار، ذلك لأن الزيادة الإضافية في الطلب الكلي على السلع والخدمات سيقللها وبسبب التوسع في الاستخدام للموارد الاقتصادية العاطلة زيادة في العرض الكلي، بينما في ظل بلوغ الاقتصاد مستوى التوظيف الكامل أو أتصف جهازه الإنتاجي بالجمود فيؤدي توسع الإنفاق العام إلى حدوث زيادة إضافية في الطلب الكلي على السلع والخدمات لن يقابلها أي زيادة في العرض الكلي ومن ثم يحدث الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتظهر بوادر التضخم وتزداد حدته كلما استمر التوسع في الإنفاق العام، كما أن أثر توسع الإنفاق العام سيكون كبيراً على المستوى العام للأسعار خلال فترات الرواج الاقتصادي، بينما يكون هذا الارتفاع ضعيفاً خلال فترات الركود الاقتصادي، و لربما ينخفض المستوى العام للأسعار إذا ما تم تركيز الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستثمار، كما أنه لمن المتوقع في ظل جمود الجهاز الإنتاجي أن يرتفع المستوى العام للأسعار وتزداد حدة التضخم إذا ما تم تركيز الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستهلاك. (مندور، 2003، ص294) (كاظم، 2005، ص249) (الحاج، 1999، ص145).

كذلك تبين فرضية الحد الحرج The critical-limit hypothesis التي قدمها Collin Clerk بأن توسع الإنفاق العام سيؤدي إلى ظهور بوادر التضخم إذا تجاوزت حصيللة الضرائب (25%) من الدخل القومي الاجمالي، ذلك لأن هذا من شأنه أن يشبط المنتجين ويقلل من حوافزهم نحو الاستثمار والانتاج ومن ثم تتدنى الانتاجية ويتراجع الإنتاج وينخفض بالتالي العرض الكلي وحتى لو ظلت الميزانية متوازنة فإن زيادة الانفاق العام

ستشكل طلباً متزايداً و من ثم ينشأ التضخم بسبب التكيف غير الملائم بين الطلب والعرض الكليين (Lednyi, 2016, p.9)، غير أن هناك من يرى بأن تجربة العقود الأخيرة قد بينت بأن Clerk قد أعطى تركيزاً لا مبرر له على الحد الحرج، ذلك لأن دولا عديدة قد عبرت هذا الحد دون أن تواجه ضغوطاً تضخمية (Magazzino, 2011, p.3)، كما أن العديد من الدول ولاسيما النامية منها التي تتصف نظمها الضريبية بالجمود والتخلف قد واجهت ضغوطاً تضخمية حادة ولم تعبر هذا الحد.

أما عن التوسع في الإنفاق العام الممول بأصدار نقدي، فإن تأثيره على المستوى العام للأسعار وبحسب البعض يتوقف على التمييز بين ثلاثة احتمالات الأولى: الكتلة النقدية التي تم إصدارها تجد مقابلاً لها في استجابة سريعة للجهاز الانتاجي في زيادة الانتاج ومن ثم يكون الأثر معدوماً على المستوى العام للأسعار، الثاني: الكتلة النقدية التي تم إصدارها يتم اكتنازها أو ادخارها و من ثم لا تحدث أثار تضخمية، لكن يبقى هذا السلوك مؤقت فيحتمل ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يسبب صدمة تضخمية يرتفع على أثرها المستوى العام للأسعار (الحواس، 2014، ص11)، الثالث: الكتلة النقدية التي تم إصدارها لن تقابله استجابة سريعة للجهاز الانتاجي في زيادة الانتاج وهذا سيؤدي إلى عدم مواكبة المعروض السلعي مع المعروض النقدي ومن ثم يرتفع المستوى العام للأسعار ويحدث التضخم (طارق والأمين، 2011، ص17).

وفي ذات الإطار وعلى وجه مغاير تماماً نجد أن هناك اعتقاد آخر لدى العديد من الاقتصاديين بأن توسع الإنفاق العام قد يكون نتيجة لظهور التضخم وازدياد حدته في الاقتصاد، ذلك لكون أن أحد أبرز الآثار السلبية المصاحبة لارتفاع المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما هو هبوط وتدهور القوة الشرائية لعمليتها، وذلك بحكم العلاقة العكسية بينهم، حيث القوة الشرائية لوحدة النقد تساوي وحدة النقد مضروبة في مقلوب المستوى العام للأسعار، وعليه فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يؤدي إلى أن تدفع الدولة عدداً من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل الحصول على ذات المقدار من المستلزمات السلعية و الخدماتية التي كانت تشتريها في السابق لتأدية وظائفها التقليدية (خشبة، 1998، ص108)، كما أنه مع اشتداد حدة التضخم كثيراً ما تلجأ الدولة إلى تقرير علاوة غلاء المعيشة لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضاً مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات العامة (الحاج، 2007، ص8)، مع ملاحظة أن ارتفاع المستوى العام للأسعار قد لا يؤدي إلى زيادة جميع أنواع الإنفاق العام بل إلى ارتفاع ذلك الجزء المخصص منه لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، أما ذلك الجزء المخصص لخدمة الدين العام فإنه يتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة عكسية، أي أن الدولة تستفيد على حساب مصلحة الدائنين لأنها ستدفع الفوائد و أصل الدين بنقود تدهورت قيمتها (بركات، 1984، ص231).

4-1 الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التجريبية التي استهدفت البحث في العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم سوء في الدول المتقدمة أو النامية، إلا أن نتائجها جاءت مختلفة ومتباينة ولم تثبت بشكل قاطع بأن هناك اتجاهاً محدداً للعلاقة السببية بين المتغيرين، وفيما يلي عرضاً مختصراً لعدد من هذه الدراسات.

4-1-1 دراسة (كاظم، 2005) التي سعت للبحث في اتجاه وسلوك العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-1996) ومن خلال توظيف أسلوب التحليل الوصفي المعزز بالقياس الاقتصادي، كشفت نتائج الدراسة بأن أثر الإنفاق العام قد انصب على المستوى العام للأسعار، حيث أدت

الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة عرض النقود وبسبب محدودية حجم الانتاج لضعف مرونة الطاقة الانتاجية، فقد اتسعت الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، ولغياب الدور الفاعل للتجارة الخارجية كعامل مهم من عوامل غلق تلك الفجوة بسبب الحصار أتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

1-4-2 وفي دراسة أخرى (Chineda B. Ezirim et . al.2008) استهدفت البحث في العلاقة السببية بين نمو الإنفاق العام و التضخم في الاقتصاد الأمريكي بمكانته الرائدة بين مجموعة الاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة (1970-2002)، ومقارنة النتائج، بنتائج دراسة (Ezirimamd and Muoghalu, 2006) التي أجريت على أحد الاقتصاديات الأقل نمواً وهو الاقتصاد النيجيري، والتي أظهرت نتائجها أن التضخم يعد أبرز وأهم العوامل المفسرة للتغيرات في الإنفاق العام في البلدان الأقل نمواً، وقد استخدمت الدراسة نموذج انحدار ذاتي ثنائي الاتجاه يصف العلاقة بين المتغيرين، ومن خلال توظيف اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السببية ليست في إتجاه واحد فقط كما أظهرت نتائج الدراسة محل المقارنة، بل هي ثنائية الاتجاه سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث يؤثر التضخم بشكل كبير على قرارات الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن نمو الإنفاق العام يؤدي إلى تقادم الضغوط التضخمية أيضاً.

1-4-3 أما دراسة (Cosimo Magazzino 2011) التي وظفت اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، للبحث في العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في دول البحر المتوسط للفترة (1970-2009)، فقد كشفت نتائجها بأنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين الا في البرتغال فقط، أما اختبار السببية لجرانجر فقد أسفرت نتائجه بأنه لا يوجد دليل واضح في الأجل القصير على أن التضخم يعد سببا لنمو الإنفاق العام الا في فرنسا فقط، حيث كانت السببية تجري من الإنفاق العام إلى التضخم في قبرص ومالطا وأسبانيا، وتجرى في الاتجاهين في إيطاليا.

1-4-4 وفي دراسة أخرى (Tai Dang Nguyen, 2014) حول أثر الإنفاق العام على التضخم في ثلاثة دول آسيوية ناشئة هي الهند و أندونيسيا و فيتنام غطت الفترة (1970-2010)، تبين من خلال توظيف اختبار التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ، بأن الإنفاق العام يسبب التضخم في الأجل الطويل في البلدان الثلاثة جميعاً، أما نتائج الأجل القصير فقد جاءت متضاربة حيث اتجهت السببية من الإنفاق العام إلى التضخم في أندونيسيا و الهند، أما في فيتنام فقد اتجهت من التضخم إلى الإنفاق العام.

1-4-5 أما دراسة (الشامي، 2014) التي أجريت على الاقتصاد الليبي وغطت الفترة (1990-2009)، وتم خلالها توظيف اختبار جرانجر للسببية، فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية تسري في اتجاه واحد من الإنفاق العام إلى التضخم، حيث استنتجت الدراسة أن التوسع في حجم الإنفاق العام يؤدي إلى توسع العرض النقدي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم حدوث التضخم.

1-4-6 وفي نفس الإطار فإن دراسة (بالكور، 2016) حول العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائر للفترة (1970-2015)، التي وظفت فيها أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة كأختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ و اختبار سببية جرانجر، قد أشارت نتائجها بأن الإنفاق الحكومي على علاقة تكامل مشترك بالتضخم، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم.

1-4-7 أما دراسة (Ogbonna, 2014) التي أجريت على الاقتصاد النيجيري و غطت الفترة (1981-2013) وأستهدفت قياس العلاقة بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحجم الحكومة مقاساً بنسبة كل من (النفقات الادارية، النفقات الاقتصادية، النفقات الاجتماعية) إلى الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بأستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار Wald للسببية، فقد كشفت نتائجها عن عدم وجود أى علاقة سببية فى الأجلين القصير و الطويل بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحجم الحكومة خلال الفترة قيد الدراسة.

1-4-8 وفى الاقتصاد النيجيري أبضا ومن خلال استخدام اختبار جذر الوحدة لديكى فولر، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية، أهتمت دراسة (Torbira Maria TorkaK, 2015) ببحث العلاقة السببية بين التضخم و الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى خلال الفترة (1981-2012)، وقد كشفت نتائج الدراسة بأنه وعلى الرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيراتها، فإنه لا توجد أيضا أى علاقة سببية ذات دلالة أحصائية بين التضخم و الإنفاق العام بشقيه خلال الفترة قيد الدراسة.

1-5 تطور الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي:

من خلال تفحص الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي الذي يوضح التطورات التي طرأت على معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والمعدل السنوي التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يغطي فقط مدينة طرابلس ويعبر عن حركة التغير في مستوى أسعار ثمانية مجموعات سلعية وخدمية لإنفاق المستهلك في الاقتصاد الليبي تبين وبشكل عام.

أن الإنفاق العام قد مر بأربعة مراحل مميزة، المرحلة الأولى تغطي الفترة (1970-1981) وخلالها كانت معظم معدلات نموه السنوية موجبة، وأنه قد أزداد من (2485.4) مليون د.ل إلى (17497.4) مليون د.ل محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+19.4%)، كما تبين أيضاً من خلال تحليل تطور المعدل السنوي للتضخم خلال نفس الفترة بأنه قد ارتقاعه من (-3.0%) سنة 1971 إلى (35.8%) سنة 1978، وعلى الرغم من تراجعته إلى (9.7%) سنة 1981، إلا أنه قد حقق زيادة خلال سنوات هذه الفترة قدرت بنحو (+12.7%).

أما خلال المرحلة الثانية والتي تغطي الفترة (1982-1987)، فقد تبين بأن معدلات النمو السنوية للإنفاق العام كانت سالبة، وأنه قد انخفض من (14182.9) مليون د.ل سنة 1982 إلى (4714.1) مليون د.ل سنة 1987 محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (-17.0%)، كما تبين أيضاً بأنه وعلى الرغم من استمرار ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذه الفترة، إلا انه قد أخذ في التراجع بعد ذلك ليصل إلى (9.0%) سنة 1985 ثم إلى (4.3%) سنة 1987، بعد أن كان (12.5%) سنة 1983 محققاً بذلك انخفاضاً قدر بنحو (-5.5%).

وخلال المرحلة الثالثة والتي تغطي الفترة (1988-1999) فقد أخذت معدلات النمو السنوية للإنفاق العام في التقلب غير أن هذه التقلبات كانت ذات نزعة نحو الانخفاض، حيث انخفض الإنفاق العام من (5611.7) مليون د.ل سنة 1988 إلى (3403.5) مليون د.ل سنة 1999 محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (-4.0%)، كما تبين أيضاً تقلب معدل التضخم خلال سنوات هذه الفترة، غير أنه ورغم تقلبه هذا فإنه قد انخفض من (3.1%) سنة 1988 إلى (1.5%) سنة 1999 مرور بنحو (13.8%) سنة 1994، محققاً بذلك انخفاضاً قدر بنحو (-1.6%).

أما عن المرحلة الرابعة والتي تغطي الفترة (2000-2010) فقد كانت معظم معدلات النمو السنوية للإنفاق العام موجبة، و أنه قد ازداد من (4457.9) مليون د.ل سنة 2000 إلى (44246.3) مليون د.ل سنة 2010، محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+25.7%)، كما تبين أيضاً بأنه وعلى الرغم من انكماش معدل التضخم خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، إلا أنه قد عاد وارتفع ليصل إلى (2.5%) سنة 2010، وذلك بعد أن كان (-2.9%) سنة 2000، مروراً بنحو (10.4%) سنة 2008، محققاً بذلك زيادة خلال سنوات هذه الفترة قدرت بنحو (+5.4%).

ولمجملة فترة الدراسة فقد تبين بأن الإنفاق العام قد ازداد بمعدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+7.0%)، كما تبين أيضاً بأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ازداد بمعدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+6.0%).

ثانياً-الجزء التطبيقي:

يظهر تحليلنا الوصفي السابق لتطور الإنفاق العام ومعدل التضخم بأنهما قد سلكا وبشكل عام سلوكاً متشابهاً، الأمر الذي يوحي بوجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، غير أنه بالنسبة للدراسات الاقتصادية فإن استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والركون إلى استنتاجاته لا يكفي وحده للتسليم بوجود هذه العلاقة وبأنها صحيحة وليست مضللة، إذ كثيراً ما يلجأ الباحث في العلاقات الاقتصادية إلى تدعيم ما توصل إليه من استنتاجات من خلال الاستعانة بأساليب البحث العلمي المتطورة والأكثر حداثة، كما هو الحال بالنسبة للأسلوب القياسي الكمي، ذلك لأن هذا من شأنه أن يستبعد أخطاء التقدير الشخصي للباحث إن وجدت، ومن ثم قياس العلاقة الحقيقية وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، كما أنه يسهل أيضاً من عملية قراءة العلاقات بين المتغيرات في شكل رقمي مختصر وواضح خالي من التعقيدات، وهذا ما سنقوم به في هذا الجزء من الدراسة.

1-2 الاختبارات والأساليب القياسية المستخدمة:

لأجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم في هذا الجزء توظيف بعض أساليب واختبارات الاقتصاد القياسي الكمي وتحديدًا، Co integration and Error Correction Mode، وكذلك Granger Casualty test، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف بـ Stationary tests للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الاختبارات وتلك الأساليب، وكذلك عرضاً لنتائج تطبيقها على المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

2-2 اختبارات الاستقرار:

تستخدم هذه الاختبارات عادة للتحقق من استقرار Stationary السلاسل الزمنية لمتغيرات أي دراسة وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious regressions، هذا ويقال عن سلسلة زمنية لمتغير ما بأنها مستقرة إذا كانت تتمتع بخاصية ثبات متوسط القيم عبر الزمن، وكذلك خاصية ثبات التباين عبر الزمن (عباس، 2016، ص5)، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإنه بالإمكان تحويلها إلى سلسلة مستقرة من خلال حساب الفرق الأول أو الثاني، وهكذا يقال عن سلسلة زمنية لمتغير ما بأنها مستقرة أو متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت تحتاج لحساب الفرق (d) مرة لتكون في حالة استقرار (عبد الزهرة، وشومان، 2013، ص178).

وبغية اختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحد Unit root tests، ومن أهمها وأكثرها استخداماً في الدراسات المعاصرة Dickey - Fuller test و (PP) Phillip - Perron test، هذا ويستخدم في إجراء اختبار (ADF) ثلاثة صيغ - صيغة بالثابت Intercept - صيغة بالاتجاه و الثابت Trend and intercept - صيغة بدون Dickey and None (Fuller, 1981)، وذلك كما هي واردة أدناه على التوالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sigma T + e_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

حيث: (Δ) تشير إلى الفرق الأول، (t) الزمن (j) رقم الفجوة الزمنية، (p) عدد الفجوات المتباطئة أو طول الفترة ($\alpha_0, \lambda, \sigma, \beta_j$) معالم النماذج، e_t متغير الخطأ العشوائي.

أما بالنسبة لاختبار (PP) فإنه يعتمد أيضاً على تقدير الصيغ الثلاثة السابقة، إلا أنه يختلف عن اختبار (ADF) من حيث أن هذا الأخير قائم على فرضية مؤداها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process)، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية انحدار ذاتي متكاملة لمتوسط متحرك (Autoregressive Integrated moving average)، ولذا فإن اختبار (PP) له قدرة اختباريه أفضل وهو أدق من اختبار (ADF) (العبدلي، 2007، ص20)، وتتمثل خطوات اختبارات الاستقرار في الاتي (عبد القادر، 2005، ص658):

- تقدير أي من الصيغ أعلاه للمتغيرين ومن ثم حساب ما يعرف بقيمة (t) المحسوبة Calculated t-ratio.
- تحديد ما يعرف بقيمة (t) الجدولية من جداول معدة خصيصاً لهذا الغرض يوجد بها ما يسمى بقيمة (t) الحرجة (Critical values) عند حجم عينة معين (n) ومستويات معنوية مختلفة (1%، 5%، 10%).
- اختبار فرض العدم (H_0) القائل بوجود جذر الوحدة، وهو يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الاختبار غير مستقرة، ضد الفرض البديل (H_1) القائل بعدم وجود جذر الوحدة، وأن السلسلة الزمنية للمتغير محل الاختبار مستقرة.
- إذا كانت قيمة إحصائية (t) المحسوبة أقل من نظيرتها الجدولية نقبل فرض العدم وبالتالي نرفض الفرض البديل والعكس صحيح، مع ملاحظة أن نراعي هنا بأننا نقارن بين القيم المطلقة المحسوبة والجدولية بغض النظر عن الإشارة (عبد الزهرة وشومان، 2013، ص183).

ونتائج اختبار (PP) بالنسبة لرقم القياسي لأسعار المستهلك (Y) و الإنفاق العام (X) باستخدام الصيغة الأولى جاءت كما هي واردة بالجدولين رقم (1) و (2) على التوالي، حيث يتضح بأن المتغيرين (Y) و (X) غير مستقران في المستوى، ولكن يستقران عند حساب الفرق الأول، أي أن السلسلتان (Y) و (X) متكاملتان من الدرجة الأولى (1)، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة بالنسبة للمتغير (Y) تساوي (5.51905) وبالنسبة للمتغير (X) تساوي (4.21717)، وهما أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.93898) عند مستوى معنوية يساوي (5%)، وما يعزز من هذه النتيجة أيضاً قيم الاحتمال الحرج (prop) للفرق الأول للمتغيرين حيث جاءت أقل من (5.0%).

جدول رقم (1) نتائج اختبار الاستقرار للرقم القياسي لأسعار المستهلك عند المستوى (LY) وعند الفرق الأول D(IY)

Null Hypothesis:(LY) has a unit root		
Adj-Stst		Prop
Phillips-Perron test statistic	-1.52695	0.5099
Test critical values %1 level	-3.60559	
%5 level	-2.93694	
10% level	-2.60685	
Null Hypothesis:D(LY) has a unit root		
Adj-Stst		Prop
Phillips-Perron test statistic	-5.51905	0.0000
Test critical values %1 level	-3.61045	
%5 level	-3.93898	
10% level	-2.60793	

جدول رقم (2) نتائج اختبار الاستقرار للإنفاق العام عند المستوى (LX) وعند الفرق الأول D(LX)

Null Hypothesis:(LX) has a unit root		
Adj-Stst		Prop
Phillips-Perron test statistic	-1.18107	0.6732
Test critical values	%1 level	
	%5 level	
	10% level	
Null Hypothesis:D(LX) has a unit root		
Adj-Stst		Prop
Phillips-Perron test statistic	-4.21717	0.0020
Test critical values	%1 level	
	%5 level	
	10% level	

3-2 اختبارات التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة (عبدالقادر، 2005، ص 670)، وبكلمات أخر فإن التكامل المشترك هو أسلوب لمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية، فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر في حالة عدم استقرار وكان بالإمكان توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، فإن هذه السلاسل الزمنية تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وإنها لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها، ويعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود علاقة توازنه بينها في الأجل الطويل (العبدلي، 2007، ص 20)، أي أنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهم في هذه الحالة مضللة أو زائفة.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك Johansen Juselius test، وهو يهدف إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ووفقاً للأسلوب الذي اقترحه Johansen - Juselius يوجد اختبارين بالإمكان استخدام أحدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، الأول هو اختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen value test، أما الثاني فهو اختبار الأثر The trace test (Johansen and Juselius, 1990, p177)، حيث يختبر الأول فرض عدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r)، مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية.

$$\lambda_{\max(r, r+1)} = -TL_n(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

أما الثاني فهو كسابقة مع اختلاف أن الفرض البديل قائم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي يساوي (q)، مقابل فرض عدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (q=r) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\lambda_{\text{trace}(r)} = -T \sum_{i=r+1}^p L_n(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث: ($\hat{\lambda}$) القيمة الذاتية، (i) رقم مصفوفة التباين - التباين المشترك - التي تسمح بحساب القيم الذاتية، (ρ) عدد المتغيرات، (T) عدد المشاهدات، (r) رتبة المصفوفة.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم مقارنة ما يعرف بالقيمة الحرجة (Critical Value) بالقيمة الإحصائية لاختبار الإمكانية العظمى واختبار الأثر، فإذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) للاختبارين أقل من القيمة الحرجة، نقبل فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك،، ويعني ذلك أن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى مثاراً للشك والتساؤل، أما إذا تجاوزت القيمة الإحصائية للاختبارين (المحسوبة) للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) أو (10%) نقبل الفرض البديل بأن هناك متجه أو أكثر للتكامل المشترك، ويعني ذلك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل (العبدلي، 2007، ص24).

هذا وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق Johansen and Juselius test، يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي قدماً لإجراء اختبارات السببية، ذلك لأن هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء أقل من الفترة المناسبة فسيؤدي ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدي ذلك إلى أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة (الغالبى، 2012، ص43).

ولتحديد فترة الإبطاء بالإمكان توظيف اختبارات مثل Hannan-Quinn information criterion (HQ) Schwarz information criterion (SC) Akaike information criterion (AIC) (Helmut, 2004, p 111)، وقد أفادت نتائج هذه الاختبارات بأن فترة الإبطاء المناسبة تساوي (1).

ويقدم جدول رقم (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك، ومنه يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك، حيث كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار الإمكانية العظمى تساوي (19.7664) وهي أكبر من نظيرتها الحرجة (11.22480) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال حرج يساوي (0.0013) وهو أقل من (5%)، كما أن القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار الأثر تساوي (20.76614) وهي أكبر من القيمة الحرجة (12.32090) عند نفس مستوى المعنوية، وباحتمال حرج يساوي (0.0016) وهو أيضاً أقل من (5%)، وعليه نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام (X) والتضخم (Y) في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية (5%)، وهذه النتيجة تؤكد على

أن العلاقة التي أوحى بوجودها تحليلنا الوصفي بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة كانت صحيحة ولم تكن زائفة أو مضللة.

جدول رقم (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك

Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prop
None*	0.39759	19.7664	11.22480	0.0013
At most 1	0.02514	0.993069	4.129906	0.3701
Unrestricted co integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	prop
None*	0.39759	20.76614	12.32090	0.0016
At most 1	0.02514	0.993069	4.129906	0.3701

4-2 اختبارات السببية:

تعد اختبارات السببية منهجا تجريبيا يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وتعد مساهمة (Granger 1969) الأبرز بين الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقا لـ Granger إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور متغيرين اقتصاديين (X) و (Y) عبر الزمن (t) فإنه يقال بأن التغير في المتغير (X) يسبب التغير في المتغير (Y) إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية للمتغير (Y) بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة للمتغير (X) أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في المتغير (X) يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في المتغير (Y) الأمر الذي يعنى بأن إضافة قيم المتغير (X) الحالية والسابقة كمتغيرات تفسيرية إلى نموذج انحدار يحوى قيم المتغير (Y) السابقة يزيد من القوة التفسيرية للنموذج (خزعل، 2011، ص271).

ولاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل القصير فإنه بالإمكان توظيف Granger Casualty test، وتتمثل خطوات هذا الاختبار في الاتي (عريش وآخرون، 2011، ص82؛ علاوى وراهي، 2013، ص226).

- تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) ثنائي الاتجاه يصف سلوك المتغيرين (X) و (Y) كما يلي.

$$DX_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \beta_i DX_{t-1} + \sum_{i=1}^P \phi_i DY_{t-1} + \mu_{1t} \dots \dots (1)$$

$$DY_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^P \varpi_i DY_{t-1} + \sum_{i=1}^P \theta_i DX_{t-1} + \mu_{2t} \dots \dots (2)$$

حيث: μ_{1t} μ_{2t} تمثلان بواقي النموذجين.

- تقدير ما يعرف بالصيغة المقيدة.

$$DX_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \beta_i DX_{t-1} + \varepsilon_{1t}.$$

والتي تقتض أن يكون $\sum_{i=1}^P \emptyset = 0$ في المعادلة رقم (1) بمعنى أن المتغير (X) لا يسبب المتغير (Y) ومن ثم نحصل على ما يعرف بمجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من الصيغة المقيدة. $\sum \varepsilon^2_{1t}$

- تقدير ما يعرف بالصيغة غير المقيدة الممثلة بالمعادلة (1) ومن ثم الحصول على ما يعرف بمجموع مربعات البواقي المقدرة. $\sum \mu^2_{1t}$
- اختبار فرض العدم $H_0 = \sum_{i=1}^P \emptyset_i = 0$ ولأجل ذلك يجب حساب ما يعرف بقيمة إحصائية فيشر (Fc) بحسب صيغتها التالية.

$$F_c = \frac{\sum \varepsilon^2_{1t} - \sum \mu^2_{1t/p}}{\sum \mu^2_{1t/\eta-k}}$$

حيث: (n) حجم العينة، (k) عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، (n-k) درجات الحرية للصيغة غير المقيدة، (p) فترة الإبطاء.

- تحديد قيمة (Ft) الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، ودرجات حرية (p) للبسط، و (n-k) للمقام، فإذا كانت (Ft < Fc) نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن المتغير (X) يسبب المتغير (Y)، أو بمعنى آخر يوجد تأثير معنوي للمتغير (X) على المتغير (Y) والعكس صحيح (سلامي و شيخي، 2013، ص128) وهكذا نكرر نفس الخطوات بالنسبة للمعادلة رقم (2) واختبار فرض العدم $H_0 = \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$

ولاختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل بين المتغيرين فإنه بالإمكان توظيف Error Correction Model المشتق من علاقة التكامل المشترك بينهم في الأجل الطويل، وذلك من خلال تقدير المعادلتين (1) و(2) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) بعد تعديلها بإدخال حد تصحيح الخطأ كمتغير تفسيري على النحو التالي (الغالبى، 2012، ص49):

$$DX_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \beta_i DX_{t-1} + \sum_{i=1}^P \emptyset_i DY_{t-1} + \emptyset_1 EMC_{t-1} + \mu_{1t} \dots (3)$$

$$DY_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^P \varpi_i DY_{t-1} + \sum_{i=1}^P \theta_i DX_{t-1} + \emptyset_2 EMC_{t-1} + \mu_{2t} \dots (4)$$

حيث (EMC) حد تصحيح الخطأ وهو يمثل بواقي معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، وهو يعد بمثابة قناة إضافية يمكن من خلالها الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل بين المتغيرات المتكاملة تكاملاً مشتركاً، ويتم ذلك من خلال رصد المعلمتين المقدرتين لحد تصحيح الخطأ، بحيث أنه إذا ما جاءت المعلمتين المقدرتين لهذا الحد (1, ∞2, ∞1) سالبتين ومعنويتين وفقاً لاختبار (t)، دل ذلك على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين (X) و (Y) في الأجل الطويل، أما إذا جاءت المعلمة المقدرة لهذا الحد في المعادلة (3) سالبة ومعنوية، فإن ذلك يشير إلى أن المتغير (X) يقود المتغير (Y) نحو التوازن في الأجل الطويل والعكس صحيح، و يقدم الجدول رقم (4) نتائج اختبارات العلاقة السببية بين الإنفاق العام (X) والتضخم (Y) في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ومنه يتضح.

أنه وبحسب اختبار سببية جرانجر فإن التغيرات في الإنفاق العام (X) لا تساعد في تفسير التغيرات في التضخم (Y)، فقد بلغت قيمة (Fc) المحسوبة (0.62230) وهى أقل من قيمة (Ft) الجدولية والتي تساوى (3.2317)، ويعزز من هذه النتيجة أيضاً قيمة الاحتمال الحرج لإحصائية فيشر (Prop) وهى أكبر من (5%)

وتساوى (0.44270)، كما أن التغيرات في التضخم (Y) لا تساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق العام (X)، فقد بلغت قيمة (Fc) المحسوبة (0.00102) وهى أقل من قيمة (Ft) الجدولية، ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج لإحصائية فيشر (Prop) وهى أكبر من (5%) وتساوى (0.9747)، الأمر الذي يعنى قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل، وأنه لا توجد علاقة سببية (أحادية أو ثنائية) بين الإنفاق العام (X) و التضخم (Y) خلال الأجل القصير.

جدول رقم (4) نتائج اختبارات العلاقة السببية

Granger Casualty test			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prop
DX does not Granger cause DY	40	0.60223	0.4427
DY does not Granger cause DX		0.00102	0.9747
Error Correction Model			
Null Hypothesis:	EMC	t-Statistic	Prop
DX does not Granger cause DY	-0.036657	-2.27538	0.0291
DY does not Granger cause DX	0.032488	0.64565	0.5227

إنه وبحسب نموذج تصحيح الخطأ فإن التغيرات في الإنفاق العام (X) تساعد في تفسير التغيرات في التضخم (Y)، حيث جاءت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة (-0.036657) ومعنوية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة المطلقة (2.27538)، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية (1.684)، ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج (Prop) وهى أقل من (5%) وتساوى (0.0291)، أما التغيرات في التضخم (Y) فلا تساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق العام (X)، حيث جاءت معلمة حد تصحيح الخطأ موجبة (0.032488) وغير معنوية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.64563) وهى أقل نظيرتها الجدولية، وباحتمال حرج يساوى (0.5227) وهو أكبر من (5%)، الأمر الذي يعنى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام (X) باتجاه التضخم (Y) خلال الأجل الطويل، أما عن طبيعة هذه العلاقة فبالإمكان تحديدها من خلال معادلة متجه التكامل المشترك المقدرة أدناه.

$$LY = 6.242313 + 0.246999 LX$$

ومن المعادلة يتضح بأن العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم هي علاقة طردية، وأن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (24%) خلال الأجل الطويل.

وتبدو هذه النتيجة مقبولة في الاقتصاد الليبي إذا ما علمنا بأن الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصاديات النامية يتصف بضالة مرونة جهازه الإنتاجي ولاسيما في القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية التي تمثل مصادر العرض المحلي، كما أن إنفاقه العام قد غلب على هيكله الطابع الاستهلاكي خلال معظم سنوات الدراسة، باستثناء بعض السنوات كما هو الحال بالنسبة لسنوات الفترة (2001-2008)، حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الإنفاق العام نحو (63%).

وإذا ما علمنا أيضا بأن إصدار النقد في الاقتصاد الليبي يستند في الأساس على الإيرادات النفطية، ولقد كان لتطور هذه الإيرادات دورا مهما في تطور عرض النقود، حيث أدت إلى تراكم الموجودات الأجنبية، وبالتالي زيادة الإنفاق العام على المشاريع والخدمات والأجور والمرتبات وغيرها، والذي أدى بدوره إلى توسعا نقديا لم يكن ينمو بموازاة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي نجم عنه أن كان معامل الضغط التضخمي (الاستقرار النقدي) موجبا خلال معظم سنوات الدراسة، وبلغ متوسطه نحو $(+6.0\%)$ ، وقد ساهم ذلك في حدوث اختلال حقيقي ما بين تيار الإنفاق النقدي والمعرض الحقيقي من السلع والخدمات خلال معظم سنوات الدراسة، وهذا الاختلال مثل قوة شرائية في الاقتصاد الليبي لم يستطع المعرض من السلع والخدمات مقابلتها أدت بدورها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدثت موجات تضخمية في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً-الخلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة بحث العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010) في الأجلين القصير والطويل، من خلال توظيف أسلوب التحليل الوصفي المعزز باختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي الكمي، مثل اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وكذلك اختبار سببية جرانجر، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف باختبارات الاستقرار، وقد أشارت النتائج المبدئية من خلال التحليل الوصفي لتطور الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي إلى وجود علاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، وبعد أن كشفت نتائج اختبارات الاستقرار بأن السلاسل الزمنية للمتغيرين غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر عن الفرق الأول، فإن نتائج اختبارات التكامل المشترك قد أكدت على وجود هذه العلاقة وإنها صحيحة ولم تكن مضللة ولاسيما في الأجل الطويل، وبحث العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل القصير من خلال توظيف اختبار سببية جرانجر، وفي الأجل الطويل من خلال توظيف نموذج تصحيح الخطأ، تبين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير وأن هناك علاقة سببية أحادية طرفية بين المتغيرين في الأجل الطويل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم .

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

1. أحمد محمد مندور (2003)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
2. سامي خليل (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، الكتاب الأول.
3. طارق الحاج (1999)، المالية العامة، الأردن دارا لصفاء، الطبعة الأولى.
4. عادل أحمد حشيش (بدون تاريخ)، أصول المالية العامة، الإسكندرية مؤسسة الثقافة العربية.
5. عاطف وليم (2010)، الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.
6. عبد الكريم صادق بركات (1984)، نظرية المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية.
7. عبد القادر محمد عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
8. نجوى علي خشبة (1998)، المالية العامة: دراسة لاقتصاديات النشاط العام، جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

الدوريات:

1. أحمد سلامي ومحمد شيخي (2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد (13)، ص ص 121-134.
2. حاتم مهران (2007)، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، ص 5.
3. حسن الحاج (2007)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (63)، السنة السادسة، ص ص 8.
4. دريبي حيدر عباس (2016)، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (6)، العدد (2)، ص ص 1-16.
5. سلام الشامي (2014)، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (36)، ص ص 92-121.
6. عابد العبدلي (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد (32)، ص ص 16-56.
7. عامر عمران كاظم (2005)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1890-1996)، مجلة جامعة كربلاء، العدد (11)، المجلد (3)، ص ص 245-263.
8. شفيق عريش وعثمان نقار ورولى شفيق (2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (33)، العدد (5)، ص ص 75-97.
9. على عبدا لزهره، وعبد اللطيف شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (9)، العدد (34)، ص ص 174-210.
10. كريم سالم الغالبى (2012)، الإنفاق الحكومي واختبار قانون واجنر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (25)، المجلد (8)، ص ص 29-52.

11. كامل كاظم علاوى و محمد غالى راهي (2013)، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (9)، المجلد (29)، ص ص 221-232.

12. ندوي خزل (2011)، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، كلية الحاسوب والرياضيات العدد 19، المجلد 11، ص ص 267-288.

13. نور الدين بو الكادور (2016)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (2)، 2016، ص ص 43-59.

14. يوسف يخلف مسعود (2014)، تقدير قاعدة تيلور والحد من التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2012)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد (11)، السنة الثالثة عشر، ص ص 32-49.

المؤتمرات:

1. زواق الحواس (2014)، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول، حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 5-6 / 5 / 2014.

2. هزرى طارق ولباز الأمين (2011)، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، الجزائر، 23-24/2/2011.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

1. Helmut Lutkepohl, (2004), Applied Time series Econometrics Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge cb2 2ru, UK.

الدوريات:

2. BigBen Ogbonna (2014), Inflation Dynamics and Government Size Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. II, Issue 12, pp1-25.
3. Chinedu.B.Ezirim Mile L .Mughalu Uchenna Elike (2008), Inflation Versus public Expenditure Growth in The US: An Empirical Investigation, North American Journal of Finance and Banking Research Vol.(2).No.(2), pp26-40,
4. Cosimo Magazine (2011), The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries, MPRA Paper No.28493.posted 29...January 19:59 UTC. pp 1-19.
5. Dickey,D.A. and Fuller, W.A.(1981), Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit roor, Econometric ,vol.(49),No.(4) ,pp1057-1072
6. Jeremiah Femi Olu1 and Emmanuel Ogwu Idih (2015), Inflation and economic growth in Nigeria , Journal of Economics and International Business Management, Vol. 3(1), pp. 20-30 .
7. Johansen,S,and K, Juselius (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co integration - with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, Vol. (52) .No (2),pp. 169-210.

8. Tai Dang Nguyen (2014), Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, Working paper, Australian National University, Canberra, Australia, pp1-59.
9. Torbira Maria Torka (2015), Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria: The Causality Approach, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEM)-Vol. (2) issue (1) January to February, pp 26-35.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1) تطور الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي (سنة الأساس 2003)

السنة	الإنفاق العام	معدل النمو السنوي	هيكل الإنفاق العام %		الرقم القياسي	معدل التضخم %
			الاستهلاكي	الاستثماري		
1970	2485.4	-	0.61	0.39	15.1	-
1971	3519.0	0.41	0.52	0.48	14.7	-3.0
1972	4979.9	0.42	0.47	0.53	14.9	1.0
1973	5677.6	0.14	0.48	0.52	16.7	12.0
1974	9140.0	0.61	0.53	0.47	17.5	5.0
1975	9886.8	0.08	0.56	0.44	19.3	10.3
1976	10543.8	0.07	0.54	0.46	20.9	8.3
1977	11690.0	0.11	0.54	0.46	21.5	2.9
1978	10262.8	-0.12	0.57	0.43	29.2	35.8
1979	14150.8	0.38	0.55	0.45	26.2	-10.3
1980	17365.5	0.23	0.48	0.42	28.8	9.9
1981	17497.4	0.01	0.47	0.53	31.6	9.7
1982	14182.9	-0.19	0.51	0.49	34.7	9.8
1983	11782.1	-0.17	0.54	0.46	38.4	10.7
1984	11612.0	-0.01	0.63	0.37	43.2	12.5
1985	7984.0	-0.31	0.59	0.41	47.1	9.0
1986	6473.6	-0.18	0.65	0.35	48.7	3.4
1987	4714.1	-0.27	0.67	0.33	50.8	4.3
1988	5611.7	0.19	0.75	0.25	52.4	3.1
1989	6308.3	0.12	0.75	0.25	53.0	1.1
1990	4654.1	-0.26	0.74	0.26	57.6	8.7
1991	4842.1	0.04	0.77	0.23	64.4	11.8
1992	4805.5	-0.01	0.82	0.18	70.2	9.0
1993	4480.2	-0.06	0.62	0.38	77.2	10.0
1994	4172.5	-0.07	0.61	0.39	87.6	13.5
1995	3512.2	-0.15	0.70	0.30	97.1	10.8
1996	3902.5	0.11	0.68	0.32	108.1	11.3
1997	3980.1	0.02	0.70	0.30	120.1	11.1
1998	3552.7	-0.11	0.75	0.25	126.1	5.0
1999	3403.5	-0.04	0.71	0.29	128.0	1.5
2000	4457.9	0.30	0.65	0.35	124.3	-2.9
2001	8170.4	0.83	0.38	0.62	113.0	-9.1
2002	11659.6	0.42	0.33	0.67	102.2	-9.6
2003	11984.3	0.03	0.32	0.68	100.0	-2.2
2004	14516.8	0.21	0.40	0.60	101.0	1.0
2005	17036.5	0.17	0.37	0.63	104.0	3.0
2006	18449.3	0.08	0.39	0.61	105.5	1.4
2007	28789.8	0.56	0.41	0.59	112.0	6.2
2008	39895.6	0.38	0.31	0.69	123.7	10.4
2009	34781.5	-0.13	0.51	0.49	126.7	2.4
2010	44246.3	0.27	0.49	0.51	129.8	2.5

- حسب من قبل الباحث

جدول رقم (2) تطور معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو عرض النقود	* معامل الاستقرار النقدي
1970	-	-	-
1971	0.26	0.51	0.25
1972	0.09	0.08	-0.01
1973	0.10	0.25	0.15
1974	0.66	0.54	-0.12
1975	-0.12	0.12	0.24
1976	0.20	0.35	0.15
1977	0.14	0.27	0.13
1978	-0.28	0.17	0.45
1979	0.54	0.32	-0.22
1980	0.26	0.28	0.02
1981	-0.24	0.23	0.47
1982	-0.08	-0.07	0.01
1983	-0.14	-0.11	0.03
1984	-0.18	-0.06	0.12
1985	-0.08	0.29	0.37
1986	-0.14	-0.13	0.01
1987	-0.19	0.13	0.33
1988	0.03	-0.12	-0.14
1989	0.15	0.16	0.01
1990	0.06	0.32	0.26
1991	-0.05	-0.04	0.01
1992	-0.03	0.56	0.59
1993	-0.10	0.05	0.15
1994	-0.07	0.11	0.18
1995	0.00	0.10	0.11
1996	0.04	-0.04	-0.07
1997	0.00	0.05	0.04
1998	-0.13	0.07	0.20
1999	0.10	0.06	-0.04
2000	0.29	0.03	-0.25
2001	0.37	0.17	-0.19
2002	0.54	0.06	-0.49
2003	0.26	0.08	-0.17
2004	0.28	-0.07	-0.34
2005	0.33	0.30	-0.03
2006	0.19	0.15	-0.04
2007	-0.17	0.37	0.54
2008	0.14	0.47	0.33
2009	-0.31	0.11	0.42
2010	0.40	0.05	-0.28

- حسب من قبل الباحث

* معامل الاستقرار النقدي = معدل النمو في عرض النقود - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

واقع ومستقبل قطاع الإنشاءات في ليبيا: نظرة تحليلية

The Construction Sector and its Future in the Libyan Economy

د. فوزي محمد الشريف لياس 2

د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم 1

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي، ومساهمته المرتفعة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق وتوفير فرص العمل. وانطلقت الدراسة في ذلك من أهمية هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا، الأمر الذي يفيد في طرح المقترحات اللازمة لزيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج وفي التشغيل باعتباره قطاعاً واعداً بالنظر إلى ارتفاع إنتاجه القطاعية النسبية بالقياس إلى ما يناظرها في بقية القطاعات في الاقتصاد الليبي، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في هذا السياق. ولتحقيق هدفها، استخدمت الدراسة ما يتسق مع طبيعة الموضوع المراد بحثه، وهو أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، واستنتجت أن لا بد للتخطيط للتنمية في ليبيا من أن يأخذ في الاعتبار تنمية قطاع الإنشاءات بشكل أساسي من خلال إدخال تعديلات جوهرية على القوانين والترتيبات والإجراءات التي تحكم عمل هذا القطاع، إضافة إلى تحسين تأهيل العنصر البشري، ما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذه الصناعة، في سياق استكشاف واستغلال المزايا النسبية القائمة والمحتملة في الاقتصاد الليبي وزيادة قدرته التنافسية، بما يسهم في تقليص الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي الحصول على الصرف الأجنبي.

Abstract

The main goal of this study is to shed light upon the importance of the construction sector in the Libyan economy covering during the last decades. Despite the dominant role of the oil sector, it is very important to clarify the size and the contribution of the construction sector to the Libyan national economy in order to suggest adequate and concrete suggestions which help to increase this contribution regarding construction sector as a promise sector, that reinforce development process in the Libyan economy as a whole, and during the post-conflict period in particular.

To achieve its goal, and according to the nature of the study, a descriptive statistical analysis method has been used to trace and analyze the development and the contribution of the construction sector in comparative to the other sectors. The main findings of the study could be summarized as follows:

- Development process in Libya must take into account how to improve the efficiency of the construction sector by focusing on the arrangements and the plans required increasing the total factor productivity in this sector.
- This includes substantial changes in laws, regulations and human capital in the context of discovering and exploiting the comparative advantage of this industry in the Libyan economy, which reinforce its economic development, increases its competitiveness, and reduces the high dependency on oil sector in Libya.

1 أستاذ الاقتصاد المشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

2 محاضر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

1. مقدمة:

في إطار السعي إلى إحداث تغييرات نوعية في هيكل الإنتاج والاستخدام، وتخفيض مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يتأثر وإلى حد كبير بالعوامل الخارجية، سواء في ليبيا أو في عموم الدول النامية، فإن صناعة الإنشاءات تُعدّ مُكوّنًا أساسياً من مكونات النمو والتنمية الاقتصادية، بالنظر إلى علاقات التكامل الرأسية والأفقية التي تربطها ببقية الصناعات والقطاعات الأخرى، فضلاً عما تحظى به هذه الصناعة من قدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني، مثلما تعتبر مجالا رحبا لخلق فرص التوظيف والعمل.

ولا تتوقف أهمية قطاع الإنشاءات على مجرد حجمه فقط، رغم أهمية ذلك، ولكن على دوره أيضا في دعم عناصر النمو الاقتصادي، وعلى التوقعات المستقبلية بخصوص الطلب على منتجاته، لاسيما مع زيادة الإنفاق على البنى التحتية تبعا للنمو السكاني وارتفاع درجة التحضر. وتوضح الإحصاءات في هذا الصدد وجود علاقة مباشرة بين النمو السكاني والتحضر وبين الزيادات في الطلب على منتجات قطاع الإنشاءات، ففي بداية القرن العشرين كان نحو من 10% من سكان العالم البالغ عددهم 1.5 مليار نسمة آنذاك، يقطنون المدن، فيما أصبح أكثر من نصف سكان العالم يسكنون المدن وجوارها في بدايات القرن الواحد والعشرين، مع نمو عدد سكان الكوكب إلى 6 مليارات نسمة (Mehta, 2002).

ويعتبر قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي القطاع الثاني بعد قطاع النفط من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يعتبر قطاعا مهما فيما يتعلق بمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا. وتبدو حاجة الاقتصاد الليبي في هذا السياق ماسةً إلى إحداث تطويرات هامة في البنية الأساسية المادية وفي الإسكان والمرافق، وذلك من واقع الضغوطات إلى أعلى في الطلب على منتجات هذا القطاع وخدماته، مع ازدياد درجة التحضر، لاسيما إذا ما أُريد زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار، ودعم عناصر النمو والتنمية الاقتصادية.

فإذا كان قطاع الإنشاءات يتميز بروابط خلفية وأمامية قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية، بحيث لا يتوقف النمو في هذا القطاع عند حدوده فقط، وإنما يتوقع أن يمتد إلى كافة القطاعات الأخرى، فإن من الضرورة بمكان في سياق الاهتمام بالتنمية والكشف عن العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي في ليبيا، طرح بعض الأفكار حول واقع هذا القطاع وأهميته ومتطلبات تطويره وتنميته في المستقبل، وهو ما سوف نتناوله هذه الورقة.

2. أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد:

أكدت الدراسات المتعددة (e.g., Ramsaran and R Hosein, 2006; Ali Khan, 2008; Mehta, 2002; Tiwari, 2011)، وتجارب الدول المختلفة على أهمية قطاع الإنشاءات في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من منظور ما يمكن أن يسهم به قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد، أو بالنظر إلى القيمة المضافة العالية التي يحققها في الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير فرص العمل. وبصفة عامة يمكن إبراز أهمية قطاع الإنشاءات في النقاط التالية:

- بلغ الإنفاق على قطاع الإنشاءات ما يزيد عن 3.0 تريليون دولار على مستوى العالم في عام 1998 (Crosthwaite D, 2000)، فيما يتوقع أن يصل إلى نحو 4.6 تريليون دولار بحلول عام 2015¹، حيث لا ترتبط أهمية قطاع الإنشاءات بحجمه فحسب، ولكن أيضا من الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.
- يتم تصنيف منتجات قطاع الإنشاءات باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الاستثمار وجزءاً من رأس المال الثابت، وكلاهما يمثل ضرورة قصوى لاستمرار النمو الاقتصادي.
- تحظى الاستثمارات في الإنشاءات بأهمية كبيرة من واقع أن النمو الاقتصادي يتطلب الاستثمار في البنية الأساسية كشرط مسبق لحدوث النمو الاقتصادي المحتمل.
- يمكن تعريف الاستثمار في قطاع الإنشاءات وتبيان أهميته من واقع ارتباطه بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، حيث يمثل قطاع الإنشاءات نحو 40% إلى 60% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في معظم الدول النامية، مثلما تمثل صناعة الإنشاءات نحو ثلث الاستثمار الإجمالي في الأصول المادية في الدول المتقدمة، وهو ما يعادل تقريبا حجم الاستثمار في المصانع والآلات في هذه الدول (WIBOWO, Ir.M. AGUNG, W.D).
- يمكن للاستثمار في الإنشاءات أن يكون أداة مهمة للسياسة العامة التي تستخدم من قبل الحكومة المركزية أو المحلية لتسريع التنمية وخلق فرص العمل. وهو الأمر الذي استنتجته عديد الدراسات والتي بينت أن النتائج العملية الصادرة عنها تنطوي على مضامين هامة فيما يتصل بصياغة السياسات الاقتصادية (Chang, Tsang yao&Chien –Chung Nieh, 2004)
- تقدم صناعة الإنشاءات إسهاما مهما في الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها على توليد فرص العمل للعمالة الماهرة، ونصف الماهرة، وغير الماهرة. زد على ذلك أن صناعة الإنشاءات تحتاج إلى مدخلات من الصناعات الأخرى، ومن عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال) وهو ما من شأنه أن يولد فرصا كبيرة للتوظيف من خلال أثر المضاعف (Ali Khan, 2008).

3. الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الإنشاءات:

طوّر هيرشمان فكرة النمو غير المتوازن إلى تفسير عام للكيفية التي يجب أن تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، غير أن المفهوم الرئيسي الذي تعتمد عليه نظرية هيرشمان يقوم على الروابط القائمة بين الصناعات التي يجب أن يأخذها المخططون في الاعتبار عند تقرير استراتيجية التنمية.

إن هنالك روابط خلفية وروابط أمامية للمشاريع، حيث تستخدم الصناعات ذات الروابط الخلفية مدخلات تنتجها الصناعات الأخرى، في حين تتحقق الروابط الأمامية في الصناعات التي تنتج سلعا لتصبح بعد ذلك مدخلات في صناعات أخرى. فالروابط الأمامية والخلفية أو علاقات التكامل الرأسية والأفقية من شأنها أن تخلق ضغوطا تؤدي إلى نشوء صناعات جديدة، تؤدي بدورها إلى خلق ضغوط إضافية، وهكذا.

ويمكن أن تأخذ هذه الضغوط صورة فرص جديدة للربح بالنسبة للمنظمين في القطاع الخاص، مثلما يمكن أن تتداخل هذه الضغوط في العملية السياسية بحيث تضطر الحكومات إلى التدخل، حيث من الممكن أن يقرر المستثمرون في القطاع الخاص بناء مصنع في موقع معين، مما قد يدفع مخططي الحكومة إلى تشييد وحدات سكنية عامة وطرق ومرافق وخدمات ترتبط بها (مالكوم، جبلز وآخرون 1995).

¹ See: <http://www.constructionbusinessowner.com/topics/global-construction-spending-reach-46-trillion-2015-old#sthash.Q037Mpdh.dpuf>

وقد بينت الدراسات (Tiwari, 2011) أن النمو في قطاع الإنشاءات يؤثر على النمو الإجمالي في الاقتصاد من خلال روابطه الخلفية والأمامية ببقية القطاعات الاقتصادية، مثلما أنه يمثل قوة دافعة لقطاعات الصناعة التحويلية الأولية مثل، صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، والكيماويات، والطلاء، والآجر وغيرها، وقوة دافعة كذلك لأنشطة أخرى مثل الأسواق الكبرى ومنتجات الصناعة التحويلية النهائية بما فيها التعدين والقطاع الأولي، زد على ذلك ما يمكن اعتباره من أنه جزء مهم من الاستثمار الرأسمالي.

وفي هذا السياق أكد (Park (1989 على أن صناعة الإنشاءات تولد آثارا ديناميكية (عبر آثار عالية للمضاعف)، وذلك من خلال الروابط الأمامية والخلفية الكثيفة والقوية التي تربطها إلى بقية القطاعات في الاقتصاد. فأهمية قطاع الإنشاءات تتبع من روابطه القوية ببقية القطاعات الاقتصادية، إذ أن الاعتماد المتبادل فيما بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى ليس عملية استاتيكية ساكنة فقط، بل هو عملية ديناميكية متطورة في الأساس.

لقد تم استخدام تحليل المدخلات - المخرجات على نطاق واسع لتعيين الأداء الاقتصادي القطاعي والاعتماد المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث قامت بعض الدراسات (e.g. Rameezdeen et al, 2006)، بتحليل أهمية قطاع الإنشاءات وعلاقته ببقية القطاعات في الاقتصاد النامي، وأشارت النتائج الصادرة عنها إلى أن قطاع الإنشاءات يتسم بروابط خلفية قوية وبروابط أمامية أقل قوة، كما تبين من خلال التحليل القطاعي على المستوى الكلي وجود اعتماد كبير من قبل قطاع الإنشاءات على قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات، في حين بين التحليل وجود ميل للاعتماد المتنامي لقطاع الإنشاءات على قطاع الخدمات، حيث تلبي منتجات قطاع الإنشاءات احتياجات ومتطلبات قطاع الخدمات.

وجدير بالذكر، أن صور أو أشكال المدخلات والمخرجات الخاصة بقطاع الإنشاءات - التي تبين روابطه ببقية القطاعات - لا تعكس التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج فحسب، وإنما تعكس أيضا السياسة الاقتصادية للحكومة، مما يرتب على الحكومة دورا لا يمكن إغفاله فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بتوزيع الإنفاق الحكومي على الاستخدامات المتعددة، إذا ما أريد تنمية وتطوير قطاع الإنشاءات، باعتباره قطاعا حيويا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان استدامتها.

4. الاقتصاد الليبي وانخفاض القدرة الاستيعابية:

في إطار تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى البنية الأساسية، استنتجت دراسة Easterly & Rebelo (1993) أن الاستثمار في البنية الأساسية العامة يمثل جزءا كبيرا من كل من الاستثمار العام والاستثمار الإجمالي، في حين أن البنية الأساسية في المواصلات والاتصالات ترتبط بشكل متنسق مع النمو الاقتصادي، حيث يصل معدل العائد في هذه القطاعات إلى 63 %، ومرونة التغير في الناتج بالنسبة إلى تغير بمقدار 1% في مستوى البنية الأساسية يصل إلى 0.16 (Kim, Byoungki, 2006, p 5)

وفي الواقع تكون القدرة الاستيعابية للاقتصاد محدودة، أو منخفضة، إذا كانت هنالك اختناقات في الاقتصاد، مثل ضعف القدرة الإدارية، ونقص العمالة الماهرة، والقصور في أنظمة الاتصالات والمواصلات والبنية الأساسية. ومع أن البعض يعترض على استخدام مفهوم القدرة الاستيعابية على أساس قيمة كمية معينة، إلا أن من الممكن تعيين قيمة معينة لكل دولة من الدول، حيث يتم تعريف القدرة الاستيعابية وفق ذلك باعتبارها ذلك القدر من الاستثمارات التي يستطيع الاقتصاد استيعابها عند مستوى معين، بحيث لا ينخفض العائد الحدي للاستثمار عن نسبة معينة (Hagen, 1975 ; Kindleberger, 1973).

وفي الاقتصاد الليبي تجتمع كل هذه الاختناقات لتعبر عن اقتصاد ذي قدرة استيعابية منخفضة ومحدودة، حيث:

- النقص المزمن في الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمدرية، والذي دفع في مرحلة سابقة إلى استخدام مكثف لرأس المال، دون اهتمام كاف بجدوى هذا الاستخدام، مثلما أدى إلى استجلاب مزيد من العمالة والشركات المتخصصة من الخارج، الأمر الذي ترتب عليه هدر في استخدام الموارد من ناحية، وضغط على ميزان المدفوعات، وبالذات في ميزان الحساب الجاري من ناحية أخرى.
- ضعف القدرة الإدارية المتمثل في انخفاض كفاءة الجهاز الإداري للدولة¹، فضلاً عن عدم الاستقرار الإداري.
- انخفاض إنتاجية الإنفاق العام بسبب سوء السياسات المرتبطة بتحديد أولويات الإنفاق، إذ تغير هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي من جهة، وبسبب انتشار ظواهر الفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية والمحاصصة وما إلى ذلك من جهة أخرى².

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وإن كان يمثل معوقاً أمام أي برنامج تنموي، فإن من المتعين أن يتحول إلى حافز للعمل على زيادة هذه القدرة الاستيعابية، من خلال الاستثمار في المشروعات التي يمكنها أن تحقق ذلك، مثل الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، والإسكان، والتي تسهم في تحسين الحياة النوعية للسكان، فضلاً عن الاستثمار في مشروعات تطوير رأس المال البشري، مثل التعليم والتدريب وإعادة التأهيل، بحيث يمكن تعويض النقص الكمي في الأيدي العاملة عن طريق إحداث تحسينات نوعية فيها، تنعكس في صورة تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مدروس عن طريق تحقيق زيادات منتظمة في قدرات الاقتصاد على الإنتاج و / أو الإنتاجية.

وفي هذا السياق تحديداً يبرز دور قطاع الإنشاءات باعتباره شريكاً في المسؤولية عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية المادية، بما لديه من إمكانيات، وبما يمكن أن يكتسبه من خبرات، من خلال الشراكة مع الشركات العالمية في هذا المجال، فضلاً عن التطويرات التي يمكن أن إحداثها فيه، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءته وارتفاع إنتاجيته، والمساهمة بالتالي في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد، بكل ما يمثله من زيادة في الحافز على الاستثمار، وبالتالي معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

¹ يعمل نحو 76.7% من إجمالي القوى العاملة الليبية لدى الحكومة، ونحو 7.6% لدى منشآت مملوكة للدولة، ما يؤشر على ضعف القدرة على توليد الوظائف لدى القطاع الخاص من ناحية، وعلى تحول الجهاز الإداري للدولة إلى ملاذ للاستخدام دون حاجة حقيقية من ناحية أخرى. أنظر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

² أنظر: ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2014.

5. أهمية ودور صناعة الإنشاءات في ليبيا:

يعتبر الناتج المحقق في قطاع أو في صناعة الإنشاءات جزءاً رئيسياً ومكملاً للإنتاج الوطني، وذلك عند قياس نسبة إسهام قطاع الإنشاءات في كل من الدول المتقدمة والنامية. وتمثل القيمة المضافة التي يحققها قطاع الإنشاءات نسبة تتراوح بين 7% و 10% في اقتصاديات الدول المتقدمة، وحوالي 3% إلى 6% في الدول النامية (Lowe, 2003). وقد تأخذ هذه النسبة في الدول النامية ومن ضمنها ليبيا مستوى أعلى، من منظور أنها لا تشمل القطاع غير الرسمي والذي يستحوذ على نسب متفاوتة في توليد الناتج المحلي وفي توفير فرص العمل والاستخدام فيما بين الاقتصاديات المختلفة، ترتيباً على عوامل عدة لا مجال لشرحها في هذا السياق.

وفي الاقتصاد الليبي فقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين 4.7% و 7.4% في السنوات الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2010 كما هو مبين في الجدول رقم (1)، إلا أن هذه النسبة يمكن أن تأخذ معدلات أعلى فيما لو تم احتساب الجزء غير الرسمي من قطاع الإنشاءات والذي لا يرد في السجلات الرسمية للدولة.

ويتبين من الجدول المذكور كذلك أن قطاع الإنشاءات قد نما بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، رغم التقلبات التي حدثت في معدلات النمو من سنة لأخرى، حيث يمكن القول إن النمو في قطاع الإنشاءات في السنوات الأخيرة يعود إلى عدد من العوامل أهمها:

- التنامي في قيمة القروض الممنوحة لصناعة البناء من قبل مصرف التنمية، والتي ازدادت من 2.5 مليون دينار تقريباً في عام 2000 إلى نحو 130.0 مليون دينار في عام 2007 ثم لتتراجع إلى نحو 65.5 مليون دينار في عام 2009، حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات، مما رتب زيادات متتالية في معدلات نمو القطاع.
- التنامي في قروض مصرف الادخار والاستثمار العقاري، حيث ازدادت قيمة القروض العقارية الممنوحة تبعاً من 37.7 مليون دينار في عام 2000 إلى 5745.7 مليون دينار في عام 2011 حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الثالث (2007)، والربع الأول (2012))، ما انعكس في صورة ضغوطات إلى أعلى في الطلب على خدمات ومنتجات قطاع الإنشاءات أسهمت في زيادة معدلات نموه تبعاً.
- الزيادات السكانية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن، وبالتالي زيادة الطلب على منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، خاصة مع وجود عجز في عرض المساكن في ليبيا قدرته بعض الدراسات (الزايدي، 2013) بأكثر من 700 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2015 استناداً إلى الرصيد السكاني القائم في عام 2006 وتوقعات النمو السكاني. وهو ما يمكن إرجاعه إلى تنامي حالات الزواج حسبما أشارت الدراسة، والتي ازدادت من 39105 حالة في عام 2004 إلى 65326 حالة في عام 2008، فيما ازداد معدل الزواج الخام من عدد 8.4 شخص لكل ألف نسمة في عام 2005 إلى 11.87 شخص لكل ألف نسمة في عام 2008 حسب الكتاب الإحصائي 2009.
- الزيادات في الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، لاسيما ما يرتبط بالإنفاق على بعض مشروعات البنية الأساسية في السنوات القليلة الماضية. فقد ازداد الإنفاق العام تبعاً من 5631.6 مليون دينار في عام 2001 إلى 54498.8 مليون دينار في عام 2010، فيما ازداد الإنفاق التتموي من مقدار

1539.0 دينار إلى 23729.4 مليون دينار لنفس العاملين المذكورين، حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الرابع (2006)، والربع الرابع (2011)).

وأخيراً في هذا الإطار يمكن تفسير النمو في قطاع الإنشاءات باعتباره انعكاساً لظاهرة المرض الهولندي، التي عادة ما تصاب بها الاقتصادات النفطية، حيث تؤدي الزيادات التي تحدث في الدخل وفي الصرف الأجنبي إلى إحداث زيادات في الطلب على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي ومن ضمنها منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، لاسيما ملكية المساكن والعقارات، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى نمو القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات النمو في قطاعات الزراعة والصناعة، وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل (زادة ، 2003).

**جدول رقم (1) معدلات نمو قطاع الإنشاءات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الثابتة لعام 2003)**

السنة	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج الإجمالي %	معدل النمو في قطاع الإنشاءات %
2001	1732.3	33663.3	5.1	-
2002	2031.4	33444.1	6.1	17.3
2003	1787.0	37725.6	4.7	(-12%)
2004	1948.8	39678.8	4.9	9.1
2005	2290.7	44087.2	5.2	17.5
2006	2464.5	46583.6	5.3	7.6
2007	2980.5	48898.0	6.1	20.9
2008	3338.2	50228.7	6.6	12.0
2009	3638.6	49854.3	7.3	9.0
2010	3850.1	52009.9	7.4	5.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

إضافة إلى ما تتميز به هذه الصناعة من أهمية مرتفعة في الاقتصاد الليبي، سواء في سياق تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أو في هيكل العمالة، فإنها تتميز أيضاً بالارتفاع النسبي في الإنتاجية القطاعية النسبية بالقياس إلى بقية مكونات الاقتصاد الوطني كما هو موضح في الجدول رقم (2).

يتبين من الجدول المذكور أن إسهام قطاع الإنشاءات يصل إلى مقدار 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وهو بذلك يتفوق على قطاعات الصناعة والزراعة والكهرباء والمياه وخدمات المال والتأمين، وقطاعات النقل والتخزين والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والمقاهي.

جدول رقم (2) هيكل الناتج وهيكل العمالة في الاقتصاد الليبي (2010)

القطاعات الاقتصادية	هيكل الناتج %	هيكل العمالة %	الإنتاجية القطاعية النسبية
الزراعة	2.5	2.96	0.84
التعدين واستغلال المحاجر *	59.5	2.2	27.0
الصناعات التحويلية	5.7	4.8	1.19
الكهرباء والغاز والمياه	1.4	2.7	0.52
الإنشاءات	7.9	2.52	3.13
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق	4.5	6.1	0.74
النقل والتخزين والاتصالات	4.3	4.78	0.90
الخدمات العامة والخدمات التعليمية والصحية	7.3	68.6	0.11
المال والتأمين وخدمات الأعمال والأنشطة العقارية والخدمات الشخصية وغيرها	7.1	5.34	1.33
إجمالي القطاعات	100.0	100.0	

*يشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، المسح الوطني للتشغيل 2007، طرابلس، ليبيا؛

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، (2012).

وعلى الرغم من تدني هذه النسبة والناجم بالدرجة الأولى عن ارتفاع الإنتاجية في قطاع النفط بالنظر إلى طبيعته ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتكنولوجيا المتقدمة، وعن سوء توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاع الإنشاءات، إلا أن قطاع الإنشاءات يتميز عن القطاعات الأخرى غير النفطية بالارتفاع النسبي في معدل الإنتاجية القطاعية النسبية، وببون شاسع يصل إلى 3.13، مقارنة بـ 1.19 و 1.33 لقطاعي الصناعة التحويلية والمال والتأمين والأخرى على التوالي باعتبارهما أقرب منافسيه. وبالتالي يعد قطاع الإنشاءات الثاني بعد القطاع النفطي من ناحية مستوى الإنتاجية القطاعية النسبية، رغم اتساع الهوة بينهما -كما هو مبين في الجدول رقم (2) - لأسباب تتعلق بالتفاوت في مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والتفاوت في مستوى مهارة وتأهيل العمالة فيما بين القطاعين، فضلا عن الطبيعة الاستخراجية لقطاع النفط والتي تؤثر في إنتاجية هذا القطاع من خلال إنتاجية الآبار النفطية العاملة.

وبوضح ذلك وجود آفاق واسعة للاستثمار في قطاع الإنشاءات ناجمة بالدرجة الأولى عن زيادة الطلب على خدمات هذا القطاع، من واقع الحاجة إلى إعادة إعمار وتطوير البنية الأساسية المادية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من زيادة في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وزيادة في الحافز على الاستثمار نتيجة ما يترتب من انخفاض في تكاليف النقل، وتوفير البيئة المادية والمؤسسية المناسبة لنمو القطاعات الأخرى.

كذلك، فإن مما يشجع على زيادة الاستثمار في هذا القطاع ما ينطوي عليه من ارتفاع نسبي في الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات غير النفطية، ما قد يعدّ مؤشراً على ارتفاع العائد على الاستثمار فيه، لاسيما وأن الكثير من الموارد المطلوبة لتطويره متاحة محليا، فضلا عما يمكن إحداثه من تطورات في هذا القطاع من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، والمواءمة بين هذه الصناعة ومعطيات الندرة النسبية في السكان

كميا ونوعيا من خلال استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وإعادة تأهيل وتدريب العمالة الليبية، وتوفير أنظمة راقية للأجور والحوافز تتناسب ومعدل إنتاجية عنصر العمل في هذا القطاع.

باختصار، إن من شأن ذلك أن يسهم إلى حد كبير في زيادة التنوع في هيكل الناتج والعمالة، والذي يعد الهدف المحوري لأي سياسة تنموية، من واقع ما يمثله هذا القطاع من قاطرة للنمو الاقتصادي، مثلما يمثل إحدى الضمانات المطلوبة لاستمرار التنمية واستدامتها، إذ أن زيادة نصيب الفرد من الدخل الناجمة عن زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في المقام الأول، وانخفاض معامل تباين الإنتاجية القطاعية، لا تسهم في دعم وتعزيز فرص النمو الاقتصادي فحسب، بل تمثل أيضاً عوامل ضغط باتجاه تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في تقليل الفقر واستدامة النمو، وإدارة البيئة بشكل ملائم.

6. رؤية مستقبلية:

توصلت الأبحاث حول مصادر نمو الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وغيرها من المناطق، إلى ضرورة أن يركز واضعو السياسات على إحداث تحسينات في أنماط الإدارة ونوعية المؤسسات، إضافة إلى تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمارات عامةً، وذلك حتى يمكن تغيير مسار المعدل المنخفض لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الذي تعاني منه هذه الدول (العبد وداودي، 2003).

من هذا المنطلق، فإن أي استراتيجية تنموية في ليبيا لا بد أن تهدف إلى تطوير قطاع الإنشاءات، من خلال التركيز على زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، حيث من الواجب أن يؤخذ في الاعتبار مكونات هذا القطاع من شركات مقاولات ذات قدرة رأسمالية وتكنولوجية محددة، وصناعة بناء متطورة يسهم كل من القطاع الخاص والعام في إنشائها بالنظر إلى القدرات التمويلية والفنية والإدارية لكل منهما، فضلا عن مكاتب هندسية واستشارية متطورة، وبيئة تنظيمية وقانونية متكاملة ومستقرة، تتسجم في مجملها مع ضرورات ومتطلبات تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي.

وفي هذا الإطار لا بد من التركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية لقطاع الإنشاءات بمفهومها الواسع -كما أشارت بعض الدراسات (على سبيل المثال، الرويشد، 2011) - وأوجهها الثلاثة الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي، حيث يشير الوجه الاستثماري إلى حجم الإنفاق على هذا القطاع مثلما يشير إلى حجم الأصول الرأسمالية فيه، والذي تدنى إلى مستويات منخفضة في الكثير من السنوات الماضية قياسا بالاحتياجات والمتطلبات اللازمة لنمو هذا القطاع في الاقتصاد الليبي.

وبالنظر إلى الوجه الثاني للكفاءة الاقتصادية وهو الإنتاجية، وكما سبقت الإشارة فإن هنالك معدل إنتاجية مرتفع نسبيا بالنسبة لعنصر العمل في قطاع الإنشاءات بالقياس إلى القطاعات الأخرى، إلا أن ما يلفت النظر في هذا الخصوص بأن العمالة الوافدة تمثل العمود الفقري للعمالة في هذا القطاع، فضلا عن أن شركات المقاولات الليبية تتسم بأنها شركات من ذات الحجم الصغير وتعتمد بشكل كبير على العمالة اليدوية والمؤقتة، والتي تتسم بانخفاض مهاراتها وإنتاجيتها، وهي غير مسجلة رسميا في معظمها، وهو نمط إنتاجي بدائي لا يتسق

والتطورات التي تحدث في تكنولوجيا البناء والإنشاءات، مثلما لا يتسق مع النمط الذي يتخذه عرض عناصر الإنتاج في الاقتصاد الليبي، والذي يتطلب ضرورة زيادة إنتاجية عنصر العمل في قطاع الإنشاءات عن طريق استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال، تسهم في تخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة، وتزيد من إسهام العمالة الوطنية، لاسيما في الجوانب الفنية، وتعلي قيمة العمل في هذا القطاع، مما ينعكس إيجابا على أوضاع ميزان المدفوعات، وتسهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاع على المستويين المحلي والدولي، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، ويعزز فرص النمو والتقدم.

وبالنسبة للوجه الثالث للكفاءة الاقتصادية والمتمثل بالجانب التنظيمي والقانوني، فلا بد من إخضاع الشركات والمؤسسات العاملة في هذا القطاع للتصنيف حسب المعايير المتعارف عليها، فضلا عن ضرورة وجود إطار تشريعي وتنظيمي لعمل هذه المؤسسات يوازن بين الأعباء والمكتسبات، ويضمن حقوق كافة الأطراف المعنية بعمل الإنشاءات، ويخفض من لجوء العديد من مؤسسات هذا القطاع إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وأخيرا لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في إطار رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة تكون فيها السياسات واضحة وشفافة وقابلة للتنبؤ، ويتم فيها الحد من الفساد والتسيب الإداري.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- العبد، جورج عطية، حميد رضا داوودي (2003)، " تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "، منشورات صندوق النقد الدولي.
- 2- الرويشد، سليمان بن عبد الله (2011)، قطاع البناء، تعزيز الكفاءة الاقتصادية، <http://www.alriyadh.com/2011/05/15/article632668.html>
- 3- الزايد، خالد (2013)، " الحاجة السكنية وتقديرها في الاقتصاد الليبي عن الفترة (2013-2015)، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الإسكان في ليبيا، بنغازي.
- 4- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.
- 5- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، طرابلس 2009
- 6- جيلز، مالcolm، وآخرون (1995)، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ، الرياض.
- 7- زادة-إبراهيم، كريستين (2003)، "المرض الهولندي، ثروة تدار بغير حكمة"، التمويل والتنمية، مارس.
- 8- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Ali Khan, Raza,(2008)," Role of Construction Sector in Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan Economy", First International Conference on Construction In Developing Countries (ICCIDC-I) "Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice" August 4-5, Karachi,, Pakistan.
- 2- Chang,tsang yao and Chien-Chung Nieh(2004),"A Note on testing the causal relationship between construction activity and economic growth in Taiwan" Journal of Asian Economics,15,pp591-598.
- 3- Crosthwaite, D. (2000). The global construction market: A cross-sectional analysis. Construction Management and Economics, 18, 619-627.
- 4- Hagen, Everett, E(1975), "The Economics of Development", Revised Edition, Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 5- Kidleberger, Charles, P, (1973), "International Economics", Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 6- Kim, Byoungki (2006), "Infrastructure Development for the Economic Development in Developing Countries: Lessons from Korea and Japan", GSICS Working Paper Series, No.11, Nov.
- 7- Lowe, J.L. (2003). Construction Economics, www.callnetuk.com/home/johnlowe 70/

- 8- Mehta.Camara (2002),"Greening of the concrete industry for sustainable development", Concrete International, July.
- 9- Park, S.H (1989)," Likages between Industry and Services and their implications for Urban Employment Generation in Developing Countries", Journal of Development Economics, 30(2),pp359-379.
- 10- Rameezdeen, Raufdeen, et al (2006), "Study of Linkages Between Construction Sector and Other Sectors of The Srilankan Economy",
<http://www.iioa.org/pdf/15th%20Conf/rameezdeen.pdf>
- 11- Ramsaran,Ramesh and Roger Hosein (2006),"Grpwth, Imployment and the Construction industry in Trinidad and Tobago", Construction Management and Economics, May, ISSN 0144-6193,24, pp 564-474.
- 12- Tiwari, Aviral Kumar (2011)," A Causal Analysis between Construction Flows and Economic Growth from India" Journal of International Business and Economy (2011) 12(2): 27-42
- 13- Wibowo, Ir. M. Agung.(W.D), "The Contribution of the Construction Industry to the Economy of Indonesia: A Systemic Approach",
http://eprints.undip.ac.id/387/1/Agung_Wibowo.pdf

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

Monte Carlo Simulation and Risk Analysis: Case Study on Libyan Oil Project

محاكاة مونت كارلو وتحليل المخاطر: حالة دراسية عن مشروع النفط الليبي

Nasef M. Saad Abdelgader¹

ناصر محمد عبدالقادر¹

Abstract

The oil industry is characterized by the needs of large amounts of money, difficulty of estimating future cash flows, low success rates and increased risk and uncertainty. Since there are several ways to help decision-maker on investment risk analysis and take appropriate decisions, this study focused on illustrating the advantages of using Monte Carlo simulation to assess an investment project in the oil sector, which is one of the most important economic sectors in Libya. Results showed that high proportion of risk according to the current circumstances, which include the sharp decline in oil prices. It has been proven that probability of positive net present value (NPV) is only 20.84%. Therefore, management must focus on controlling expenditures, operational costs, fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence and voting and veto rights of cancellation or reduction of capital expenditure. Results also showed that the most important element that must pay more attention and analysis is oil price. Therefore, decision maker can also delay decision because of current situation such as profitability of project, oil price are not as high as expected.

Keywords: Monte Carlo Simulation, Risk Analysis, Oil Project

المخلص

تتميز صناعة النفط باحتياجاتها لكميات كبيرة من الأموال، وصعوبة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وانخفاض معدلات نجاحها وزيادة المخاطرة وعدم اليقين. وبما أن هناك عدة طرق تساعد متخذي القرار على تحليل مخاطر الاستثمار واتخاذ القرارات الرشيدة، فقد ركزت هذه الدراسة على توضيح مزايا استخدام محاكاة مونت كارلو لتقييم المشروع الاستثمارية بقطاع النفط والذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا. وأظهرت النتائج أنه وفقاً للظروف الحالية فهناك نسبة عالية من المخاطر وخاصةً الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وقد تبين أن صافي القيمة الحالية الموجبة (NPV) هو 20.84 % فقط، لذا يجب أن تركز الإدارة على التحكم في النفقات، والتكاليف التشغيلية، والتحليل الأساسي للاتفاقيات ذات الصلة، والتميز في التشغيل والتصويت وحقوق الفيتو في إلغاء أو تخفيض الإنفاق الرأسمالي. كما أظهرت النتائج أن أهم عنصر يجب أن يولي المزيد من الاهتمام والتحليل هو سعر النفط. ولذلك يمكن لمتخذي القرار تأجيل تنفيذ المشروعات والقرارات المتعلقة بها في الوقت الحالي نظراً لانخفاض ربحيتها وانخفاض أسعار النفط عما كانت عليه في السابق.

¹ Lecturer in Accounting Department, Faculty of Economic, University of Benghazi.

1-Introduction:

Capital investment decisions cannot usually be reversed or canceled. They maximize owners' wealth, or they exposures them to a loss. Consequently, they affect the value of company and the wealth of its shareholders together at the same time. As a result, increasing the risk element (Elumilode *et al.*, 2006, Dayananda *et al.*, 2002).

Risks and uncertainties in oil industry are large because of several factors like limited information, decline in oil price and discovered production, increase operating expenses and complexities of the oil industry (Simpson *et al.*, 2000) where an average cost of a "dry hole" is in excess of \$20 million (Rao, 2010).

The term " risk analysis " was first introduced by Hillier (1963), Hertz (1964), Hillier (1965), Van Horne (1966), and Wagle (1967). These researchers have suggested using of Monte Carlo simulation to get a probability distribution for net present value (NPV) or internal rate of return (IRR), which became the best applications in a field of investment risk analysis (Borgonovo and Gatti, 2013).

The Monte Carlo simulation is a computer technique that allows decision makers to determine a range of possible outcomes, likelihood that any options occur and extreme possibilities of results to calculate risk quantitatively for taking appropriate decisions (Rao, 2010).

It is used in many contexts, such as simulation of technology for performance optimization, safety engineering, testing, training, education, etc. (Roger, 2000), but this study will focus on using simulation in the finance filed.

In view of importance of oil sector for Libyan economy, which is the main source of export and the Libyan state's foreign currency revenues, accounting for more than 90% of the exports (Ali and Harvie, 2013; Mahmud and Russell, 1998). Because of this sector's need to significant capital expenditures which increases risk and uncertainty, so there requires for good planning and control practice in this important economic sector. However, through field study on Libyan oil companies that wholly owned by National Oil Corporation (NOC) was found that these companies do not use simulation method to assess risk when capital budgeting is prepared.

Based on the foregoing, the study has focused on clarifying importance of using simulation Monte Carlo which is the main tool for investment risk analysis that provides important and necessary information to decisions makers to maintain on available economic resources.

The objective of this paper is to illustrate the advantages of using this quantitative method (Monte Carlo) in Libyan oil sector. This study derives its importance from the following points: **first**, it is a first attempt to apply quantitative method (Monte Carlo) to improve capital budgeting in the Libyan oil and gas sector. **Second**, it highlights importance of application of simulation as it provides decision makers quantitative information that help for risk analysis. **Third**, Because of the drop in oil prices, effective planning and control of capital expenditure became necessary. **Fourth**, the

oil and gas sector is the most important sector that contributes to economic development in Libya, and this study is expected to contribute to more studies on this sector.

2-Literature review:

There are many earlier studies that focused on the Monte Carlo simulation as a tool for the risk analysis such as the results of Hertz's study (1979) showed importance of simulation method in risk analysis, where a traditional method which uses most predictable values of elements to determine net cash flows gave an expected IRR 25.2% before tax, while using simulations to assess the same proposed investment gave an expected IRR 14.6%. Therefore, using traditional method to evaluate investment projects leads to results far from results of the simulation model that uses probability distributions. As a result of decreasing IRR, required project's profitability will increase to be acceptable (Asrilhant *et al.*, 2006).

Eck (1979) indicated that simulation analysis gives an opportunity to decision-maker of laboratory experimentation and then gets information that enables it to exclusion of non-valuable investment alternatives that may lead to losses without exposure to risks and costs of experimentation on actual system itself.

In 1997, Ramasesh and Jayakumar proposed simulation as optimal method to assessment cash flows, which is used in evaluation of discounted cash flows during different time periods. They developed a flexible mathematical programming model to determine a potential distribution of net flows in each period for evaluation of investment expenses.

Emhjellen *et al.*, (2002) explained how to use simulation method to prove mis-using likelihood ratio 50/50 (average) for capital expenditures for evaluating investment oil projects, when probability distributions of costs are non-identical. As a result, it will be errors in evaluation which lead to wrong decisions by accepting negative the NPVs oil projects.

Finch *et al.* (2002), noted in their study the most important uses of Monte Carlo simulation in an oil industry in the UK are used for estimation of economic reserves and possible productivity for investment appraisal decisions by the administration of these companies .

Asrilhant *et al.* (2006), this is a survey study about using of analytical tools by strategic project management in the United Kingdom oil and gas sector. The survey results indicate that administration of this sector used several tools to assess the risks of exploration and development projects including sensitivity analysis, simulation models and decision-tree analysis.

Brealey *et al.*, (2006) criticized the sensitive analysis that does not take into account correlation between different variables. For example: increase a sale price of oil may lead to increase the activities of the project and consequently increase operating costs. For this reason, a decision maker must calculate and find out a correlation coefficient between these future variables, which is the most difficult part in project evaluation.

They suggested another way, which is Monte Carlo simulation that is sophisticated and formal method to learn all possible selections of different variables using specialized computer software. It must be carried out several times and analyze results to determine a probability distribution of outcomes to know expected value, standard deviation, and range to determine oil project's risk level.

Verbeeten in 2006, the questionnaire was sent to 704 companies in the Netherlands. The study results pointed out that companies use many tools and procedures such as Monte Carlo simulation and decision tree at the same time to assess investment projects' risk.

In another study by Lam *et al.* (2007), questionnaires were sent to a sample of 157 companies in Hong Kong. Results showed that **58.7%** of these companies used simulation model for risk analysis.

Also, by using the Monte Carlo technique, decision makers can estimate the recoverable oil reserves in the form of a probability distribution which is used to evaluate an oil project (Rao, 2010).

3. Methodology & Data:

This study focused on the case study, which defined as a research strategy, an empirical inquiry that investigates a phenomenon within its real-life context (Yin, 2014). This approach is flexible, and it can be quantitative or qualitative (Denscombe, 1998; Robson, 1993). In this study, it is used in order to demonstrate advantages of using Monte Carlo simulation to evaluate a Libyan oil project. To achieve this, this part was divided into the following main parts:

3.1- Investment appraisal:

Making a good investment decision is important since it will add to a firm's value, especially in developing countries (Elumilade *et al.*, 2006). Therefore, there is an urgent need to assess these decisions effectively by identifying future cash flows and using some evaluation criteria, such as the NPV, IRR and PB for investment appraisal. The Libyan oil project oil was evaluated according to the following stages:

3.1.1. Financial Model:

The most important data and information that are necessary for project evaluation were collected from one of the Libyan oil companies' records and the Internet resources, and they are in the following table.

Table (1) financial variables

<i>Investment Amount (M)</i>	<i>Operating Costs (M)/Y</i>	<i>Average Oil Price/b</i>	<i>Project's Life (years)</i>	<i>Discount Rate</i>	<i>Oil Corp. Tax Rate</i>
\$122,433	\$15,927	\$33	15	15%	65%

The model is designed to clarify the link between the oil project's parameters. So, this section devoted to calculate total revenue, product quantities, operating expenses, working capital and some other economic variables as sale price of crude oil, exchange rate, depreciation rate, tax rate, inflation index and discounted rate (cost of

capital) which is 15% for the state oil companies in developing countries (Beredjick and Walde, 1988) to determine expected net incomes and net cash flow over project's life. Also, the impact of inflation has been excluded by using an inflation index (US) before calculating evaluation criteria.

3.1.2. Deterministic results:

Theoretically, a good assessment method must take into account the time value of money, and it does not ignore any period of time or any cash flow. It must be easier to apply and consistent with a goal of maximizing wealth of shareholders as well. Therefore, discounted cash flow methods (DCF) are not only suitable, but also the most preferred ways that were widely used by oil and gas companies to evaluate their investments. This is confirmed by the results of some previous studies. For example: in 2008, a survey study with some specialists in this field has shown that 88% of them preferred DCF methods such as the NPV and IRR for investment appraisal (Asrilhant *et al.*, 2006; Doughert and Sarkar, 1993; Moore, 2009). By evaluating previous data, results are found as following:

Table (2) Evaluation Criteria

NPV@15%	IRR	PB (Year)
-\$26,168.00	9.36%	9.20

From the above, we note that this project is unacceptable according to the standards of the DCF because the NPV is less than zero, and IRR is less than the cost of capital. This reflects increasing of this project's risk in the current circumstances. This requires an effective risk analysis to determine the most important elements of the risk.

3.2. Risk Assessment:

Sensitivity analysis must be used to measure the impact of inputs' changes on the oil project's value (NPV or IRR) before making a final decision (Cassia *et al.*, 2007). Some previous studies such as Boyle and Schenk (1985), Doughert and Sarkar (1993), Razak (2001), Asrilhant *et al.* (2006), Lam *et al.* (2007) Bennouna *et al.* (2010) and Maquieira *et al.* (2012) proved that sensitivity analysis is the most important methods that are used to determine critical risk variables in the oil industry and others. Through this analysis, the most important variables that affect this project's value are illustrated in the following table:

Table (3) NPV's sensitivity

Case	Input Change	NPV@ 15%(m)	% Changing in NPV
1	Decreases oil price by 50%	-\$58,732	-124.4%
2	Increases oil price by 50%	\$6,396	124.4%
3	Decreases exchange rate by 50%	-\$29,112	-11.25%
4	Increases exchange rate by 50%	-\$25,187	4%
5	Decreases investment costs by 50%	\$19,391	174%
6	Increases investment costs by 50%	-\$71,728	-174%
7	Decreases produced quantity by 50%	-\$58,221	-122.5%
8	Increases produced quantity by 50%	\$5,884	122.5%

Based on result of this analysis, oil price, investment costs, product quantity and exchange rate are most parameters that have significant effects on the NPV. We can note that the project's value is sensitive to changes in the price of crude oil in world markets. This is in line with the some previous study results such as Mohn and Misund (2009) analyzing data of 170 companies during the period 1992-2005 by applying modern panel data estimators for oil and gas investments and production. They reached some conclusions, including that increasing in volatility and instability in oil markets has a negative influence on industry's investments.

The other one is a study entitled "Risk Factors in Oil and Gas Industry Returns: International Evidence" in 34 countries showed that the oil price is the most factors in this industry. Additionally, the negative change has more impact than positive change. Moreover, there is no similar factor that has the same effect in other industries (Ramos and Veiga, 2011).

For further analysis, some measures of the descriptive statistics were calculated from previous data (1986-2014). Also, we used some charts that describe these elements' properties as following:

Table (4) descriptive statistics' measures

	Oil Price/bb	Investment Costs/(M/Y)	Product Quantity (M/Y)	Exchange Rate
Mean	\$31.06	\$297,346	141,647	\$0.77
Standard Deviation	\$16.30	\$187,225	29,508	\$0.54

Figure.1. illustrates the oil price volatility

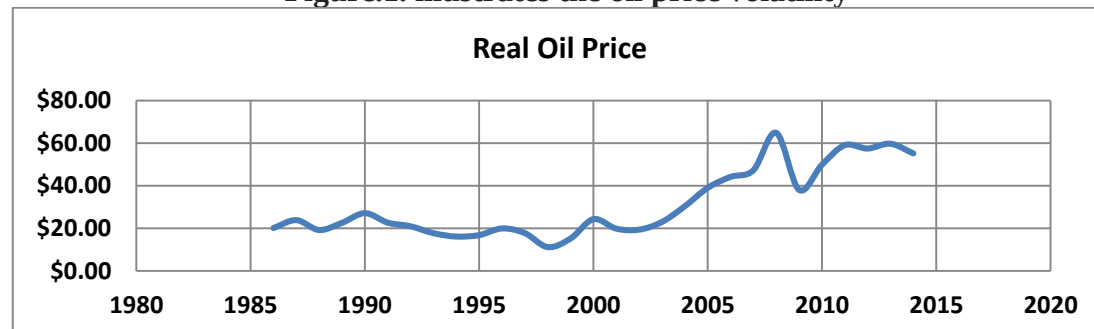


Figure.2. illustrates the investment costs

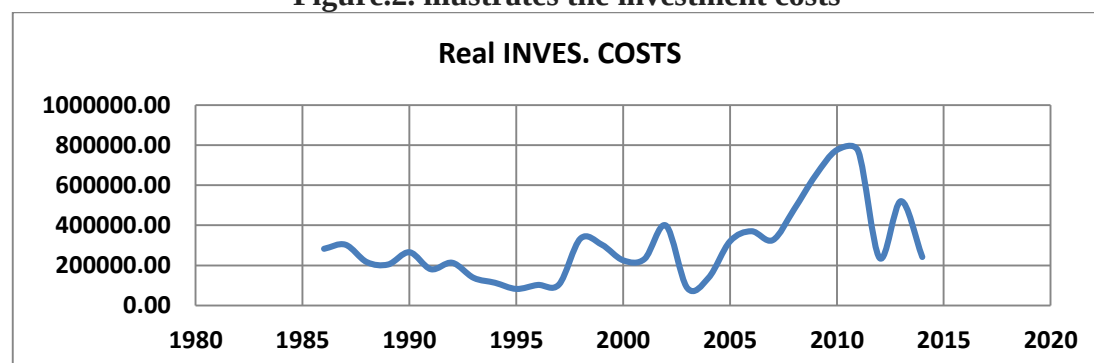


Figure.3. illustrates the product quantity

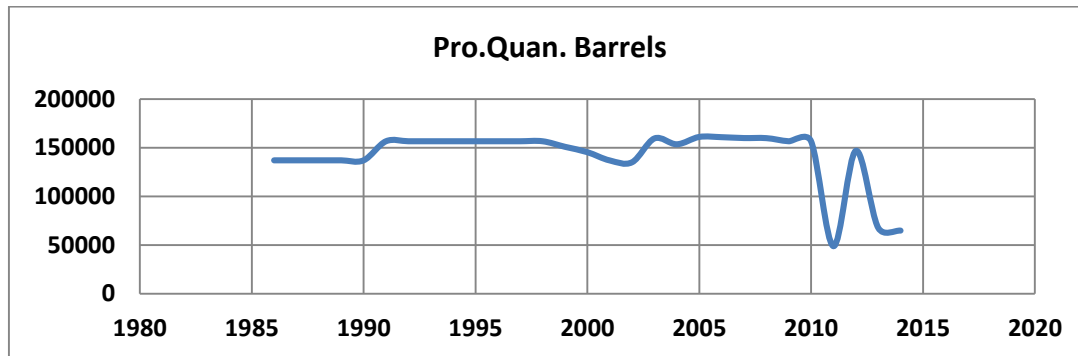
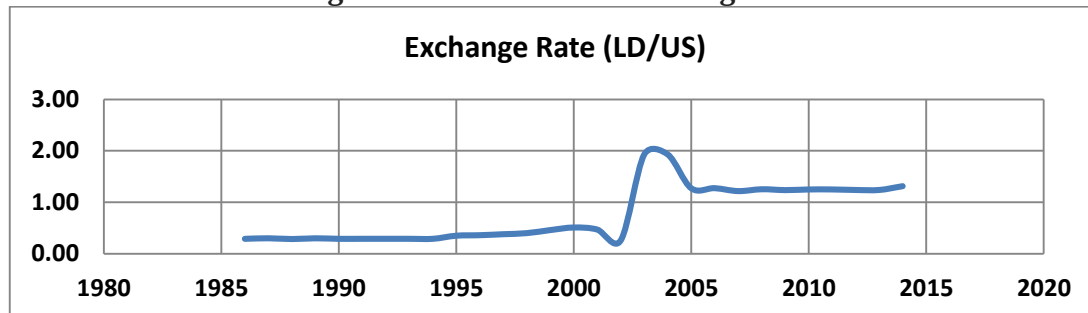


Figure.4. illustrates the exchange rate

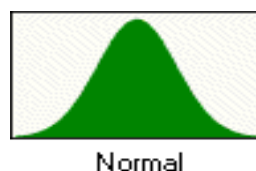


Through the description and analysis of historical data for these important elements, it can be seen from the above table and charts the extent of variation in oil prices during the previous period where the dispersion rate was more than 50%, which reflects instability of oil prices on global markets. In addition, we can observe dispersion in investment expenses as a result for this volatility. Moreover, we note the relative stability in the quantity of production with the exception of the period of political events in Libya in 2011. With respect to the exchange rate, we note also that it was a relatively constant because the Central Bank of Libya applied a fixed exchange rate system, so its impact was less than other risk factors on the NPV.

3.3 Risk Analysis:

The Monte Carlo simulation is defined as computer software that allows decision-makers to determine range of potential consequences, and probability distributions through run program many times. It is widely used in many applications in a field of finance and oil industry in order to risk analysis quantitatively to make rational decisions by following these steps (Finch, 2002; Guimaraes and Carvalho, 2012):

First, specify appropriate distribution probability type (normal, triangular, uniform distribution, etc.) for each critical variable (oil price, exchange rate, investment expenses and produced quantity) by historical data analysis for each variable analysis or consult experts.



This distribution is continuous, and it is the most important distribution in probability theory because it describes many natural phenomena. Decision-makers can use it to describe uncertain variables such as inflation rate or future price of gasoline.



Triangular

This is continuous, and it describes a situation where the minimum, maximum, and most likely values to occur are known. It is useful with limited data.



Uniform

It is continuous. In this distribution, range between minimum and maximum values are known and all values in the range are equally likely to occur.

It is noted that these distributions are often used in the oil industry (Belaid *et al.*, 2009) Also, Rodriguez and Padua (2005) provide examples of probability distributions that can be used in different risk inputs which are triangular distribution for INVES.COSTS and normal distribution for historical oil prices (Guimaraes and Carvalho, 2012). The probability distributions of key variables that used in the study can be clarified as follows:

Figure (5) Critical Variables' Probability Distributions

Assumption	Distribution	Mean	Std. Dev.	Min.	Max.	Likeliest
Oil Price	Normal	\$31.07	\$16.27			
Exchange Rate	Uniform			-70.19%	359.43%	
Invest. Expenses	Triangular			-73.85%	118.92%	38.55%
Prod. Quantity	Triangular			-61.70%	21.52%	16.64%

One disadvantage of the sensitivity analysis that it ignores correlation that may exist between some elements such as relationship between sales price and sales volume, and it assumes an independence of each other (Daniel *et al.*, 1972) which were taken into account when simulation is used. The following table shows the correlation coefficients between different important variables.

Table (5) Correlation Coefficient

Critical Variables	Oil Price	Exchange Rate	Invest. Costs	Prod. Quantity	Opre. Costs
Oil Price	-	0.69	0.63	-0.47	-0.01
Exchange Rate		-	0.34	-0.17	-0.45
Invest. Costs			-	-0.39	0.13
Prod. Quantity				-	-0.36

Analysis of historical data (1985 - 2014) for previous variables indicates the following:

1. There is a weak negative linear relationship between oil price and operating costs and a moderate positive (negative) linear relationship with investment cost, exchange rate and product quantity.
2. There is a weak negative linear relationship between exchange rate and product quantity and a moderate positive (negative) linear relationship with investment costs and operating costs.
3. There is a weak positive linear relationship between investment costs and operating costs and a moderate positive (negative) linear relationship with operating costs.
4. There is a moderate negative linear relationship between product quantity and operating costs.

Second, run the Monte Carlo program and analyze results:

Monte Carlo simulation has been vastly used in many applications in finance (Rodriguez and Pádua, 2005). It allows users to estimate several risk measures like standard deviation, skewness, behavior of distribution tails and probabilities of NPV values, so this study focused on illustrate advantages of using the **Crystal Ball Software** to assess an investment project in the oil sector. Through running program, the following results were found:

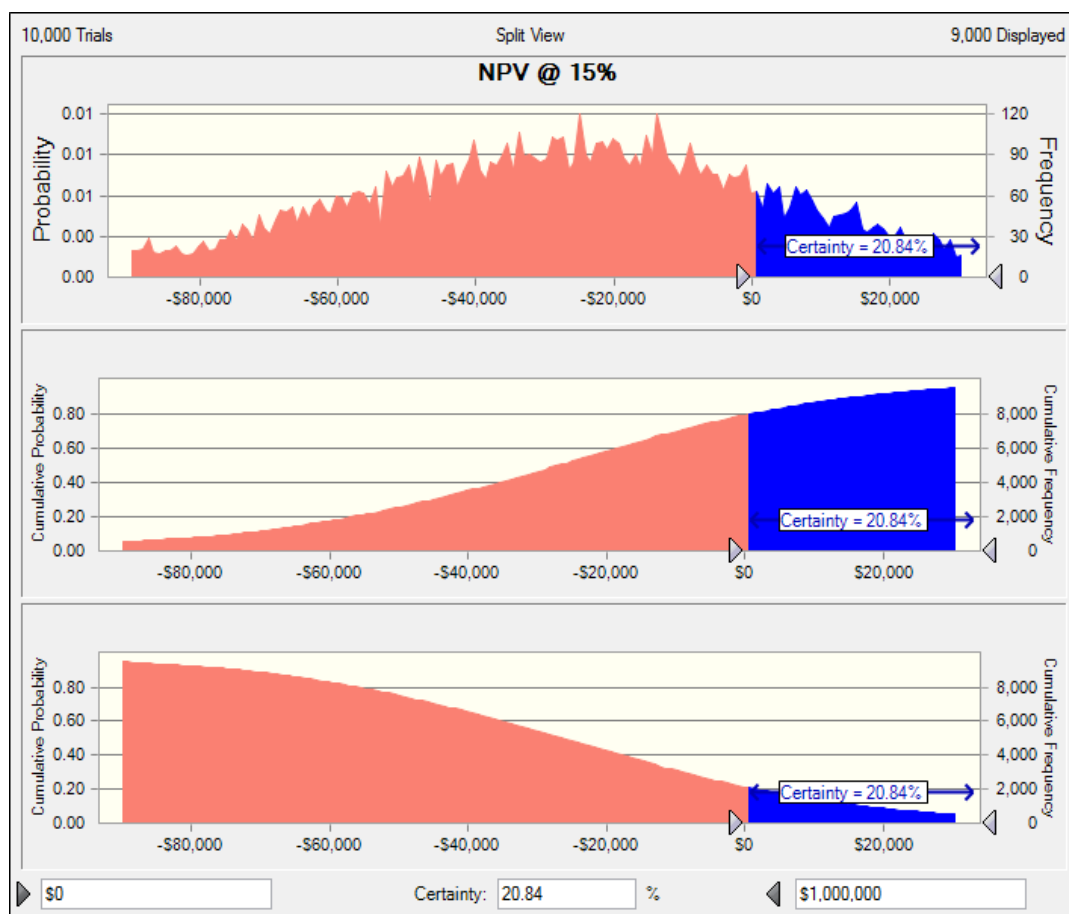


Figure (6): NPV's probability distribution & statistics.

Statistics	Value
Trials	10000
Mean	-26,913
Standard Deviation	331,821
Minimum	-9,045,943
Maximum	27,461,688

Figure (6) depicts probability distribution of the project's NPV with certainty level 20.84% that this value will be positive and average -26913\$, standard deviation 331821\$, minimum and maximum values are -9045943\$, 27461688\$ respectively, which reflects the higher risk element and the need for good planning and some quantitative risk analysis methods that provide more information to decision makers. Here, the oil company must focus on control of expenditures and operational costs. As well as, risk management should focus on fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence, voting and veto rights, cancellation or reduction of capital expenditure, Anthony said (Anthony, 2015). Decision makers can also delay decision because of the current situation such as profitability of the project, oil price are not as high as expected.

3.4. Policy option for risk mitigating:-

To mitigate the impact of oil project's risk, Libyan Oil Company has some options such as:

3.4.1. Postpone implementation of the project:

Because the oil project's NPV is very sensitive to change in oil price, it requires more careful attention, especially with the current economic situation with a sharp decline in world oil markets. Since the equilibrium oil price for this project is \$ 46.5, decision makers can delay this project because profitability and oil price are not as high as expected.

3.4.2. Control of expenditures and operational costs:-

In addition, reducing the project's costs is other available option to decision makers. The following table illustrates the sensitivity of the NPV and IRR's values to changing in capital costs.

Table (6) NPV & IRR Sensitivity

% Change in INVEST. Costs	NPV's value	IRR's value	% Change in NPV's value	% Change in IRR's value
-25%	-\$3,388	14.09%	87.10%	50.61%
-30%	\$1,168	15.33%	104.50%	63.86%
-35%	\$5,723	16.67%	121.87%	78.19%
-40%	\$10,279	18.28%	139.30%	95.40%

It is clear that a reduction in capital expenditures by 15% leads to increase profitability of the project (IRR) from 14.09% to 18.28%, which is acceptable economic level, so management of Oil Company must focus on control project's expenditures and operational costs.

3.4.3. Improve conditions of contracts:

As well as, management must give more attention on how to control previous risk factors to reduce project's risk. Therefore, risk management should focus more on fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence, voting and veto rights and cancellation or reduction of capital expenditure (Anthony, 2015). Thus, management will have more flexibility to plan and control this project and to reduce its effect on the company's value, preserve and invest available economic resources effectively.

4-Conclusion:

Oil price plays a key and very sensitive role in the evaluation of oil projects, so it requires careful attention to oil prices, especially with the current economic situation in sharp decline in world markets. Monte Carlo simulation of the NPV is general method, flexible in often and simple in execution. It remains one of the most successful methods of risk analysis because it is the only way that enables the integration of various dimensions of the problem based on cash flow projections and then identifies strategies to find appropriate solutions. In order to effectively reduce the risk of lower oil prices, oil companies need to determine how to reduce and save their expenses. In addition, they must review operational and financial aspects of their business and determine how to rationalize and improve their investment priorities. Moreover, management can delay investment decision if project's profitability or oil price is not high as expected.

References:

1. Ali, I. and Harvie, C. (2013), "Oil and Economic Development: Libya in the Post-Gaddafi Era." *Economic Modeling*, Vol. 32, pp. 273-285.
2. Anthony, D.(2015), "Preparing for and Adapting to Lower Oil Prices: Reducing Risk, Mitigating Loss and Capitalizing on Opportunities in today's Market, STRAIGHT TALK IS GOOD BUSINESS", available at: <https://www.andrewskurth.com/insights-1202.html>.
3. Asrillhant, B., Meadows, M., and Dyson, R. (2006), "Techniques to Support Successful Strategic Project Management in the UK Upstream Oil and Gas Sector", *European Management Journal*, Vol. 24, pp. 214-225.
4. Belaid, F. and Wolf, D. (2009), "Stochastic Evaluation of Petroleum Investment Projects Using Monte Carlo Simulation", Working Paper. Available at: http://www.hec.ulg.ac.be/sites/default/files/workingpapers/WP_HECULg_20090502_Belaid_DeWolf.pdf.
5. Bennouna, K., Meredith, G. and Merchant, T. (2010), "Improved Capital Budgeting Decision Making: Evidence from Canada", *Management Decision*, Vol. 48, pp. 225-247.
6. Beredjick, N. and Walde, T. (1988), *Petroleum Investment Policies in Developing Countries*, Graham & Trotman Inc., USA.
7. Borgonovo, E. and Gatti, S. (2013), "Risk Analysis with Contractual Default, Does Covenant Breach Matter?", *European Journal of Operational Research*, Vol 230, pp. 431-443.
8. Boyle, H.F. and Schenck, G.K. (1985), "Investment Analysis: U.S. Oil and Gas Producers Score High in University Survey". *JPT*, pp. 680-690.
9. Brealey, R., Myers, S. and Allen, F. (2006), *Corporate Finance*, 8th ed., McGraw-Hill Irwin, USA.
10. Cassia, L., Plati, A. and Vismara, S. (2007), "Equity Valuation Using DCF: A Theoretical Analysis of the Long Term Hypotheses", *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 4 NO. 1, pp. 91-107.
11. Daniel L., Cook F. and JR. (1972), *Financial Risk Analysis*. American Management Association, Inc.
12. Dayanada D., Irons R., Harrison S., Herbohn J. and Rowland P. (2002), *Capital Budgeting, Financial Appraisal of Investment Projects*. Cambridge University Press.UK.
13. Denscombe, M. (1998), *The Good Research Guide: for Small- Scale Social Research Projects*. Buckingham: Open University Press.
14. Dougherty, E. and Sarkar, J. (1993), *Current Investment Practices and Procedures: Results of a Survey of U.S. Oil and Gas Producers and Petroleum Consultants*. Paper SPE 25824.
15. Eck R.D. (1979), *An Introduction to Quantitative Methods for Business Application*. Words War the Publishing Company, Inc.
16. Elumilade, D. O, Asaolu, T. O. and Ologunde, A. O. (2006), "Capital Budgeting and Economic Development in the Third World: the Case of Nigeria", *International Research Journal of Finance and Economics* , Vol. 2, pp. 136-152.

17. Finch, J. H., Macmillan, F. E. and Simpson, G. S. (2002), "On the Diffusion of Probabilistic Investment Appraisal and Decision-Making Procedures in the UK's Upstream Oil and Gas Industry", *Research Policy*, Vol. 31, pp. 969-988.
18. Guimaraes, M. and Carvalhal, A. (2012), "Evaluation of Political and Regulatory Risks in the Oil Industry", *The Open Business Journal*, Vol. 5, pp. 28-36.
19. Lam, K., Wang, D. and Lam, M. (2007), "The Capital Budgeting Evaluation Practices (2004) of Building Contractors in Hong Kong", *International Journal of Project Management*, Vol. 25, pp. 824-834.
20. Mahmud, M. and Russell, A. (1998), "Survey of Libya Oil and Gas Accounting Practice", *Petroleum Accounting and Financial Management*, Vol. 17, pp. 117-160.
21. Maquieira, C., Preve, L., and Allende, V. (2012), "Theory and Practice of Corporate Finance: Evidence and Distinctive Features in Latin America", *Emerging Markets Review*, Vol. 13, pp. 118-148.
22. Mohn, K. and Misund, B. (2009), "Investment and Uncertainty in the International Oil and Gas Industry", *Energy Economics*, Vol. 31, pp. 240-248.
23. Ramasesh, R. and Jayakumar, M. (1997), "Inclusion of Flexibility Benefits in Discounted Cash Flow Analyses for Investment Evaluation: A Simulation/Optimization Model", *European Journal of Operational Research*, Vol. 102, pp. 124-141.
24. Ramos, S. and Veiga, H. (2011), "Risk Factors in Oil and Gas Industry Returns: International Evidence", *Energy Economics*, Vol. 33, pp. 525-542.
25. Rao, C. (2010), 'Report on application of Probability in Risk Analysis in Oil and Gas Industry, Risk Analysis: Project ECE-S 521 Probability and Random Variables', available at: http://www.pages.drexel.edu/~csr52/Contact_files/Risk%20Analysis%20in%20Oil%20industry%20using%20Monte%20Carlo.pdf.
26. Razak, R. (2001), "Assessment of Potential Oil and Gas Exploration Investments: Management Perspective", *Journal Teknologi*, Vol. 34, pp. 25-38.
27. Robson, C. (1993), *Real World Research: A Resource for Social Scientists and Practitioner Researchers*. Oxford: Blackwell.
28. Rodriguez, J. and Oliveira, K. (2005), "An Application of Portfolio Optimization with Risk Assessment to E&P Projects. *Proceedings of the 2005 Crystal Ball User Conference*", available at: <http://www.hearne.software/getattachment/d41b7015-c42c-471f-8448-a3213bd036c5/Mining,-Oil-and-Gas-An-Application-of-Portfolio-op.aspx>
29. Roger, D. (2000), *Encyclopedia of Computer Science*, 4th, New York, USA.
30. Simpson, G., Lamb, F., Finch, J. and Dinnie, N. (2000). The application of probabilistic and qualitative methods to asset management decision making. SPE Asia Pacific Conference on Integrated Modeling for Asset Management, Yokohama, April 25-26.
31. Verbeeten, F. (2006), "Do Organizations Adopt Sophisticated Capital Budgeting Practices to Deal with Uncertainty in the Investment Decision?", *Management Accounting Research*, Vol. 17, pp. 106-120.
32. Yin, R. (2014), *Case Study Research: Design and Methods*. 5th ed. Sage Publications. California, USA., pp 5-6. ISBN 978-1-4522-4256-9.